كتاب الترغيب لاهل البصيرة والاعتبار نحو

٤٤٥٢

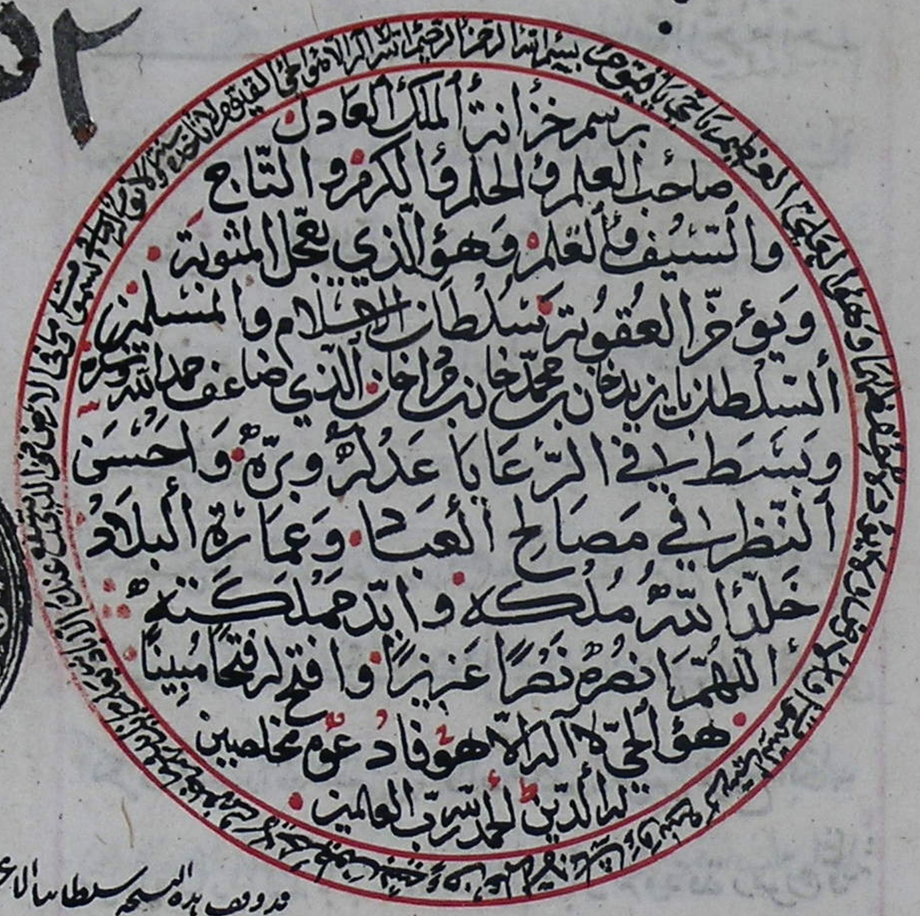

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ۝ والصلوة والسلام على سيد الانبياء
والمرسلين محمد خاتم النبيين ۝ صلوة وتسليما دائمين بدوام السموات
والارضين ۝ وعلى آله واصحابه اجمعين ۝ اما بعد فيقول
الفقير الى الله الغنى الراجى عفو ربه الماجد عبد الاول بن حسين
بن حسن بن حامد عفى عنهم الواجد لما رايت الشرح المسمى بالموشح
المنسوب الى المولى العلامة افضل المتاخرين اشرف الدين الجنبصى
الكرمانى برد الله مضجعه واطاب مهجعه من بين شروح الكتاب
شرحا مشارا اليه بالبنان فى صعوبة عبارته ودقة رموزه واشارته
شافيا لما فى الصدور من العلل وافيا مع اختصاره بتمام المراد بلا
خلل مشحونا بتفزير رصيف ويحرير لطيف لم ير احد مثله فى الماضى
والحال فكيف ظنك به فى الاستقبال فيه من الفوايد ما ليست
فيها والنكت اللطيفة ما خلت عنها لم يبلغ احد من واصفيه حدا
وان عد ولى حقه اوصافا شريفة عدا فمن جملة الاوصاف
فيه شعر على كل شرح له نوع فضل ۝ فمن اين للدبس طعم الخبيصى ۝
وكان ابى المرحوم المغفور يقول دائما هذا الكتاب ذكر شروح
الكتاب الا انه صار فى زماننا هذا كالعنقاء لا يقدر على درسه
قوم عجمى لا يعلمونه فكيف يعلمونه ولا يفهمونه فكيف يفهمونه ۝
اذ لم ير احدا حام حول تحقيق هذا الكتاب بل تفزر باب من الابواب
وبالجملة هو مطموس المعالم مخفوض الدعايم اذا نديت صوته
وانتفضت قواه اردت ان افصل ما اجمله بتحرير حواشى عليه ۝
وشرطت لنفسى ان اذكر فيها ما هو الدر المنظوم الذى سمعته من
المرحوم فى اثناء تقريره الى وكما اشفاه على وابين ما سنح
لخاطرى من المباحث الشريفة والنكت اللطيفة مستمدا على

وثيرة الايجاز والاختصار صاد فابوجهى عن الاطالة والاكثار
وكان الباعث على الاقدام على هذا الامر العظيم والاقبال على هذا
الخطب الجليل الجسيم مع قلة بضاعتى فى الصناعة وخيبة فدحى
فى البراعة عالى حضرة من خصه الله تعالى بانفس النفوسية
والرياسة الانسية الذى احيى العلم بعد ما مات واحكم اساسه
بعد ما فات وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الامم ظل الله على
برّيته وخليفته فى خليقته حافظ البلاد وناصر العباد كاشف
الاسرار والحقايق منشئ اللطايف والدقايق ناشر راية
المعقول والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول ممهد القواعد
العقلية مبين الاحكام الدينية الذى زهر فى قلبه مصابيح
الهدى واشرق من جبينه نور التقى وكسب مكارم الاخلاق
بالاحسان والجود واليه مدّ الايدى البيض والسود وحق له التمثل
فى الافتخار بقول الشاعر يداك يد خيرها يرتجى

واخرى لاعدائها غائضه فاما التى يرتجى خيرها
فاجود جودا من اللافظه واما التى يتقى شرها
فنفس العدو بها فائضه وبقوله وما خلفت كفاه الا الاربع
وما فى عباد الله مثلث ثانى لتخريد هندى واسداء نائل
وتقبيل فوه واخذ عنان وهو السلطان الغازى المجاهد
فى سبيل الله حافظ الدين على اصوله المستقرة واحكام شريعته
المستمرة بافامة المجج الدينية ونشر العلوم الشرعية المنيخ جيد
ما يحتاج اليه من انواع السلاح على نيته نصر دين الله والجهاد
فى سبيله افتداء برسوله الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء
الراشدين وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
العالم العادل المرابط المثابر المؤيد المظفر الملك المنصور سيف
الدنيا والدين سلطان الاسلام والمسلمين سيد الملوك والسلاطين
قامع الكفرة والمتمردين ابو الفتح بايزيد خان بن محمد بن مراد خان

اجرى الله اثار معاليه على صفحات الايام وربط اطناب دولته
باوتاد الخلود والدوام وايده بنصره العزيز على اعاديه و
قصم بفتحه المبين ظهور معانديه وثبت اقدامه في الهيجا
والباس والبسه من المهابة والاقدام اجمل لباس وانزله
سكينته عليه عند ارتياع القلوب وضيق الانفاس وذلك
من فضل الله علينا وعلى الناس فتصديت لتشويه هذه الاجزاء
لتكتسي من مياه من قبوله بمنة الاقبال وتزتدي من ملابح
نظره برداء العز والجلال وها انا افيض في المقصود متوكلا
على الصمد المعبود ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة
وقنا عذاب النار واحشرنا مع الابرار قال رحمه الله بسم الله
الرحمن الرحيم واحمده عاطفا على الفعل المقدر الذي هو متعلق
بسم الله وهو استعين او ابتدئ او ابتدء وهذا كما فعله
المطرزي في اول كتابه المغرب بسم الله الرحمن الرحيم واحمد على

ان خول جزيل الطول ثم انه اثر الجملة الفعلية تنبيها على الدوام
التجددي وصيغة المتكلم وحده جريا على مقتضى الظاهر قاله
كما يستحق ان يحمد اذ هو رب السموات والارض وما بينهما
فيجب على كل عبد حمده تعالى ما دام حيا قضاء لحقوق العبودية
على نعم الجمة وشكره على ما منح من الفطنة والحكمة بحسب الطاقة
البشرية قوله واصلي عطف على المتبوع او على النابع على اختلاف
المذهبين اي اصلي واسلم اقتداء بكتابه الكريم وقرانه العظيم
حيث قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما على رسوله
هو اخص من النبي اذ كل رسوله نبي ولا عكس كليا المصطفى
اي من نسل اسمعيل محمد هو شافع الامة وكاشف الغمة وماحي
البدعة ومظهر الحجة وحبيب رب العالمين وخاتم النبيين
جعله عطف بيان لرسوله من بين سائر اسمائه العظام لاشتهاره
به عليه الصلوة والسلام قال الله تعالى محمد رسول الله وما

محمد الا رسوله ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وآله
عطف على المجرور واما صلى على آله واصله اهل بدليل تصغيره على
اهيل الطيبين اذهم لخصال الحميدة الطاهرين عن مؤنة الشهوات
ولذا يدانيا الفانية ظاهرا وباطنا المبجلين المعظمين عند الله
والناس واصحابه عطفه كعطف واصلى نظرا الى المذهبين الكرام
العظام بانهم يقتدى بهديهم والغر جمع الاغر والاغر البياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم المحجلين التحجيل البياض في قوائمه
واما قوله صلى الله عليه وسلم ان امتى يأتون يوم القيامة غرا
محجلين فمن استطاع ان يطيل غرته فليفعل فالظاهر منه ان
المراد به الانوار المتلالية من اثار الوضوء على تلك المواضع و
قد يحمل على امتيازهم واجتهارهم عن الامم في ذلك اليوم بسبب
هذه العبادة واعلم انه لما وجب الافتتاح في كل امر ذي بال
بالبسملة ثم بحمد الله الملك العلام ذي الجلال والاكرام وارداف

الحمد بالصلوة على رسوله لكونه الدليل على السعادة الحقيقية
واله واصحابه اذهم اهل التقى والنقى والحلم والكرم بسمل اولا
ثم حمد ثم صلى وسلم على رسوله المصطفى محمد ثم آله الموصوفين
باوصاف ثلثة على ما ذكره ثم اصحابه كذلك ثم شرع في المقصد
الاقصى والمطلب الاسنى اعنى شرح الكتاب فقال اى اليتني
في اصطلاح النحاة اقول هذا مشعر بان لام الكلمة للعهد
وذا لا يجوز اذ قال الفاضل الرضى للام لماهية الجنس من
حيث هي ذلك الحد لبيانها لا لاستغراقه ولا للعهد ولا للجنس
الدال على الكثرة فتامل وقوله فانها تعليل لوجه الحصر
قوله على معان اخر كالكلام يعني ان الكلمة في اللغة عبارة
عن كلام تام كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اى كلامه
وقال عليه الصلوة والسلام الكلمة الطيبة صدقة
اى الكلام الطيب قوله والفضيلة بالجر عطف على المجرور

يعني ان الكلمة قد تطلق مجازا على القصيدة يقال فلان انشد
كلمة اي انشد قصيدة كما يقال كلمة الحويدرة لقصيدته المشهورة
اي كلام الحويدرة وانما سميت كلمة لشدة ارتباط بعضها ببعض
كاجزاء الكلمة الواحدة قوله والفعل وحده اي في اصطلاح
اهل المنطق فانهم يقولون المفرد ان لم يصلح لان يخبر به فهو الاداة
كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من
الازمنة الثلثة فهو كلمة وان لم يدل فهو الاسم قوله لتعيين
الماهية اي اللام فيها للجنس اي جنس الكلمة وماهيتها وقوله فانها
تكون تعليل لوجه الحصر ايضا قوله كما ياتي في بيانه انشاءه تعالى
في بحث المعارف بتفاصيلها حقيقة او تقديرا يعني ان اللفظ
بتينا ولد ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما كالضمير في
ضرب في زيد ضرب فانه وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به
تقديرا بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه قال

الله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان اسكن مسند الى فاعله
وهو انت المستتر وانت البارز تاكيد له وزوجك عطف عليه و
قال تعالى حكاية عن قوم موسى عليه السلام اذهب انت وربك انت
البارز تاكيد لانت المستتر في اذهب وربك عطف عليه وذلك
لوجوب استتار الفاعل في الامر وقال تعالى سيصلى نارا ذات
لهب وامراته فان في سيصلى ضميرا مستترا عايدا الى ابي لهب
وامراته عطف عليه وغير ذلك كالبدل والحال نحو الوزن يومئذ
الحق ففي الجنة خالدين واللفظ اي في اصطلاح النحاة صوت يعتمد
عند مخرجه من الفم على المخارج اي مخارج الحروف من حرف كهمزة
الاستفهام وواو العطف فصاعدا كزيد او كان اكثر من كلمة
واحدة مهملا كان كجشتى وديز وبين وشغلنى ومقالتى وغيرها
او مستعملا كنصر قوله واثباره على اللفظة يعني ان اللفظ
اولى بالذكر من اللفظة لان اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفا كان

او اكثر وحق اللفظة ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من
اللفظ نسبة الضربة من الضرب ولان اطلاق اللفظ على الكلمة
انما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق و
للمنسوج نسج فان قيل اطلاق اللفظ وارادة الملفوظ مجاز لا يستعمل
في الحدود قلنا المجاز المشهور جاز استعماله فيها فلا يحترز به وان
خرج به الدوال الاربع قوله اذ ذكر الجنس تعليل لمنع الاحتراز لتقييد
الذات اي لبيان قيد من قيودها فان قيل لا مناف بينهما قلنا
يلزم ح تعليل الشيء الواحد بعلتين مستقلتين وذا لا يجوز قوله
وقيل شعر بان ما ذكره اولا هو المختار والصحيح اذ التعريف حدي لاشتماله
على الجنس والفصل بخلاف هذا القيل فان التعريف فيه رسمي
لانه تعريف بالخاصة واعلم ان الاصح انه لا يجوز التعريف
بالخاصة وحدها قوله اعم من الاخر من وجه اذ قد يوجد اللفظ
بدون الوضع كما في المهمل فان المهمل لفظ بلا وضع وقد يوجد

الوضع بدون اللفظ كالدوال الاربع وقد يجتمعان كالفرس فانه
لفظ وموضوع مجموعهما اي المجموع المركب من اللفظ والوضع
خاصة للكلمة كالطابر للولود في تعريف الحفاش عما يتناوله
الاخر من غيره ضمير تتناوله راجع الى ما وغيره الى الكل يعني يحترز
باللفظ عن الدوال الاربع التي يتناولها الوضع وهي غير اللفظ
ويحترز بالوضع عن المهملات والدال بالطبع والمحرف التي
يتناولها اللفظ وهي غير موضوع قوله فبالفظ اي فيحترز
باللفظ عن مدلولات هذه الاربعة اذ كل منها موضوع لمعنى
مع انها ليست بكلمات وبالموضوع عن المهملات وهي الالفاظ
التي لا معنى لها بل تجري مجرى الاصوات لا غير قوله والمحرف بالجر عطف
على المعطوف عليه المجرور او المعطوف المجرور على اختلاف الاراء
وامثلة المحرف في كلام العوام اكثر من ان يضبطها القلم نحو
البغلة للبغلة والميشوم للمشؤوم والمشبك للمشبك وغيرها عند

من اراد الوضع الاول دفع لما قد يتوهم من ان دلالة اللفظ على معناه
بالوضع اذ قد عرفت ان الوضع تخصيص شيء بشيء على ما ذكره
وما تضحفه العوام ايضا كذلك فلما قيد بقوله عند من اراد الوضع
الاول اندفع ذلك التوهم اذا اللفظ اذا احتف وفهم منه معنى
لا يسمى كلمة صناعية لعدم دلالتها على ذلك المعنى بالوضع قوله
والكلام بالجر ايضا قوله وهو اما لغوي اى واضع الكلمة اما اهل
اللغة كالثوب مثلا لمعناه او صاحب الشرع كالصلوة فانها في
اللغة للدعاء وقد نقل الشرع للاركان المخصوصة او اهل العرف
كالدابة فانها في اللغة لكل ما يدب في الارض وقد وضعها العرف
لذوات الاربع كالفرس او اصطلاحي كالكلمة في اصطلاح النحاة
قوله واثباره مبتداء خبره لكونه اخص فيستلزمها اذ كل موضوع
دال اذ الدلالة فهم شيء من آخر بالضرورة اينما وجد الوضع
وجدت الدلالة فلا حاجة الى ذكرها بعد ذكر الوضع لاندراجها

تحت ذلك الاخص بخلاف الدلالة اذ هي غير مستلزمة للوضع لجواز
كونها عقلية كدلالة المسموع من وراء الجدار على وجود لافظه عقلا
او بالطبع كما مر وهذا معنى قوله ولا ينعكس اى كليا فلو قيل دال
يحتاج حذرا من انتفاء وجود العكس الكلي الى قوله بالوضع كما احتاج
اليه الزمخشري والمطرزي في كتابيهما المفصل والمصباح
حيث قالا الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع كلمة
لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وعلم ان التقدير
لمعنى مفردا وشيء مفرد وذلك لان الوضع لا يكون الا لمعنى فقوله
مفرد بالجر صفة لمعنى كما يشعر به تقديره وتحريره وعندي انه
مرفوع على انه صفة ثانية للفظ لانك تعلم ان الافراد في الحقيقة
صفة للفظ وللمعنى بالعرض فجعله صفة للفظ اولى وذلك لان
المفرد من اللفظ ما لا يدل جزءه على جزء معناه والمفرد من المعنى
لا يراد به كون معناه بسيطا لا جزء له بل يعني به كون اللفظ الدال

عليه بحيث لا يدل لجزء منه على جزء معناه اى يكون اللفظ مفردا فافراد
المعنى لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار
افراد اللفظ يستقل بدون افراد المعنى فجعل المفرد صفة للفظ اولى
من جعله صفة للمعنى هنا قوله حالة الجزئية فيدخل مثل عبد الله علما
اذ المعنى العلمى لعبد الله مثلا مفرد وله جزآن وهما المضاف
والمضاف اليه ولا يراد بجزء من لفظ هذا المعنى المفرد دلالة حالة
الجزئية بخلاف ما اذا لم يكن علما اذ معناه ح مركب اذ عبد يراد به الدلالة
على العبودية والله يراد به الدلالة على الالوهية وقد طعن بعضهم
في هذا التعريف بايراد الاسولة الكثيرة وانا اقول هذا التعريف
حسن اذ لكل واحد من تلك الاسولة اجوبة يظهر ذلك كله عند الطالب
الراغب بفكره الصائب وراية الثاقب الا ان الناظر بعين الانصاف
يعلم ان التعريف الذى اختاره سعد الملة وفاضل الامة في ارشاده
احسن وهو لفظ موضوع مفرد لبرائته عن القيل والقال واقول

ايضا لقد وضح السبيل ولكن اين السالكون واقصح الدليل ولكن
اين الساعون وما انت بهادى العمى عن ضلالتهم ان تسمع الا
من يؤمن بآياتنا فهم مسلمون قوله انقسام الكلى الى جزئياته
الكلى ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وذلك
كالكلمة فان نفس تصورها لا يمنع من وقوع الشركة فيها والكلى
اذا انقسم الى افراده يكون افراده جزئياته له كالاسم والفعل
والحرف فان ثلثتها جزئيات للكلمة فيصح اطلاق لفظ المقسوم
وهى الكلمة ههنا على كل من اقسامه اذ الاسم كلمة والفعل
كلمة والحرف كلمة بخلاف انقسام الكل الى اجزائه فانه لا يجوز
فيه ذلك كقولنا السكنجبين خل وعسل اى مركب منهما فانهما
جزآن له ومع ذلك لا يصدق اطلاق السكنجبين على العسل
وحده او الخل وحده كما في عيزن على اجزائها هكذا احققت الى
هذا الموضع المرحوم فارجوا من الرحمن ان يسقى ثراه ويجعل

الجنة مثواه ويحشره يوم القيامة في زمرة الصالحين والمخلصين
له من غير اعتلال الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه فقال فيهم
من المؤمنين رجال قوله اى بنفسها اشارة الى ان قوله في
نفسها متعلق بقوله تدل فيلزم ان يكون في بمعنى الباء اى انما
ان تدل على معنى بنفسها لا باعتبار ضميمة اخرى كالحرف وفيه
نظر اذ حروف الجر انما يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين
والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق ويجوز ان يجعل صفة
معنى اى اما ان تدل على معنى مستقل في نفسها اى من غير نظر
الى شئ اخر وهذا معنى قوله مستقلة اى بالمفهومية من غير
ذكر متعلق لها في الاستعمال كما في الحروف قوله كمن في قولنا
سرت من البصرة فان معنى من ابتداء خاص بين البصرة والكوفة
مثلا وهذا الابتداء الخاص بالقياس الى البصرة لا بالقياس
الى من ومعنى الى انتهاء خاص وهذا الانتهاء الخاص بالقياس

الى الكوفة لا بالقياس الى هذا الجزء لا يتم وتوجيه فاني قوله
وهي ما لا يدل بالاستقلال الاظهر ان يقول وهو على ما هو الظاهر
قوله والمستقبل والحال الاولى تقديم الحال على المستقبل فان قيل
المضارع لا تدل على زمان معين بالوضع لاحتمال له الحال و
الاستقبال قلنا يدل بحسب الوضع على زمان معين سواء كان
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس او مشتركا
فيهما لان المشترك بين معنيين موضوع لكل واحد منهما
فيكون له دلالة على زمان معين بحسب الوضع وان التبس ذلك
المعين على السامع وقوله وضعا حال من الضمير في ان يقترن قوله
منفصلة حقيقية المنفصلة الحقيقية هي التي حكم بين جزئيها
بالانفصال في الجمع والخلو كما اذا قلنا الكلمة اما دالة على
معنى بنفسها او غير دالة عليه بنفسها فان كلمة واحدة لا يجوز
فيها اجتماع الدلالة بنفسها والدلالة لا بنفسها وهذا معنى

امتناع الجمع وكذا لا يجوز فيها الخلو عن الدلالة بنفسها والدلالة
لا بنفسها وكذا اذا افلنا الكلمة الواحدة التي دلت على معنى بنفسها
اما مقترنة باحد الازمنة الثلثة وضعا او غير مقترنة به وضعا
لا يجوز فيها اجتماع الاقتران وعدمه وهذا معنى امتناع الجمع
وكذا لا يجوز فيها الخلو عن الاقتران وعدمه معا وهذا معنى
منع الخلو كذا اعلمني المرحوم فوفق له وكذا اى منفصلة حقيقية
كما عرفت قوله فانحصرت الكلمة بالاولى اى بالقسمة الاولى
يعني ان ههنا قسمين كل واحد منهما دائر بين النفي والاثبات
كما هو الظاهر لمن له ادنى تامل قوله ونقيضه بالجر عطف على الحرف
وهو قوله في نفسها قوله والثاني اى وانحصر الثاني الذي
هو النقيض بالثانية اى بالقسمة الثانية في القسمين الاسم
والفعل بدل من القسمين كما ان قوله الحرف ونقيضه كذلك
ويجوز ان يراد بالاولى المنفصلة الاولى وبالثانية المنفصلة

الثانية اى فانحصرت الكلمة بالمنفصلة الحقيقية الاولى
في القسمين اعني الحرف ونقيضه الذي هو قوله في نفسها و
انحصر هذا الثاني الذي هو النقيض ايضا بالمنفصلة الحقيقية
الثانية في القسمين كذلك اعني الاسم والفعل فافهم قوله
الى اقسامها الصحيحة اى من غير ان تدخل بعض الاقسام في
بعض بما يتميز به كل قسم بعد اشتراكهما في ان كل واحد منها يدل
على معنى عن اخويه مثلا تميز الحرف عن اخويه بعدم الدلالة
على معنى في نفسه والاسم عن الحرف بالدلالة على معنى في نفسه
وعن الفعل بعدم الاقتران باحد الازمنة الثلثة المعين
والفعل عن الحرف بالدلالة على معنى في نفسه وعن الاسم
بالاقتران المذكور قوله قال الشاعر قوله لا يتجين من مرء
بكلامه حتى يكون معظم الكلام اصيلا في سبعة منها تكون حرفية
الكافة نحو انما زيد قايم والمدة نحو اجلس ما جلس القاضي والنافية

نحو ما زيد قايما والمصدرية نحو اعجبني ما صنعت والحدثية نحو
وما كان الله ليعذبهم وما انت فيهم والتفخيمية نحو اضرب ضربا ما
والزايدة نحو فبما رحمة من الله وفي ثمانية اسمية الشرطية
ما تصنع اصنع والتعجبية نحو ما احسن زيدا والموصولة نحو
اعجبني ما ذكرت والاستفهامية نحو ما تفعل والتي بمعنى من
نحو والسماء وما بنيها والموصوفة نحو هذا ما لدي عتيد
والصفة نحو فنعمما هي قوله والمراد
من تضمن الكلمتين فهمها منه او شمولهما شمول الافراد لجواب
قايل قال تعريف الكلام بما ذكره ابن الحاجب رحمه الله يقتضي
ان لا يكون ما كان مركبا من كلمتين فقط كلاما نحو زيد قايم
لان اللفظ انما يدل على بعض بالتضمن ان لو كان داخلا فيه
كدلالة الانسان على الحيوان وحده او على الناطق وحده واما
على الحيوان الناطق فلا يدل الانسان بالتضمن لان الانسان

نفس الحيوان الناطق والانسان لا يدل عليه بالتضمن بل بالمطابقة
والجواب ان المراد من تضمن الكلمتين فهمهما من الكلام لا
التضمن الاصطلاحي وح لا يتوجه السوال وان سلمنا ان المراد
التضمن الاصطلاحي لا يرد السوال ايضا لان الكلام المتضمن
للكلمتين له جزءان ما ديان وجزء صوري ايضا وهو اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى فالكلام المركب من كلمتين واسناد لا يدل
على الكلمتين بالتضمن اذ كل من الكلمتين داخل في الكلام و
دلالته على مجموع الكلمتين والاسناد دلالة مطابقة او
نقول المراد من قوله ما تضمن كلمتين انه يتضمن هذا او يتضمن ذاك
لا انه يتضمنهما دفعة فلا ورود للسوال وهذا السوال والجواب
مذكوران في الشرح الكبير للسيد ركن الدين وانا اقول الذي
يدور في خلدي انه اراد التفصي عن الاشكال باتحاد المتضمن
والمتضمن فيما اذا تركب من كلمتين نحو اضرب فحمل التضمن على

الفهم اى ما يفهم منه كلمتان اى كلتا ما فلا اشتكال ثم اشار الى
تفسير اخر افع له ايضا وهو ان المراد من تضمنه شموله لكل واحد
منهما لا لمجموعهما معا فالمتضمن لمجموع والمتضمن هو كل واحد
منهما فلا اشتكال ايضا والمتضمن للكلمتين يشمل الجملة اى الكلام
وغيرها من المركبات من التقييدى كالجيوان الناطق والمضاف
نحو غلام زيد وغير ما نحو بعلبك ومعدى كرب وخمسة عشر
قوله وبقوله بالاسناد يخرج عنه غير الجملة اى غير الكلام لانه
وان كان مركبا من كلمتين لكن لا بالاسناد وهو تعلق احدى
الكلمتين بالاخرى سواء كان تعلق خبر يخبر عنه او طلب مطلوب
منه لافادة المخاطب فايدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد
وبهذا يخرج مثل السماء فوقنا والارض تحتنا وتكلم انسان
وغير ذلك كما لا يخفى وانا اقول ينبغى ان يكون مقصود الذاتة
احترازا عن حديث النائم ومحاكاة بعض الطيور ومن اسناد

الجملة الموصول بها او المضاف اليها فانه اسناد لم يقصد هو
ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره فليس كلاما بل هو جزء كلام
وذلك نحو قالوا من قولك رايت الذين قاموا وقمت حين
قاموا واعلم ان بعض الافاضل زاد فى حد الكلام قيد من
ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر
احدهما فعلا او مبتداء ويذكر الاخر فاعل الفعل وخبر ذلك
المبتداء فان مجموع النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه
مثله اذا نطق به واحد وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق
لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا هنا تجشم
كلام ذلك الفاضل وانت تعلم انه لا حاجة الى هذه الزيادة
لانا نقول لا نسلم ان مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام
لاشتماله على قيود الكلام المعتبرة وليس اتحاد الناطق
معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا فى كون الخط خطا

فائدة لو اصطلح رجلان على ان يكتب احدهما زيدٌ ويكتب الاخر
فاضل لكان المجموع خطأ فكذا الفا نطق رجل بزيد ونطق اخر
بفاضل وجب ان يحكم على المجموع بانه كلامٌ ولم يلزم من ذلك
صدور عمل واحد من عاملين لان المخبر عنه غير المخبر به وفيه
نظر واعلم ان سيبويه قسم الكلام الى مستقيم حسن نحو اتيتك
امس والى مستقيم كذب نحو حملت الجبل والى مستقيم قبيح نحو
قد زيدًا رايت قيل وزاد الاخفش الخطأ فقال ومنه الخطأ
نحو ضربني زيد وانت تريد ضربت زيدًا والظاهر ان سيبويه
لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه عن القصد فان اطلق على الخطأ
كلام فعلى سبيل المجاز فان قيل فلم اطلق سيبويه على نحو حملت
الجبل كلامًا قلنا هو اسهل من اطلاقه على الخطأ من وجهين
احدهما كون اوله مستقيمًا لقيود الكلام فلا يعتد باخره
بل يلغو والثاني امكان تاويله بالمبالغة بانه وصف المحمول

بالثقل بانه جبل مثلا وبالجملة كل ذلك مما قد يقصد بخلاف
الخطأ فانه مناف للقصد هكذا ينبغي ان يبسط الكلام
اني في الكلام فانه كالملح اني في الطعام فاقول لك ثم اقول قد طلع فجر
الفلاح فلا تكن اني في سنة السهو غافلا بل اشرقت شمس الهدى
فلا تكن اني في فرش اتباع الهوى نائمًا ذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء والله ذو الفضل العظيم قوله وايثاره مبتدأ خبره
يتناول الانشائي اي اختيار المصنف الاسناد على الاخبار لتناوله
المذكورات اذ كل منها كلام مع انه ليس باخبار وفيه الاسناد
وبالجملة الاسناد اعم من الاخبار لان كل اخبار فيه اسناد
وقد تخلو الاسناد عن الاخبار كما في جملة الاستفهام والامر
والنهي ولذلك وقع اختيار الكتاب عليه رب زدني علما
بفضلك وكرمك حقيقة اي بان يكون كلا مما اسمين
ظاهرين او تقديرًا اي احدهما اسم والاخر غير اسم ظاهر ولكن

في تقدير الاسم نحو زيد قائم تقديره زيد قايم لان الاصل في خبر
المبتداء ان يكون مفردًا لانه مطابق له وشبيه بالمعيدي خير
من ان تراه اي سماعك به خير من رويتك فهو وان كان فعلا
في الصورة لكنه اسم في الحقيقة اذ هو مبتداء وخبر خبره
والقصة وان كانت طويلة مشهورة سايرة فيما بينهم قوله و
تشبيه اي الامثلة المذكورة جملة اسمية تحقيقية او تقديرية
قوله كذلك اي حقيقة او تقديرا كما في اسمين وتقدير المضارع
الاخير وحق لمثلي الجزع وكان زيد قايما قوله كان في كان زيد
قايما ان كانت تامة بمعنى ثبت فالكلام كان زيد وقايما حال
وان كانت ناقصة فالكلام كان زيد قايما اذ كان الناقصة
لا تتم برفوعها فلا يكون مع مرفوعها كلامًا قوله على الاصح قال
المص في بحث الخبر وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة
نحو زيد في الدار تقديره زيد حصل او استقر في الدار وخالد

اما مك اي استقر اما مك وعن بعضهم انه مقدر بمفرد تقديره
زيد حاصل في الدار والحاصل انه اختلف في مثل زيد في الدار
هل هو جملة اسمية او فعلية فذهب بعضهم الى انه اسمية و
المقدر مستقر لانه خبر وحق الخبر ان يكون مفردا وذهب المحققون
الى انه فعلية والمقدر استقر وهو الاصح اذ المقدر عامل فيه
والفعل بالعاملية اولى هكذا يحقق المقام ببسط الكلام
ليعلم غرض الكتاب قوله وشبيه الامثلة المذكورة جملة فعلية
كذلك اقول وهذه ثلثون امثلة فعليك بالتامل في كل منها
كي تعلم مراده قوله والنائبة مبتداء خبره قوله فعلية انشائية
اي في التقدير وقوله لقيام حرف النداء مقام الفعل تعليل لكونها
فعلية انشائية تقديرية وهو جواب سوال مقدر وهو ان يقال
قولكم الكلام لا يتاتى في ولا يتهيا ولا يتيسر الا في اسمين
او في فعل واسم منقوض بالنداء نحو يا زيد فانه كلام مع كونه

مركبا من اسم وحرف لكونه متضمنا كلمتين بالاسناد والجواب
ان النقض غير متوجه لان يا قامت مقام الجملة على قول اكثر النحويين
وقيل ان يا اسم الفعل وهو قوله بعض المغاربة وهو غير مشهور
فعلى كلا القولين لا يرد الاعتراض على ما ذكرناه اذ على الاول يكون
التركيب من فعل واسم وهو ظاهر وعلى الثاني يكون التركيب
من اسمين تقديرا لان اسم الفعل عنده مبتدأ فاعله مضمر
مستتر وقد استغنى به عن الخبر لاستقلالهما كلاما تاما
كما قد استغنى في اقايم الزيدان هنا هو المذهب المختار وقيل انه
في موضع نصب على المصدر وفعله محذوف وجوبا وعلى هذا
يكون اصل التركيب من الفعل والاسم كما في القول الاول
قوله وانحصاره اي انحصار الكلام فيهما اي في الجملتين الاسمية
والفعلية مع ان التركيب العقلي منها ستة انواع من اسمين
وفعلين وحرفين واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فالاسم

مع الاسم احد القسمين والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المخبر
عنه والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا والاسم مع الفعل
هو القسم الاخر والاسم مع الحرف لا يستقيم لعدم المخبر عنه او المخبر
به والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه واقتضاء الاسناد
قوله على ما عرف بالتشديد او التخفيف المسند اليه والمسند به
لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب
تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند
والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين بجواز
وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وكون المسند به اسما
وفعلا لا غير اي الاسم والفعل سواء فيه فلا يختص باحدهما
والحاصل ان الاسناد يقتضي طرفين مسندا ومسندا اليه
ضرورة وقد علم من كلامهم ان الاسم يصلح للطرفين والفعل
لا يصلح الا لكونه مسندا واما الحرف فيمتنع عنهما جميعا

فاذن لابد في الكلام من الاسم ليكون مسندا اليه لتعيّنه لهذا الطرف
واما المسند فهو والفعل سواء فيه فلا يختص باحدهما ولا محال
للحرف في كلا الطرفين فلم يبأت ذكره لذلك قوله فلا يدّ لانفعال الفيود
جواب لمن قال لا يكفي في كون الشيء اسما دلالته على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بل لابد مع هذه الدلالة
وعدم الاقتران من كونه لفظا موضوعا مفردا بان ما لما كان
عبارة عن الكلمة كان كل من اللفظ والوضع والافراد معتبرا في
حدّ الاسم فلا يرد احدهما ان ذلك الفيود قوله وتذكير الضمير
مبتداء خبره لتذكير لفظه قوله وما قيل مبتداء خبره قوله
ممنوع المقدمة الثانية قوله الاسم شيء دلّ على معنى حاصل في
نفس ذلك الشيء اى الدال هذه هي المقدمة الاولى وحصوله فيه
هو كونه معنى له هذه هي المقدمة الثانية وتوضيح قوله ولا فايدة
فيه هو ان يقال على تقدير عود الضمير في نفسه الى الدال يصير

التقدير الاسم شيء دل على معنى حصل في ذلك الدال لكن حصول
المدلول في الدال لا معنى له الا كون المدلول مدلولا
لذلك الدال فيصير التقدير الاسم شيء دل على معنى هو مدلوله
وذلك كلام لا طايل تحته او يعود الى المعنى قوله لاستحالة
كون الشيء حاصلا في نفسه اى هذا التقدير باطل لانه
يقتضي كون الشيء حاصلا في نفسه وهو محال قوله في
التقدير الاول هو كون الضمير راجعا الى ما قوله اذ المراد
توجيه للمنع يعني لا نسلم ان حصوله فيه هو كونه معنى له
بل المعنى ان الاسم بالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر
خارج يدل على معناه واعلم انه لم يتعرض للجواب على التقدير
الثاني ويمكن ان يقال لا نسلم ان التقدير شيء دل على
معنى حاصل في ذلك المعنى بمعنى الظرفية بل شيء دل على
معنى حاصل له في نفسه اى بالنظر الى نفسه كما تقول الدار

في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج وقد ذكر ابن الحاجب
هذا الجواب في الامالي واما ذو بمعنى صاحب لا باعتبار تعلقه
بالغير بخلاف من فان معناه الابتداء لا باعتبار نفسه بل باعتبار
متعلقه قوله وتقديم الاسم مبتدأ على قسميه يعني الفعل والحرف
لسموه خبره اعلم ان قسم الشئ ما يكون اخص منه ومندرجا تحته
كالاسم والفعل والحرف فانها اقسام للكلمة ومندرجة تحتها و
قسيم الشئ ما لا يكون مندرجا تحته ويكون هذا التقسيم
مع قسمية مندرجين تحت شئ اخر وهو المقسوم كالاسم فانه
قسيم للفعل كما ان الفعل قسيم للاسم والفعل وكما قسيمان
للحرف وهذه التقسيمات اقسام للكلمة المقسومة الى الثلثة
قال بعض الافاضل تقديمه على النوعين لكونه اصلا لان الاسماء
ذوات والافعال هيئات والحروف روابط واشتقاق الفعل
منه اى من الاسم الذى هو المصدر على الصحيح وهو مذهب اهل

له والحرف قسيم ح

البصرة القائلين بان الفعل مشتق من المصدر قال صاحب
الدرة الالفية واشتق منه الفعل اهل البصرة وذا الذي يليق
به النصرة اذ كل فرع فيه ما في الاصل وليس في المصدر ما في
الفعل وبيان ذلك ان المصدر يدل على الزمان المطلق والفعل
على الزمان المقيد والمطلق اصل للمقيد فالمصدر اصل للفعل
بخلاف اهل الكوفة اذ مذهبهم على العكس وحجج الفريقين كثيرة
ليس هذا مكانها اذ هو اى الاسم مشتق منه اى من السمو الذي
هو العلو على المذهب الصحيح يريد ان اشتقاق الاسم من السمو
عند البصريين فحذفوا الواو منه تخفيفا استحسانا لان القياس
في مثله التصحيح نحو دلو ونقلوا سكون الميم الى السين فصار
الميم بعينقلب الاعراب وعوضوه همزة الوصل فوزنه افع كسقط
لامه وعند الكوفيين من السمة وهو علامة للمسمى واصله وسم
كعدة ووعد حذفت فاؤه وضمت اليه همزة الوصل لسكون العين

ووزنه اِعْلٌ عند سم والاوّل هو الصحيح بدليل سميت في بناء الفعل
وسمّى في تصغيره والاسماء في جمعه يعني انّ بناء فعله على سميت
وتصغيره على سمّي وجمعه على اسماء حجّة للبصريين اذ لو كان
مشتقّا من السمة ليقيل وسمت ووسيم واوسام والله الموفق
للصواب واليه المرجع المآب فلا يرد على عكسه اى كون الحدّ
منتفيًا عند انتفاء الحدّ اى كونه جامعا معنى كون الحدّ جامعا ان
يكون مثنا ولجميع افراد المحدود في حدّ الاسم من قوله ما دلّ
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة توهم
السائل انّ اسم الفاعل والمفعول في قولك زيد ضارب عمرًا او مضروب
غلامه ينبغي ان لا يكون اسمين باعتبار اقترانهما باحد الزمانين
اما الحال او الاستقبال فلا يكون حدّ الاسم جامعا لجميع افراده
اذ هذا الحدّ لا يصدق على اسم الفاعل والمفعول العاملين فاجاب
الشارح رحمه الله بانّ اقتران الزمان بنعت الفاعل والمفعول

عارض عند الاستعمال وقد اشار في وجه حصر الكلمة في اقسامها
الى هذا الجواب بقوله وضعًا قوله في قولك زيد ضارب عمرًا اى
بخلاف قولك ضارب فانّه يدلّ على معنى في نفسه من غير زمان
فقوله باعتبار اقترانه متعلق بيرد وقوله اذ اقترانه الزمان
متعلق بفلا يرد ولا يرد على طرده ايضا اى كونه مانعا يعني كلما صدق
الحدّ صدق المحدود ومعنى اطراد الحدّ ان يكون مانعا عن دخول
اغيار المحدود تحت الحدّ فاعترض السائل بانّ حدّ الاسم غير مانع
عن دخول غير الاسم في حدّ الاسم فانّ عسى ونعم وبئس وفعلا
التعجّب وجذا افعال قد دخلت تحت حدّ الاسم باعتبار
تجرّد هذه الافعال عن الزمان فاجاب ايضا بانّ تجرّد هذه
الافعال عن الزمان عارضي والمراد بالتجرّد عن احد الازمنة
في تعريف الاسم ان يكون مجرّدا في اصل وضع الاسم وهذه الافعال
كانت مقترنة بالزمان في اصل الوضع فلا يخرجها عن القبيلة

التجرد العارضي فقوله باعتبار تجردها متعلق بيرد يعني انها تدل
على معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها تحت حد الاسم وهي
افعال عند البصريين وقوله اذ تجردها عارضي متعلق بفلا يرد
قوله وكذا بعت وسائر الالفاظ الانشاء يعني لك اذا قلت بعت
وانت تريد الانشاء فانه لا دلالة لها على زمان اصلا ومع ذلك
تحكم بانه فعل ماض سواء شمل الافراد اي جميع افراد ذي الخاصة قوله
اي ما كان مطردا بمعنى انه كلما وجدت خاصة الشيء وجد ذلك
الشيء قوله سواء كان منعكسا او غيره يعني ان انعكاس الخاصة غير
لازم لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له اذ لا يمكن
ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح
دخول اللام عليه كالضمائر وغيرها والحاصل ان خاصة الاسم
ما يدخل الاسم دون غيره وخاصة الفعل ما يدخله دون غيره فمعنى
اطراد الخاصة ان يستلزم وجود الخاصة وجود ذي الخاصة بلا عكس

كلي مثلا كل كلمة دخل عليها لام التعريف او التنوين غير تنوين الترنم
او اضيفا ودخل الجر فهو اسم ولا يلزم ان يكون كل اسم كذلك اذ
بعض الاعلام لا يدخله اللام وغير المنصرف لا يدخله تنوين التمكين
والخاصة المنعكسة كالكتابة بالقوة فانه متى وجدت الكتابة
بالقوة وجد الانسان ومتى وجد الانسان وجد قابلية الكتابة
بالقوة والخاصة الغير المنعكسة كالكتابة بالفعل فانه متى وجدت
وجد الانسان ومتى وجد الانسان لا يلزم وجود الكتابة بالفعل
هذا واياه اراد الخواص اي اختيار المص الخواص على الخاصات حيث
لم يقل ومن خاصاته قوله وكون افرادها اي افراد الخواص قهريا
من ثلثين الا ان المص ذكر ما هو اشهر وكثر استعمالا قوله وايراد
من التبعيضية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم قال المص
ومن خواصه بايراد من التبعيضية ولم يقل وخواصه اجاب
بانه لو قال وخواصه لتوهم منه توهم ان افراد الخواص ما ذكر في المتن

فحسب فان دفع هذا الجواب بان ذكر جمع التكثير اعني الخواص بعض تو تم
الحصار افراد الخواص في الجملة المذكورة في المتن اذ المراد بها حقيقة
ما فوق العشرة كما عرفت يجاب ايضا بان القول ما قالت حذام الا
انه يجوز ان يراد بالخواص الخاصات بان يكون بمعنى وخواصه وخاصة
على طريقة المجاز اذ قد يستعمل كل من جمع الكثرة والقلة موضع الاخر
بطريق المجاز متلا قد يستعمل جمع الكثرة موضع جمع القلة كما قال
الله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء فاستعمل قروء وهو جمع كثرة موضع
اقراء وهو جمع قلة اذ المراد بالقروء ثلثة اطهار عند الشافعي رضي
الله عنه وارضاه وثلث حيض عند ابي حنيفه كذلك وبالعكس
كما في قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وزروع استعمل جنات وهي
جمع قلة موضع جمع كثرة وهي الجنان كذا في الكشاف اذا عرفت هذا
فنقول قوله وذكر جمع التكثير بسكون العين او كسرها او فتحها فتأمل
اذ به يظهر ما هو الحق ثم اعلم ان خاصة الشيء ما في اوله كلام

التعريف وحرف الجر وحرف النداء ولام الابتداء وواو الحال وفي
وسطه كياء التصغير والف التكسير وفي آخره كمطلق التنوين ما عدا
التنكير وحرف التثنية والجمع وياء النسبة وعلامة التانيث
هذا يحتاج رجلي يشهد به الذوق السليم قوله اي لام التعريف هذا اس
المشهور المتعارف فيما بينهم ومن قال دخول حرف التعريف فقد قصد
الشامل للكلمة الطائية لانهم يجعلون اليم مكان اللام كما في الحديث
ليس من امبر امصيام في امسفر كلام الامر نحو ليضرب زيد ولام الابتداء
نحو لزيد قايم ولام الجحود نحو وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم ولام
التعليل نحو ضربته للتاديب ولام التمليك نحو المال لزيد ولام التخصيص
نحو الجل للفرس ولام القسم نحو والله لافعلن كذا ولام الموطية
للقسم نحو لين اكرمتني لاكرمنك ولام جواب لو نحو لو ضربني زيد لضربته
ولام جواب لولا نحو لولا علي لهلك عمر ولام كي نحو اسلمت لادخل
الجنة ولام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام الاستغاثة نحو يا لله

للمسلمين قوله وهي لام التعريف قوله الى موصوف مذكور كقولك الرجل
الضارب زيدا ومقدر كقولك الضارب زيدا اى الرجل الضارب
زيد قوله وهذه اى اللام التى تدخل الصفة بمعنى الذى الى ربنا صوت
الحمار البحدع قال الاخفش اراد الذى بجدع وبالجملة انه ليست اللام
فيه للتعريف بل هى اسم موصول دخل على صريح الفعل المشابهة لاسم
المفعول والمعنى يقول الثعلبى الحنا وهو من الكلام الفحشه وناطقا
تمييز وهو صفة واقعة موقع المصدر اى ابغض البعض نطقا اى ابغض
نطق البعض وهو جمع عجماء او اعجم وهو البهيمة وسميت عجماء لانها
لا تتكلم وكذلك كل من لم يقدر على الكلام فهو اعجم وبجدع من قولهم
حمار مجدع اى مقطوع الاذن فقوله الى ربنا اشعار ببغض
صوته فى نفس الامر لا عند احد دون احد لان ما يكون قبيحا
عند الله يكون قبيحا فى نفس الامر وقد قال الله تبارك وتعالى ان
انكر الاصوات لصوت الحمير قوله وذلك اى اللام التى تدخل على غير الصفات

وهى لام التعريف قد يكون لتعريف الجنس اى يكون حرف التعريف لحقيقة
اى حقيقة الرجل خير من حقيقة المراة كقوله تعالى فعصى فرعون
الرسول اى الرسول الذى ارسل اليه وهو موسى عليه السلام بدليل
ما قبله وهو كما ارسلنا الى فرعون رسولا قوله واختصاصها اى اختصاص
لام التعريف قوله وذلك انما هو الاسم لان الافعال لا تقع
محكوما عليها فلم تحتج الى التعريف اذ لو عرف مع عدم الاحتياج
الى التعريف لوقع التعريف ضايعا واما الحرف فليس له معنى مستقل
يصلح للاشارة اليه بالتعريف والتعيين واختصاصه اى اختصاص
الجر به اى بالاسم لكونه علما اى علامة قوله لانه اى المضاف اليه فى
المعنى محكوم عليه لان معنى قولك غلام زيد الحكم على زيد بانه
له غلاما قوله بينهما اى بين المضارع والاسم قوله وانما ابرد
المضارع جواب سؤال وهو ظاهر قوله النصب بالحرف نحو لن
يضرب قوله الا نوعا واحدا وهو فى المضاف اليه والعامل فيه

حرف الجر لفظاً او تقديراً لئلا يلزم استواء الفرع والاصل فيه اى فى
الجر والحاصل ما ذكره السيد ركن الدين فى الشرح الكبير وهو انه
انما يدخل الجر على الفعل لكون الجزم مختصاً بالفعل كما بحث فى بابه
مع كون النصب والرفع مشتركين فيهما فاذن لو دخل على الفعل
لكان اعراب الفعل الذى هو فرع الاسم فى الاعراب اكثر من اعراب
الاسم فيلزم ان يكون للفرع مزية على الاصل وانه غير جايز لدلالة
اى التنوين الذى للتمكن على امكنية الاسم فى الاسمية والاعراب
وستى تنوين الصرف وذلك لا يتصور الا فى الاسم اذا انصرف
ومنعه لا يكون الا فيه والتنوين الذى للتنكير وهو الذى يلحق
الاسماء المبنية فرقاً بين المعرفة والنكرة كصهٍ ومهٍ فانك اذا
قلت صه مثلاً بغير التنوين يكون معناه افعل السكوت واذا قلت
صهٍ بالتنوين يكون معناه افعل سكوتاً ما وهذا التنوين لا يدخل
الفعل لاستغناء الفعل عنه اى عن التنكير لوضعه اى الفعل عليه

اى على التنكير والحاصل ان الفعل لا يقع معرفة فلم يحتج الى الفارق
بين كونه معرفة ونكرة وكذا الحرف والتنوين الذى يلحق الاسم
لعوض المضاف اليه كحينئذٍ ويومئذٍ اصله حين اذ كان كذا او
يوم اذ كان كذا حذف المضاف اليه وهو جملة كان كذا وعوض التنوين
منه فى المضاف فالتقى ساكنان الذال والتنوين فحركة الذال بالكسر
فهذا التنوين انما يدخل الاسم لاختصاص الاضافة بالاسماء
لما سنعرفه انشاء الله العزيز والتنوين الذى للمقابلة قوله لاختصاص
الجمع بالاسماء اذ لم يوجد فى الفعل والحرف وبالجملة ان هذه
الاقسام الاربعة مما يخص الاسم لامتناع المكانة فى الاسمية
لغير الاسم وعدم افتقار الفعل الى الفارق حيث كان نكرة ابداً
وامتناع اضافته وجمعه هذا تحقيق لا غبار عليه قوله المراد
اى من كون الاسم مسندا اليه اسناد ما دل عليه اى مدلوله الاسم
يعنى ان المراد من الاسناد هو الاسناد الى المعنى مثل جاءنى زيد

لان الاسناد الى اللفظ غير مختص بالاسم بل الانواع الثلثة مشتركة
فيه نحو زيد اسم وضرب فعل ماض ومن حرف جر قوله نحو قام مبنيّ
اى على الفتح فقوله الى نفسه متعلق بالخبر اعنى قوله اسناد ما لمدلوله
اى اسناد الشئ الذى لمدلول الاسم الى نفس الاسم والشئ الذى لمدلول
الاسم مثلا في قولنا زيد قام هو القيام ومدلول الاسم هو المسمّى
بزيد الى نفس الاسم وهو زيد قوله او نظيره مجرور معطوف على المجرور
اعنى نفسه وفي قوله كاذ واذا انظر في قوله فان معنى اذا الوقتية ايضا
نظر وهذا البحث بتمامه مذكور في ضوء المصباح وتحقيق هذا المقام
بما لا مزيد عليه في حاشية الكلام ان يقال الاسناد عبارة عن تعليق
خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه كما مرّ فان كان باعتبار المعنى
اختص بالاسماء وقيل فيه وضعيّ وحقيقيّ كقولك زيد فاضل
ومن فضله انه ففيه او كذا او كذا وان كان باعتبار مجرد اللفظ
صلح للاسم نحو زيد معرب وللفعل نحو قام مبنى على الفتح وللحرف نحو ان في

حرف جر وللجملة ايضا نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
فتقييد الاسناد باعتبار المعنى خاص بالاسماء بخلاف الاسناد باعتبار
مجرد اللفظ فانه عام ولما كان من الاسماء ما لا يقبل الاسناد باعتبار
المعنى كالاسماء اللازمة للظرفية احتيج الى زيادة بيتنا وليها ما لم
يتناوله بدونها فقال او نظيره قوله واختصاصه اى اختصاص
كون المبتدإ مسندا اليه بالاسماء لما ان من حق المسند اليه التعريف
ووضع الفعل على التنكير يعنى ان التعريف مهما حصل يجعل المحكوم
عليه معيّنا عند المخاطب والافعال لا ينفع محكوما عليها فلم يحتج
الى تعريف اذ وضعها على التنكير فلا تتصف بما هو خلاف وضعها
قوله وقولهم مبتدإ خبره مأوّل بالمصدر وهو جواب عن سؤال
مقدّر وهو ان يقال الفعل في هذين الموضعين مسند اليه
ظاهرا فاجاب بانه مؤوّل المصدر والتقدير سماعك والجزع
قوله وهي كونه اى كون الاسم مضافا فاعند بعضهم منهم السيد ركن

الدين واليه ميل المولى العلامة نجم الايمة وفاضل الامة محمد بن الحسن
الرضي الاستراباذي نغمده الله بغفرانه واسكنه فراديس جنانه كما
يشعر به تخفيفه وبالجملة ان ذلك البعض لم يجعل المضاف اليه داخلا
في المراد من الاضافة اذا المضاف اليه قد يقع فعلا فلا اختصاص
له بالاسم والظاهر ان المراد منها اي من الاضافة الجميع اي المضاف
والمضاف اليه فقوله ومثل يجمع في تاويل المصدر اعتبارا عما يؤدي
على هذا الظاهر بمثل الاتية بان المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر
المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل قوله هذا تنقسم الاسم
الى ما هو اعم منه من وجه كلام لاغبار عليه اي بين الاسم والمعرب
عموم وخصوص من وجه اذ الاسم قد يوجد بدون المعرب كهؤلاء فانه
اسم وليس بمعرب والمعرب قد يوجد بدون الاسم كالمضارع فانه
معرب وليس باسم وقد يوجدان معا في كلمة واحدة كزيد فانه
اسم ومعرب وكذا بين الاسم والمبني عموم وخصوص من وجه اذ الاسم

قد يوجد بدون المبني كزيد فانه اسم وليس بمبني ويوجد المبني بدون
الاسم كالفعل الماضي وامر الحاضر والحرف فانها كلها مبنيات وليست
باسماء وقد يوجدان معا في كلمة واحدة كهؤلاء واين واسماء الاشارة
فانها اسماء ومبنيات وبالجملة المقسم لابد وان يكون عاما ليندرج
تحته اقسامه لكن لا يجب ان يكون عاما مطلقا بل جاز ان يكون
عاما مطلقا كالكلمة بالنسبة الى اقسامها الثلثة وجاز ان يكون
اعم من وجه كتقسيم الاسم الى المعرب والمبني وح يجوز ان يكون المقسم
قسما والقسم مقسما نظرا الى خصوص المقسم من وجه وعموم القسم
من وجه كما يرى في قسمة الحيوان الى الابيض وغيره وقسمة
الابيض الى الحيوان وغيره فاندفع بذلك طعن من طعن على الشارح
حيث قال ومن اغتر بعموم مظاهر المعرب والمبني ولم ينتبه لما مر
فيه من البحث ظنه تقسيما له الى ما هو اعم منه من وجه ولعمري
انه من بعض الظن لان من علم ان التقسيم ضم مختص الى مشترك

لم يذهب عليه ﷺ في شئ من النفاسيم وجوب كون القسم اخص مطلقا
من المقسم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قوله اى الذى
ركب مع غيره ﷺ يعنى ان قوله المركب احتراز عن الالفاظ التى لم تركب
مع غيرها كالاعداد وسايرالاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا
نحو هولاء فى قام هولاء فلما قال لم يشبه مبنى الاصل خرج عنه
مثل هولاء فى قام هولاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما يجئ فى بابه
كذا فى الوافية فانه معرب مشابه لمبنى الاصل الذى هو الفعل
فقوله اذ هو غير مشابه تعليل للنفى كما لا يخفى اى فلا يقال انه منقوض
بباب ما لا ينصرف لكونه مشابها لمبنى الاصل الذى هو الفعل لانا
نقول لا نسلم ان باب ما لا ينصرف مشابه لمبنى الاصل غاية ما فى
الباب انه مشابه للفعل المطلق كما سيجئ ولا يلزم من كونه مشابها
للفعل المطلق كونه مشابها للفعل الماضى اذ لا يلزم من كون الشئ
مشابها للعام كونه مشابها للخاص من حيث هو خاص قوله كما سبين

ان شاء الله تعالى اى فى تحقيق قوله المص وحكمه ان لا كسن ولا تنوين
فيخرج اى بقوله المركب منه اى من حد المعرب قوله كحروف التهجى نحو
الف باتا ثا الى آخرها واسماء الاعداد نحو واحد اثنان ثلثة
وغيرها ويخرج ايضا من حد المعرب بقوله الذى لم يشبه مبنى
الاصل ما يشابه احد المبنيات الاصلية كهولاء وشتان ومرويد
مطلقا اى سواء قبل التركيب او بعده اما قبل التركيب فيخرج بقوله
المركب واما بعده فيخرج بقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل قوله
ومررت بعصا الظاهر وضربت بعصا الا انه نظر الى المقصود مع
قطع النظر عن المعنى او يراد به الذى فيكون ما موصولة اى بما بعده
وهو اختلف اخره به قوله وذلك الشئ اى الشئ الذى يختلف آخر
المعرب به بحركة لفظا او بحركة تقديرا كما مر قوله او خلفها عطف
على المجرور اى بدلها من حرف الف بدل النصب واو بدل الرفع
او ياء بدل الجر لمناسبة ظاهرة لا يخفى على احد بين المعنى المصطلح وبين

كل واحد من تلك المعاني قال المطرزي في المصباح الاعراب ان يختلف آخر
الكلمة باختلاف العوامل فتأمل قوله مميزا بعضها عن بعض اي دافعا
التباس بعضها ببعض ومبينا لما هو المقصود اي لمقتضى العامل وهو
المعنى الحادث بالتركيب من الفاعلية او المفعولية او الاضافة وزيادة
للفساد وهو عدم فهم مقصود المتكلم من كلامه قوله وما اورد مبتداء
من الامثلة في حصول الالتباس لولاه اي لولا الاعراب اي على تقدير
عدم وضع الاعراب وخبرها اورد قولك ما احسن زيد فانه محتمل لاحد
معان ثلثة من التعجب من حسن زيد ونفي الاحسان عنه والسؤال
عن احسنية اي شئ منه وكل واحد من التعجب والنفي والاستفهام
مستلزم لاحد المعاني الثلثة لان التعجب مستلزم المفعولية والنفي
يستلزم الفاعلية والاستفهام يستلزم الاضافة وبالجملة
لما وضعوا الاعراب في الاسماء تبين ما هو المقصود وزال الفساد
وتميز بعض هذه المعاني عن بعض وتعين الاول اي التعجب بالنصب

وتعين الثاني اي النفي بالرفع وتعين الثالث اي السؤال بالجر قال
الشريف الجرجاني في شرح المفتاح ان بنتا لابي الاسود قالت ما
احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجوم فقالت
اردت التعجب قال فكنت تقولين ما احسن السماء ونقل القصة
الي علي كرم الله وجهه فقال هذه من مخالطة العجم قال ابو سعيد
السيرافي في اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي
قوله والمعقودة والمتداولة والمتعاقبة والمتناوبة مبتداء والجزء
من باب واحد وله اي انقسم الاعراب اي الاعراب الاسم فجعل الرفع
الذي هو الاثقل اي من النصب والجر وسمى عمدة العمدة عبارة
عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ
به لكون نوع الفاعل واجبا لا غير وجعل النصب الذي هو الاخف
اي من الرفع ليعادل اي يوازي ثقل الرفع رفع على الفاعلية قلة
الفاعلية نصب على المفعولية ويوازي ايضا كثرة المفعولية

خفة النصب وبالحملة المعادلة والموازاة مطلوبة عند كل طائفة
وجعل الجر الذى هو المتوسط بينهما اى اخف من الرفع واثقل
من النصب علماً للاضافة نصب على انه مفعول ثانٍ لجعل قال
بعض المحققين جعل الجر علم الاضافة للمناسبة بينه وبين المتوسط
لانها يجئ مرة فاعلا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا واخرى مفعولا نحو اعجبنى
ضرب عمرٍو زيدٌ فاعطى له الجر المتوسط الذى يحصل بتجريك الشفة
السفلى اى شئ ان كان ما نكرة او الشئ ان كان ما معرفة قوله
صحيحا كزيد واحمد يعنى بالصحيح ما ليس اخره الفا ولا ياءً ولا واوًا
او جاريا مجراه قال بعض المحققين الجارى مجراه قسمان قسم
يجرى مجراه فى جميع وجوه الاعراب دون بعض وهو ما اخره
ياء قبلها كسرة كقولك قاضٍ وغازٍ فهذا فى النصب يجرى مجراه
الصحيح فى كونه معرباً بحركةٍ لفظاً تقول رايت قاضيا وغازيا وفى
الرفع والجر معرب تقديراً على ما سيأتى فى هذا كلامه ليخرج منه

اى من المفرد المنصرف لا من المفرد مثل احمد غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وسعدى غير منصرف للتأنيث ولزومه وهو
ما تغيّر اى كلمة تغيّرت او الكلمة التى تغيّر ليخرج اى عن الجمع المكسّر
المنصرف لا عن الجمع المكسّر قوله فيمن يمنعه قيدٌ لجوارٍ يعنى اختلف
فى جوار بعد حذف لامه اذ اصله جوارى هل هو منصرف
ام غير منصرف على ما سيأتى باحدى الفتحتين اى فتحة لفظية
او تقديرية فيدخل فيهما اى فى المفرد المنصرف والجمع المكسّر
المنصرف اذا اقسام الاسماء الواقعة بالرفع لانه صفة اقسام
قوله باعتبار دخول علامات الاعراب عليها احترازٌ عن الاقسام
العقلية يعنى ان الاقسام العقلية كثيرة والواقعة ستة
كما قال وقوله ستة خبر لقوله اذ اقسام الاسماء اما بالضمة
واحد اخيتها الفتحة كما فى غير المنصرف او بالضمة واحد اخيتها
الكسرة كما فى جمع المؤنث السالم او كليهما اى بالضمة مع اختيها

الفتحة والكسرة كما في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والياء
بالجر اى او بالياء واحد اخيتها الالف كما في التثنية او بالياء
واحد اخيتها الواو كما في الجمع المذكر السالم او كليهما اى بالياء مع
اخيتها الالف والواو كما في الاسماء الستة والاصل في
الاعراب هو الحركات لكون الحروف مولدة من اشباع الحركات
فيكون اى الحروف فرعا عليها يريد ان الاصل في الاعراب الحركة
لانها بعض الحروف ولا شك ان بعض الشئ اخف وايسر من كله
فاذا اندفعت الحاجة ببعضه كان التعرض لكله عبثا الا اذا احدث
ما يحسن الكل ويوجبه لعدم امكان البعض هنا وان يكون
اى والاصل ان يكون على ذلك التقدير بثلاثتها قوله ليكون
علة للاصل الثاني في قوله كما بين حيث قال الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة فالمفرد والجمع المذكر ان
قد اجتمع فيهما الاصلان اذا عربا بالحركات لا بالحروف

وبثلاثتها لا ببعضها جريا على الاصل اى من جهتين قوله وهو
ما الحق يريد ان جمع المؤنث السالم الذى رفعه بالضمة ونصبه
وجره بالكسرة هو الذى يلحق اخره الف وتاء سواء كان ذلك
الجمع جمعا لمؤنث كالامثلة الستة المذكورة فاعلا ومفعولا
وصفة مشبهة واسم تفضيل وصفة مخصوصة بالنساء
وعلما فتدبر قوله او مذكر عطف على المجرور اى او جمعا لمذكر
كحسامات جمع حسام ودريهمات جمع درهم ومعلومات الذى
في اشهر معلومات جمع معلوم لانه صفة اشهر واشهر جمع شهر
وهو مذكر فالغرض من التقييد احتراز عن معلومات في
مثل قولنا نساء معلومات وسواء كان بسلامة النظم كما ذكرنا
في الامثلة الستة او بغيرها اى بغير سلامة النظم كمرات وعرفات
وكسرات فان سلامة النظم فيها سكون الميم والالف والتاء
وليس كذلك قوله وتسميته جواب سؤال لا يخفى على احد و

هو مصدر مضاف الى المفعول اى تسميتهم جمع المؤنث السالم
جمع المؤنث السالم مع مجيئه للمذكر ايضا باعتبار الغالب هو خبر
للمبتداء واعلم ان وجه تفذيبه على غير المنصرف ظاهر لان حمل النصب
على الجر اقوى من العكس لان الجر يختص بالاسم والنصب مشترك
بينه وبين الفعل قوله وكون الضمة اى فى كون الضمة قوله
والكسرة بالجر عطف على الضمة اى وفى كون الكسرة قوله وثم
اى وفى جمع المذكر السالم فحمل النصب هنا اى جمع المؤنث السالم
وكذا حكمه اى حكم جمع المؤنث السالم ان جعل علما كعرفات هو علم
للموقف سمى بجمع كاذرعات مع امتناعه اى من الصرف فيقال
فى النصب رايت عرفات بالكسر لان الكسر ليس علامة للجر فقط
بل مشترك بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير
المنصرف والتنوين ايضا على الاكثر لانه لا يمنع غير المنصرف
من التنوينات الا التنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف

وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن فلا يمنع والذى يوشح به
المقام ان يقال ان جار الله العلامة فانه يرى ان تنوين عرفات
للتمكن لا للمقابلة ولم يعد تنوين المقابلة فى مفصله بناء على انه
راجع الى تنوين التمكن ونقل الزجاج فيها وجهين الصرف و
عدمه الا انه قال لا يكون الا مكسورا وان سقط التنوين و
قال القاضى وانما نون مع الكسر مع العلمية والتأنيث لانه تنوين
المقابلة لا تنوين التمكن اى قابل التنوين نون جمع المذكر وبالجملة
ان نحو عرفات علما منصرف عند الزمخشرى لان هذه التاء
ليست متمحضة للتأنيث بل تدل على الجمعية ايضا فلا تفى
قوة المتمحضة فلا تعتد بها فى منع الصرف كما يشهد به صريح
عبارته فى الكشاف حيث قال فان قلت هلا منعت الصرف
وفيها السببان التعريف والتأنيث قلت لا يخلو التاء اما
ان يكون بالتاء التى فى لفظها واما بتاء مقدرة كما فى سعاد

فالتي في لفظها ليست للتانيث وانما هي مع الالف التي قبلها علامة
جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها
بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التانيث في بنت
لان التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التانيث
فابت تقديرها هنا وضمهم من يسقط التنوين فقط لانه غير
منصرف فيمنع التنوين منه وانا اقول عليك بحفظ المذاهب
في هذا المقام لينكشف لك جلية الكلام والله الهادي الى
السداد والصواب وهو الموفق للصراط السوي في كل باب
قوله وبين اي علة امتناع الكسرة على غير المنصرف فيما بعد
عن قريب انشاء الله تعالى اي ان ساعدنا التوفيق الالهي واعاننا
الثاء بيد السبحاني انما قال على الصحيح لان فيه خمسة مذاهب
اي اعرابه بالحروف على الوجه الصحيح وهو مذهب الاكثر وان يكون
مكبرة اي غير مصغرة قوله مطلقا اي مضافا او غيره تقول جاءني

ابيه ورايت ابيه ومررت بابيه وتقول ايضا جاءني ابي
ورايت ابيا ومررت بابي قوله بالحروف اي بالحروف اللفظية
والحركات التقديرية يعني ان لهذا الباب اعرابين عند سيبويه
لفظيا بالحروف وتقديريا بالحركات وفيه نظر لانه يلزم ان
يكون معربة باعرابين وذلك ليس في كلامهم والحاصل انما ذهب
اليه سيبويه ضعيف لانه خارج عن قياس كلامهم لتقدير
لم يعهد مثله ولوجود اعرابين في كلمة واحدة اذ لم يعهد ان يفيد
اعراب وجوده لفظا لان اعرابا واحدا كاف في كلمة واحدة
كما لا يحسن ان يقال مسلمات مثلا اذ فيه جمع بين علامتين
للتانيث قوله وعند الاخفش قول مذهب الاخفش ايضا
ضعيف بل اضعف لانه يلزم منه ان يكون الاعراب بالحركات
على غير الاخر وذلك غير معهود في كلامهم وعند ابي عثمان المازني
انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ناشية منها لاشباعها

وهو ايضا ضعيف لفلنه وندوره لم يعهد بمثله وفي قوله
لاشباعها نظر لان الاشباع يكون في اخر الكلمة وعلى هذا يكون
في وسطها وايضا اية ضرورة في ان يجعل الاصل محذوفا والمذكور
مشبعا وانما هو الاحكم محض بالحركات اللفظية والحروف
ايضا يعني ان الحروف والحركات كليهما علامة للاعراب وهو
ضعيف لانه يلزم ان يعرب الكلمة باعرابين لفظا وذلك لم
يعهد وهذا القول غير قول سيبويه فتامل وبالجملة ان هذه
الاقوال كلها ضعيفة والصحيح انها معربة بالحروف بدلا عن
الحركات لمناسبة هذه الحروف الحركات التي قامت الحروف مقامها
فان الحركات ابعاض المدة الساكنة فانظر الى هذه العبارات
يوصلك الى المرامات وكن على بصيرة في تلخيصنا الكلام
في تحرير هذا المقام الذي قد زلت فيه الاقدام وحضت
فيه الافهام وتكثرت فيه الاوهام فاقم وجهك للدين القيم

وزرنبي في خوضهم يلعبون هذا بيان القسم الخامس الذي
اعرابه بالياء واحد اخيتها الالف والسادس الذي اعرابه
بالياء واحد اخيتها الواو وقوله وشبههما اما شبه المثنى
فكلا واثنان واما شبه الجمع فاولو وعشرون مثلا كلا
واثنان ليسا بمثنى اذ حقيقة المثنى مفقودة فيهما لان
المثنى هو الملحق باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة وليس اثنان وكلا كذلك اذ لم يكونا اثنين وكل الحق
بهما هما بل هما وضعا هكذا للتثنية ومع ذلك اعرابهما
اعراب المثنى فلم يكن بد من افرادهما بالذكر بطريق العطف
فعلى هذا حال الو وعشرون فتامل وتبصر قوله وذلك
اي بيان انه لم يفعل كذلك واما في حالة الافراد فيمكن
اشارة بالامكان الى حالتي الوقف في الافراد فان النون
لا يكون مفتوحة ولا مكسورة وحمل النصب على الجر فيهما اي

في التثنية والجمع لكونهما اى النصب والجر اعراب الفضلات
وقيل حمل النصب على الجر فيهما جبرًا وذلك لما حمل الجر على النصب
في الممتنع من الصرف كما عرفت للفرق بينهما ولم يعكس رعاية
للموافقة وذلك لان ما قبل الالف لما كان مفتوحا والنون
مكسورًا لخفة الالف جعلوا ما قبل الياء في المثنى مفتوحًا
والنون مكسورًا وجعل الالف علامة لرفع المثنى اى لئلا
يسقطوها بالكلية فتامل واما كلا فهو موحد اللفظ اذ
قد عرفت ان حقيقة التثنية مفقودة اذ ليس لنا كل
حتى يكون مفردا لكلا وماجت الديار شغفن قلبي ولكن
جت من سكن الديار اى يعني به ليلى والف الديار للاشباع
يقال شغفها وشغفها مثله شغفا وشغفا يعني ان حب
الديار لم يدخل في غلاف قلبي ولكن دخل في غلاف قلبي حب
من سكن الديار يعني صاحبها وهو ليلى والاستشهاد في

انه قال شغفن ولم يقل شغف باعتبار ان قوله جت مضاف
الى الديار وهي مؤنثة فاخذ الجت حكم المضاف اليه وهو التانيث
فيا خذ كلا ايضا حكم المضاف اليه وهو المثنى والحاصل ان المضاف
الى المؤنث يكتسي التانيث من المضاف اليه اذا كان المضاف لفظ
بعض كبعض الجارية او جزء من المضاف اليه نحو راس هند او فعلا
له نحو مشى هند او وصفا له نحو جت الديار فان المحبوبية وصف
للديار هنا وعند اضافة كلا الى المثنى المضمر المتصل بناء كتثنية
اللفظية لشدة الاتصال بين الضمير وما اضيف اليه فيصير هو
مع ذلك المضمر كانه كلمة واحدة فقوى امر التثنية فيها لفظا ومعنى
ايضا فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وفيه نظر لان كلا ليس
لفظه مثنى حتى يتاكد تثنية اللفظية ويمكن ان يقال
المراد بتثنيته اللفظية انها في حكم التثنية لفظا لانها مثنى
لفظا لانه مناف لقوله موحد اللفظ فالتثنية اللفظية لكونها

في حكم التثنية لفظا او المراد اللفظية باعتبار المشابهة لفظا
لا باعتبار ذاتها قوله ومنه اى من شدة الاتصال لوجود شدة
الاتصال لم يعطف عليه اى على الضمير في قولك ما شانك الا باعاده
المضاف لان قولك شانك صار بمنزلة كلمة واحدة والمعنوية بالرفع
عطف على اللفظية اى عند الاضافة المذكورة يؤكد تثنية المعنوية
ايضا كما عرفت لابد وان يرجع الضمير الى مثنى لان الضمير يقتضي مرجوعا
اليه ولابد وان يكون سابقا على كلا بخلاف ان يكون مضافا الى
مظهر فانه غير تابع فيكون كلا تابعا اى تاكيدا المثنى فيعرب كلا اعرابه
اى اعراب المثنى قوله واما بالحظ فكذلك اى بالالف في الاحوال الثلث
وفي لغة كنانة تعرب اعراب المثنى مطلقا اى سواء كان مضافا
الى مضمر او الى مظهر كما يقال جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما بقلب الالف ياء لكلا الرجلين ورايت كلى الرجلين ومررت بكلى الرجلين
وهذا الذي حررناه لك هو الحق الجلي الذي لا يجوم حوله شك

وريبة فرحم الله من افادنا واغضه علينا ولمن قال آمين
برحمتك يا ارحم الراحمين قوله من المقصور بيان لما تعذر
لكون آخر الاول يعني المقصور ما لا يقبل الحركة وهو الالف
فيكون معربا بقدر ما ينوب في جميع وجوهه لتعذر الحركة على الالف
لانهم لو حاولوا تحريكه يخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اى همزة
فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا ووجوب كسر آخر الثاني
يعني حتى المضاف الى ياء المتكلم مطلقا ولمضادتها اى
لمضادة الكسرة كسرة الاعراب والفتحة والضمة والتخفيف ما
افاده بعض المحققين وهو ان القسم الذي اخره ياء متكلم معرب
بالحركات تقديرا كقولك غلامي ودلوي فهنا قد استحق
ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجيء الاعراب فلما جاء الاعراب وجد
محلة بنائيا في وجوده فوجب تقديره كالالف اذ لا يمكن ان يكون
الحرف الواحد مضموما مكسورا ولا مفتوحا مكسورا ولا

مسكورا بكسرتين ولما تعذر ذلك وجب تقديره هذا كلامه و
الحاصل انه اذا جاء الاعراب في مثل هذا الاسم وجد محله منا فياله
اما في الرفع والنصب فظاهر لمضادة الضمة والفتحة الكسرة و
اما في الجر فلمضادة الكسرة الكسرة اذ المثلان لا يجتمعان في محل
واحد مدرك بالضرورة اى بلا دليل فاسكن الياء فيهما اى في
الرفع والجر اذا كان معرفة اذ في صورة التعريف لم يوجد تنوين
حتى يلزم التقاء الساكنين ثم يحذف الياء بخلاف صورة التنكير
فانه كذلك كما حقق وتحذف الياء نكرة اذ هي اولى بالحذف
لكون التنوين للعلامة وليس الياء كذلك فصار قاض لان الفتحة
على الياء اخف دون الضمة والكسرة فصار اعرابه تقديريا في
حالين لفظيا في حالة واحدة يريد ان اعراب الاسماء المنقوصة
رفعا وجرا تقديري لتعسر الاعراب وثقله في اللفظ وان لم
يمتنع كما لا يخفى فقلبت الواو ياء وادغمت في ياء المتكلم فلاو آو

فيه حال الرفع فهو معرب بالواو وتقديرا في حال الرفع بخلاف النصب
والجر لان الياء باقية لفظا لكنها مدغمة في ياء المتكلم والادغام
لا يخرج الياء عن حقيقته وسكونه فالياء الساكنة التي بها الاعراب
باقية لفظا لاستثقالهما اجتماعهما اى الواو والياء مع سكون
السابقة ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء فصار مسلمي فصار
اعرابه تقديريا وقد قيل ان اعراب المثنى والمجموع ايضا تقديري
فيقال جاءني مسلمان ومسلمون ورايت مسلمان ومسلمون ومررت
بمسلمان ومسلمون قالوا ان الواو والالف والياء حروف
الاعراب على معنى ان الاعراب مقدر فيها وانها دليل الاعراب
وقد مر ذكره من قبل وانا اقول ان اردت تمام تحقيق
هذا المقام باشباع الكلام فعليك بكتاب نجم الايمة والايضاح
فان فيهما ما يشفي العليل ويروي الغليل والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب ثم نقول اذا عرفت المعرب الذي اعرابه

مقدرا اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من العربية
اعرابه ظاهر كالامثلة المذكورة على الاصح والله تعالى الموفق قل
لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل كل منها اي من هذه
العلل الثمان فرع عن غيره على ما لا يخفى قوله او بان كلا منها علة
عطف على بان الاسباب تسعة اي او القول بان كلا من تلك
العلل علة تقريب الى الصواب او العلة في الحقيقة اثنان منها
يعني ان كل واحدة منها علة مجازا لانها جزء العلة وليس بعلة
تامة اذ لا يصير الاسم غير منصرف الا باجتماع علتين منها او
بوجود واحدة تقوم مقامهما وليس المراد من العلة عند النحاة
ما هو المراد عند غيرهم من كونها موجبة ومؤثرة بل المراد منها
ما اذا حصل في الكلام يجب على المتكلم ان يختار معه ما يبنى
من الاحكام المعدول وهو اصل للعدل والموصوف هو اصل
للوصف والمذكر هو اصل للتانيث والمنكر هو اصل للتعريف

والعربية هو اصل للعجمة والموحد هو اصل للجمع والمفرد هو
اصل للتركيب والمزيد عليه هو اصل للاسم الذي زيد تاء عليه
ووزن الاسم هو اصل لوزن الفعل اذا جر يدخله ولكن يكون
جره بالفتحة يريد ان الممنوع منه هو الداخل لفظا وان كان
في الحكم ثابتا على ما سيحققه من حيث انه فرع من جهتين
كما بين قال المصنف في ايضاح المفصل وانما امتنع الاسم
من الصرف عند اجتماع سببين من هذه الاسباب لان
هذه الاسباب كلها فروع فاذا اجتمع في الاسم سببان
صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الافعال لانها فرع من
جهتين هذا كلامه وقيل ان الممنوع عنه اي عن غير المنصرف
للمشابهة المذكورة بالاصالة علامة تمكنه وهو التنوين
ومنع الكسرة تبع لذلك عند اكثرهم وذلك ليعلم ان سقوط
التنوين لمنع الصرف لا لغيره فانها قد يحذف وحدها لالمنع

الصرف كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فجعلوا
الجر نائبا عنه ايذانا بان التنوين انما سقط لمنع الصرف بان
قيل لم خصوا الجر بذلك قلنا للمناسبة بينهما لانه تمام التنوين
وعاقبه في الاضافة وسيجئ لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله
تعالى ومن ثم يقال هولاء حواج بيت الله في الصحاح نسوة
حواج بيت الله بالاضافة اذا كن قد حججن وان لم يكن حججن
قلت حواج بيت الله فنصب البيت لانك تريد التنوين
في حواج الا انه لا ينصرف كما تقول هذا ضارب زيد امس
وضارب زيدا غدا فنزل بحذف التنوين على انه قد ضربه
وباثبات التنوين على انه لم يضربه قوله بدليل وقوعه ذا
حال متعلق بقوله والتعريف اى كونه واقعا ذا دليل على
تعريفه قوله فللمقابلة جواب اما لا للتمكن كما ذهب اليه
العلامة قوله اى لضرورة الشعر اى لضرورة الوزن في الشعر

لان الشعر له حروف وحركات وسكنات محصورة لا يجوز الزيادة
فيها ولا النقصان منها فاذا احتيج الى الحاق التنوين به لاتمام
الوزن الحق كقولك فاطمة رضى الله عنها وارضاها في مرثية
ابيه الرسول عليه افضل الصلوات واكمل التحيات صبت
على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا لنا دينه
الى حذف ساكن هو الالف والى اثبات ساكن آخر هو التنوين
لانه نون ساكنة فحسن ان ينون اى لاجل التناسب قال
المرحوم فان مراعاة الفواصل في الاى يجرى مجرى المحافظة
على القوافي في الشعر مثل سلاسلا واغلالا فانه نون سلاسلا
ليناسب اغلالا وانا اقول كلامه هنا هو الدر المنثور والاى
المنثور رحمة الله عليه رحمة واسعة ليناسب الاول يعني
ان صرف قوارير الاولى يكون مناسبا لاخر سائر الايات
التي قبله وصرف قواريرا الثاني يكون مناسبا لفواصل الآى

عند صرفه حتى لم يصرف الاول لم يصرف الثاني فهنا اربعة
اقسام الاول صرفهما والثاني منعهما والثالث صرف الاول
ومنع الثاني والكل جايز واما القسم الرابع وهو منع الاول
وصرف الثاني فمما لا قايل به لما يذكر بعد اي انشاء الله
تعالى يعني ان الجمع الاقصى جمع مخصوص صيغته بالجمعية
فكونه جمعا سبب وكونه لا نظير له بالجمعية بمنزلة جمع آخر
والحاصل ان السبب الثاني فيه هو تكرره في نفسه لا سبب
آخر مخالف له قوله للزومها الاسم يعني ان الالف يكون سببا
كالتاء ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها
بمنزلة تأنيث آخر لزوما لا ينفكان عنه بحال لتاء الكلمة
عليها فكانه تأنيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني
معنوي وهو لزومها هذا وهو اللفظ بصيغة يراد بها اجزي
قالوا هكذا عرفه الشيخ عبد القاهر الجرجاني لكن يرد عليه

جميع الكنايات وانا اقول يمكن ان يجاب بان المراد بالكنايات
معنى المكنى عنه لا لفظه لقياس اي لدليل يستدل به عليه
بالنظر الى ذات الاسم يريد ان الخروج التحقيقي هو الذي اذا
نظر الى ذات الاسم المعدول وجد فيه دليل غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء آخر كما في ثلث ومثلث الى رباع ومربع
اد معناه الحصر في تقسيم من هو له على ما اشتق هو منه مثلا
معنى ثلث الحصر في تقسيم من العدل له وهو القوم مثلا في نحو
جاءني القوم ثلث على عدد اشتق العدل منه وهو ثلثة ثلثة
فاذا استعمل في معناه اي في معنى وهو ثلثة ثلثة علم انه
فرع عنها يعني ان الدليل على معدوليته عدم تكرر لفظه والحال
ان المعنى مكرر والاصل تكرر اللفظ عند تكرر المعنى فلما ورد
ثلث غير مكرر علم انه فرع عن مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثة
على الاكثر اي عند عامة النحويين وقيل جاء الى عشار وهو مذهب

الزجاج ممنع للعدل والوصف على الصحيح كما ذهب اليه القاضي البيضاوي
حيث قال مثنى وثلاث ورباع معدولة عن اعداد مكررة هي شنين
شنين وثلاث ثلاث ورابع اربع وهي غير منصرفة للعدل والصفة
فانها بنيت صفات وان كانت اصولها لم تبن لها وقيل لتكرير
العدل فانها معدولة باعتبار الصيغة والتكرير هذا كلامه
وذهب صاحب الكشاف الى ما نقله القاضي بالفيل حيث قال
مثنى وثلاث ورباع معدولة عن اعداد مكررة وانما منعت
الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغها وعدلها عن تكررها
وهي تكرات يعرفن بلام التعريف تقول فلان ينكح المثنى والثلاث
والرباع هذا كلامه كما يأتي بعد اي انشاء الله تعالى وفي قوله
الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضر العلمية فلذلك
صرف اربع في مررت بنسوة اربع غير صفات اي كلما ذكرت
كانت صفات اي لا تستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيها فان

سمي به اي بنحو ثلث مذكر حرف لزوال العلتين العدل والوصف
اما العدل فلان المراد هو المسمى به لا العدد المكرر واما
الوصف فظاهر اذ العلمية مع الوصفية لا يجتمعان لما سيأتي
انشاء الله تعالى بخلاف ما اذا سمي به مؤنث فانه حينئذ
لا ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي هنا وان كان باللام
يطابق لمن هو له اي يقال لزيد الافضل لزيد آن الافضلان
وعلى هذا القياس قال المرحوم وحاصل ما قاله الشارح هو ان
اُخر جمع اخرى وهي تأنيث آخر وهو افعل التفضيل وقياسه
ان تستعمل اما مع من ولا يثنى ولا يجمع او مع الالف واللام فيثنى
ويجمع او مع الاضافة فيجوز الامران واخر لم تستعمل مع الاضافة
فكان حقه ان يكون مع اللام مجموعا او مع من مفردا اقول خذ كلامه
هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع فهو اما ان يكون معدولا
عن الاخرى عن المعرفة كما هو مذهب بعض النحويين ولما كان هنا

مظنة سوآل وهو ان المعدول عن المعرفة معرفة دفعه بقوله
ولا يلزم تعريفه كما لن مر في سحر وامس المعدولين عنها اى عن
المعرفة لما ان تعريف امس لتضمنه اياها اى لالف واللام مقدر
في امس وسحر للعلمية اى وتعريف سحر قال المرحوم والحاصل انه
لا يلزم تعريفه وان كان معدولا عن المعرف باللام كما لزم التعريف
في امس المعدول عن الامس لان امس متضمن للام ولذا بني بخلاف
اخر فانه غير متضمن له للاعراب فلا يكون اخر متضمنا للحرفية لانه
بنا في الاعراب والوصفية اذ الوصفية مانعة للعلمية
وبالجملة لا يصح ان يكون متضمنا معنى اللام لانه معرب ولا علما
لكونه صفة والصفة تضاد العلمية فثبت انه يجب ان يكون
اخر غير معرفة وان كان معدولا عما فيه الالف واللام لبطلان
تقدير التعريف فيه فتامل ويكون معدولا عن آخر من
كما ذهب اليه المحققون من المتقدمين والمتأخرين وهو

الصحيح لانه قياس ما قطع عن اللام والاضافة ويندفع الاعتراض
ايضا فيكون معدولا عن جمع سكون العين على رأى لان قياس
جمع فعلاء ان يجمع على فعل كحمراء حمر اذ ذاك اى الجمع على فعل قياسا
فعلاء افعل الممتنع جمعه بالواو والنون وقياس غيره فعلى
او فعلاوات كصحراء وصحراوات وصحارى يريد انه ليس قياس
كل فعلاء ان يجمع على فعل بالسكون بل هو قياس فعلاء مؤنث افعل
المجموع على فعل ايضا اى الممتنع جمعه بالواو والنون واجمع مجموع
على اجمعون لا على جمع جمعاء بمنزلة فعلاء اسما وقياس جمع فعلاء
اسما فعلى بفتح اللام وكسره وفعلاوات ايضا كصحارى وصحراوات
فيكون جمع معدول عن جمعاعى وجمعاوات فيمتنع للعدل والوصف
اى الوصفية الاصلية الحاصلة فيه فتامل قوله على اختلاف
الاراء اى في تعيين السببين المانعين من الصرف فتامل
اذ لا قياس اى لا دليل يستدل به على العدل الا امتناعه في

لغنهم اى لا يشتدل على عدليته الا بمنع الصرف فحكم فيه بتقدير
العدل لامكانه وهو غير منصرف للعلمية والعدل التقديرى لانه
معدول عن عامر وتعذر بالجر عطف على الجر وراى ولتعذر غيره
فيه يعنى لما وجدوه غير منصرف ولم يكن فيه سوى العلمية قدر
وا فيه العدل لئلا ينجزم قاعدتهم اى ليكون على قانون لغنهم فى
منع الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية
من الاسباب سوى العدل وذلك ظاهر لمن له ادنى تامل فتامل
فقدر فيه العدل اى كما قدر ان حضار معدول عن حاضر قدر
ان قطام معدول عن قاطمة وان لم يكن محتاجا اليه والاولى
ان لا يذكر قطام فى هذا الباب كما فى بعض النسخ الصحيحة قوله
هذا القدر من التحرير فى العدل عدل فان اردت الاتباع
فعليك بالمطولات منشمرا ذيل الهمة لتعلمه وتحصيله
مكبا على الاستطلاع عليه بجملته وتفصيله ساعيا فى توضيح

المرام وتحقيق الكلام عالما ان ليس للانسان الا ما سعى وان
سعيه سوف يرى وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله
ذو الفضل العظيم باعتبار معنى هو المقصود وينبغى ان تعرف
ايضا ان الوصف متفرع على الموصوف لان معرفة حال الشئ
متاخرة عن معرفة ذاته اذ اسماء العدد وضعت لغير الصفة
فى الاصل اى حرف لفوات الوصفية الاصلية اذ الاربع
فى الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرض وصفيته فى
المآل وان خرجت عن الوصفية المتحققة فى الاصل لغلبة
الاسمية عليها يعنى ان خروج هذه الاسماء عن الوصفية
بالغلبة المذكورة لا يضر اصلا فمنع كل منها من الصرف
وان كان اسما لانه فى الاصل وصف وان غلب فى الاسمية
لعدم تحقق الوصفية الاصلية وظهور الاسمية واما من
منع صرفها فقد توهم الوصفية فيها قوله وما قيل مبتدا

خبره قوله فذلك وسم وذلك لانه لم يتحقق كونها اوصافا في اصل
الوضع جزما ولا يقصد معنى الوصف فيها لا اصليا ولا عارضيا
مع ان الاصل في الاسماء الصرف هذا هو المذهب المختار عند
سيبويه وسائر المحققين المدققين قال المصنف في الايضاح
واما اجدل للصقر واخيل لطائر فيه خيلان وافعى للحية فقد
نقل سيبويه ان بعض العرب تركه صرفه وهو وسم لانها ليست
بصفات في الاصل فتوهمت الوصفية لكون اجدل من الجدل
وهو القوة واخيل للخيلان وتوهم ان افعى بمعنى خبيث واخيل
ذو خيلان هذا كلامه الصحيح الذي لا يجوم حوله شك هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى من خرفات الاوهام
والمعنى بحاله فاذا انضم اليه العلمية لزمت ولم تنفك
عن الاسم وهذه التاء هي التي آيذة في اخر الاسم مفتوح ما قبلها
ينقلب في الوقف هاء فيصرف جريح مع تحقق الوصفية و

التأنيث المعنوي لعدم لزوم التأنيث الصيغة لان تأثيثه على
شرف الزوال كما اذا وقع صفة لمذكر فقابلت الحفة احد
السببين اللذين فيه بان اخرجته عن السببية فلم يبق في
الاسم الا سبب واحد فصرف اذا السبب الواحد لا يمنع الصرف
فلم يجب منع صرفه فانها اي العجمة تفوى التأنيث حتى تختم
تاءه لعدم شروط التختم اي لانتفاء شرط وجوب تاءه التأنيث
المعنوي وبالجملة انه ان كان المؤنث الثلاثي ساكن الحشو
كهند ودعد لم يجب منع الصرف لمقاومة خفة السكون ثقل
احد السببين لوجود احدهما في كل منهما اذ في زينب وجل الزيادة
وفي سقر تحرك الاوسط وفي الاخيرين العجمة بالتسمية اي بتسمية
المذكر به قوله وتنزيل الزايد عطف على المجرور اي وتنزيل الزايد
على الثلثة منزلة التاء فكأن فيه تاء دون غيره لفوات المعنى
وفوات ما يقدر بالتاء لعدم الزايد والحاصل انه منصرف

لزوال التأنيث من المعنى ولم ينب منابه شئ من اللفظ لوجود فيه
اى هو ممتنع وان زال التأنيث من المعنى لان الحرف الرابع بمنزلة
التاء هكذا ينبغي حل مشكلاته وابانة معضلاته انه المسهل لكل
عسير فنعم المولى ونعم النصير او يعتد به علما كما ذهب اليه ابو علي
الفارسي كاجمع واخواته قالوا فيه وزن الفعل ويعرف التاكيد
لانه ابدا يقع توكيدا للمعرفة فهذه الالفاظ اى الفاظ التوكيد
اعني اجمع واخواته معارف اتفاقا وهنا لم يقع توكيدا للنكرات
هذا ثم اعلم ان تحقيق قوله واما من يعتد به غير علم الى قوله تعريف
التوكيد مذكور في مطولات كتب النحو فلا حاجة الى تحريره قوله اذ
بقية المعارف تعليل لقوله لا غير اما مبنية كالمضمر والمبهم او
حكمها حكم المنصرف كذو اللام والمضاف الى احدها ولا مدخل لهما
في هذا الباب كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة والحاصل ان الاولين
مبنيان والاخرين يجعلان غير المنصرف منصرفا فكيف يكونان شرطين

فيه فلم يبق الا العلمية اى كونها علما في اللغة العجمية بان وضعوه
علما في لغتهم واستعملته العرب في لغتهم فبقي على علميته وفيه
نظر قوله احكام كلامهم اى كلام العرب قوله من الاضافة بيان
للاحكام لو نقل غير علم اى لو نقل غير علم في اللغة العجمية لتصرف
العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين حينئذ
اى حال كونه غير علم في العجم اذ صار من جنس كلامهم فلا يبقى عجمة
ومن ثم اى من اجل اشتراط العلمية في اللغة العجمية صرف
ديباج لو سمي به لانه لم يكن في العجم علما لانه نقل الى كلمة العرب
وهو نكرة فجاز ادخال اللام عليه والاضافة جوازا نكرة العربية
ثم طرأ العلمية بعد تمكنه ودخوله في حيز الالفاظ العربية بما ذكرنا
فكان تعريفه كتعريف نكرة الكلام العربي فان كان فيه غير العجمة
ما يمنع من الصرف مع التعريف امتنع والا بقي منصرفا هذا وذكر
الاقوى هو التأنيث لمنعه علة لكونه اقوى من العجمة اى لمنع التأنيث

الاسم من الصرف مع العلمية في الجملة كما في هند عند بعضهم والتخفيف
ان التانيث اقوى من العجمة لان العلمية مع التانيث كيفما كان
يمنع الصرف اما وجوبا او جوازا وليست العجمة كذلك لانا لو سمينا
بدياج ونحوه لم يمنع الصرف فان قيل لم وجب حرف نوح وجاز في
هند صرفه ومنعه مع انهما ثلثيان اوسطهما ساكن قلنا العجمة
سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة
بخلاف التانيث في هند فانه امر محقق الوجود فيه فجاز ان يعتبر
مع الخفة هذا تقرير ضعيف ويجوز لطيف بعدها حرفان لفظا او
تقديرا او ثلثة اوسطها ساكن لانه لو كان متحركا لكان منصرفا
نحو صبيا فلة وفرازنة وملائكة او بعد الفها حرف مشدد بان يكون
بعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر ودواب مثال لما بعد الفه
حرف مشدد اذ اصله دوابب سكن للادغام فلا ينتقض بصواحبات
يريد ان صواحبات جمع صواحب وهي جمع صاحبة فصواحب مع

كونها على صيغة منتهى الجموع جمعت على صواحبات فلا يكون صيغة
منتهى الجموع فاجاب بان المراد بصيغة منتهى الجموع ان لا يجمع
هذه الصيغة مرة اخرى جمع التكسير وان جمع جمع التصحيح قوله
منفوض بافلس خبر لما قيل وذلك لان افلسا جمع وليس له نظير
في الاحاد فكان جديرا بان يمتنع من الصرف والحال انه منصرف
والجواب عنه ظاهر لا يخفى على احد لشابهتها كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة اى لشابهتها المفرد قال المرحوم لانه
بدخول التاء فيه صار في وزان كراهية ورفاهية وطواعية
فصار له نظير في الاحاد فهو منصرف وان سمي به فلا ينصرف
للتعريف والتانيث من حيث الوزن اى الموازنة وكون المصدر
في معنى الجمع يعني ان المصدر يحتمل القلة والكثرة من غير حصر
كالجمع الحصر فكان في الاصل جمعا ثم سمي به وهو العظيم البطن
قال الشاعر حضجر كام النوميين نوكان على مرفقيها مستهلة عاشر

والحاصل ان المعتبر في هذا الجمع هو الصيغة وهي باقية بحالها بعد
التسمية فهو كما جد اذا سمي به اى لم ينصرف اجماعا لكونه جمعا في
الاصل والحاصل ان الجمع المقدر كالجمع المحقق ويدل عليه انك لو سميت
رجلا بمساجد لمنعته من الصرف بالجمع المقدر في الاصل وفي هذا
المقام بسط في شرح المصنف ومن اراد الوقوف الاكمل فعليه بالمراجعة
اليه في العربية مثل مصابيح وقناديل فمنع صرفه ايضا اعتدادا
اى اعتبارا بشبه الجمع وان كان اعجميا مفردا قال المصنف في
شرح المفصل لما اشبهت من كلام العرب الممتنع من الصرف اجريت
مجراه فيقال لهم فالمانع للجمع او ما اشبه الجمع فالزموه وان كان بعيدا
في اسماء الاجناس اى هو على خلاف القياس لانه لم يثبت في لغتهم
حمل المفرد على الجمع في الاجناس بخلاف الاعلام فانه ثابت حمل الجمع على
المفرد وبالعكس في الاعلام فتدبر قوله مراعاة لقاعدتهم المعلومة
علة لقوله جمع سرواله تقديرا والقاعدة هي ان هذا الوزن انما يمنع

الصرف اذا كان جمعا فلما لم يوجد قدرا ونقول القاعدة هي ان الاسم
يمنع من الصرف اذا كان فيه علتان او واحد يقوم مقامهما و
ليس فيه احد مما ظاهرا فقدر قال المرحوم والحاصل انه يلزم من
التوجيه الاول كون المشابهة في الوزن سببا من اسباب
منع الصرف ومن التوجيه الثاني كون الجمع مثل العدل على قسمين
تحقيقي وتقديري هذا اذا الشرط وهو صيغة منتهى الجموع
واما من شرط فقدان النظير في الاحاد اى من قال العلة في
منع الصرف انه جمع لا نظير له في الاحاد فيرد عليه الاستكمال صرف
او لم يصرف اى يلزم ان يكون مثل مصابيح ومحاريب منصرفا
لانتفاء العلة وهي عدم النظير في الاحاد قوله ويراد معطوف
على مدخول ان بفقدان النظير فقدان النظير في الاحاد البعيدة
والتحقيق ان يقال سراويل مفرد وهو في وزان مصابيح فلم يعدم
نظير مصابيح في الاحاد فينبغي ان يصرف مصابيح لانتفاء

العلة وهو عدم النظير والجواب عنه انهم يريدون عدم النظير
من العربي وسراويل عند سيبويه اعجمي فاندفع الاشكال والكشف
الحال هكذا يجب ان يتصور هذا المقام اذ قد زلت فيه اقدام
الاقوام والله اعلم بحقيقة المرام ثم في اللفظ اشارة لذلك الى انه
لم يرد المصنف من تشبيه جوار في الرفع والجر بقاض انه منصرف
بل يريد انه يشبه بقاض في حذف الياء لانه يختار مذهب سيبويه
وهو منع صرفه اى هو رفعا وجرا كقاض في اللفظ بلا خلاف بين
النحويين فمنهم من يقول هو سيبويه ومن تبعه فلم يوجد على الزنة
اى لم يوجد بنيته على الزنة التي صرفت اولا فبقي منصرفا لانتفاء
مانع الصرف لان لفظه كلفظ سلام وكلام فانصرف مثله وهو
اختيار ابي زيد والكسائي وقيل هو اختيار سيبويه وشرح بيت
الفرزدق مذكور في بعض شروح اللباب وتحقيق هذا المقام
مع بسط يتضح به المرام مذكور في المطولات فعليك بالمراجعة

اليها متأملا متدبرا لاجتماع العلمية لانه بعد العلمية يحصل
الامتزاج بين الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة يعرب باعراب
واحد منصرفا او ينبغي حكمه فبالحري ان لا يجعل المنصرف غير المنصرف
وهي اى المشابهة من الوجوه المذكورة هي العلة للامتناع من الصرف
اى ليس له دلالة على معنى يصير به فرعا عن اصل فاذن لا يكون سببا
بانفراده وانما هو سبب من حيث انه شابه الفرع لتأنيث من الوجوه
المذكورة واشار الى كون هذا المذهب منصورا بقوله على الاصح
احترازا عن مذهب الكوفيين وهو ان الاسم الذي فيه الالف
والنون لا ينصرف اى يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وحينئذ
لكون فرعا على ما زيد عليه من حيث امتناع دخول التاء عليه فيفقد
مشابهته الفرع التأنيث ومحصول الكلام انهما ان كانا في اسم
فمشروطان في المنع بالعلمية تحقيقا للمشابهة بينهما وبين
الفرع التأنيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما فان الاسم

لو لم يكن علما لم يمنع دخول التاء عليهما كمرجان ومرجانة فافهم
لتحقق المشابهة به اى بانتفاء فعلانة اى هما لو كانا في صفة
فنشر وطان في المنع بانتفاء فعلانة على الاصح تخفيفا للمشابهة
في امتناع دخول تاء التانيث عليه لاستلزامه الانتفاء اى
انتفاء فعلانة الذى هو المقصود من وجود فعلى يعنى ان وجود
فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة لان
كل ما يجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانة في لغتهم الا عند بنى اسد
كذا في شرح الرضى لوجود الانتفاء اذ لم يجئ رحمانة لانتفاء الوجود
اذ لم يجئ رحمى فانه ممتنع انفاقا اى على المذهبين لوجودهما
اى لحصول الشرطين لانه انتفى فيه فعلانة ووجد فيه فعلى
كسكرى فانه منصرف اجماعا اى على المذهبين ايضا لانتفائهما
اى الشرطين لانه وجد له فعلانة وانتفى فيه فعلى وههنا
مباحث شريفة وتحقيقات لطيفة حررتها المطولات فليتأمل فان الخطاء

كثير والوصول الى الحق قليل اسم فرس قال الشاعر ابولك جاب سارق
الضعيف برده وجدى يا حجاج فارس شمرا بالتخفيف والتشديد
اى وخوفعل بضم الفاء وكسر العين مشددا ومخففا فانه ايضا
مختص بالفعل الا اذا اعل متصل بقوله اذ هى من ابنيته الا قليلا
يرجع الى زنة الاسماء كفيل وديك وفيك اى فانه حينئذ
ينصرف لكونه كثيرا في الاسماء واما الدليل لدويبة فشاذ لا
اعتداد به وهو جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم ضرب
مخصوص بالافعال ودئيل يجئ في الاسماء ايضا والجواب انه
شاذ لا عبرة به وقيل هو منقول عن الفعل وان كان نقل الفعل
الى اسماء الاجناس قليلا وكذا انبوط وتنشر لطائر بن بضم
الفاء وكسر العين بناء للمفعول لا يوجد جنسا في الاسم الا شاذا
ولم نر احدا حام حول تحقيق هذا الموضع غير نجم الائمة وفاضل
الامة صب الله على مرقده المعطر شآبيب اللطف من سحائب

رضوانه وارسل اليه رياح الفضل من مهب رحمته وغفرانه دون

نهشل النهشل الذئب وبه سمي الرجل وقيل هو الصغير اذ هو فعلل

مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة لامكان اصالتها لمشابهته الفعل

بهذه الزيادة علة للزيادة يريد ان هذه النون وان لا طراد زيادتها

في اول الفعل صارت اشد اختصاصا به فلذلك يضاف اليه

وان لم يكن غالبا عليه لانه يقبوله التاء المتحركة اللاحقة قياسا

للفرق بين المذكر والمؤنث يخرج عن شبه الفعل اي عن زنته اذ

يقال بعلة اي قويه على العمل لانه لم يرجع اي لانه لا يزول علامة وزن

الفعل بالاعلال والادغام الى زنة الاسم اذ حرف المضارعة

لا يحذف اصلا اذ هو علامة هذا قوله واما جلا في قول الشاعر

جواب سؤال لا يخفى على من له ذوق سليم وتحقيق هذا المقام

مما لا بد منه وهو ان جلا منصرف عند جمهور المحققين لانه

ليس على الزنة المعتبرة في وزن الفعل كما ترى لكن من الناس من

خالف الجمهور متمسكا بهذا البيت فانه قال جلا اسم علم فلو لم يعتبر فيه وزن

الفعل لكان منصرفا وقد جاء غير منصرف لكونه غير منون في البيت

فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا ولعمري انه من بعض الظن اذ لم

تتنبه لما في جلا من الضمير وهو من باب حكاية الجمل وبحثنا في الفعل

مجردا عن الضمير وايضا جلا في البيت غير علم بل هو باق على فعليته

والتقدير انا ابن رجل جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف واقيمت

الصفة مقامه واظهر من هذا ما ذكره المولى العلامة سيبويه الثاني

جامع المعاني المدعو بسعد الافاضل في مطوله حيث قال لفظ

جلا ههنا علم وحذف الشوين لانه محكي لا لانه غير منصرف للعلمية

ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما

يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيقه لك

ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله وجعل

الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه

انتهى كلامه فكن متيقظا لجهات الكلام متفحصا عن حقيقة المرام
لانها اى العلمية تجامعهما معا حتى يبقى بعد التنكير سببان فلا يكون
اى مع العلمية الا احدهما فاذا انكر يبقى على سبب واحد فيكون
منصرفا المشروطة هى فيها صفة جرت على غير من هى له اذ المشروطة
هى العلمية لا الاربعة اذ الاربعة مشروطة فيها بغير العدل ووزن
الفعل فان وزن الفعل يمنع مع العلمية فاذا زال بقى على سبب
واحد بدليل منعه عند تخلف العلمية مع الوصف فكذلك العدل
فتأمل في انصرافه متعلق بخالف اذ العلمية شروع في بيان وجه
التضاد قوله مطلقا اى لا يختص بواحد دون واحد ان كان مع
كلمة من فيمتنع اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر والا
اى ان كان مجردا من النفضيلية فلا يكون صفة فلا بد الاشكال
اذ ينصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر
في نحو احمر قوله عليه متعلق بقوله دخول في قوله لدخول قوله ومقابلته

شبه الفعل اضافة للمصدر الى المفعول وهو عطف على المجرور اى
ولمقابلة كل واحد من اللام والاضافة شبه الفعل والحاصل
ان شبه الفعل قد عورض باللام والاضافة فرجع الى اصله من
الصرف هذا قول بعضهم وينصرف غيره وهو ما يزول عنه العلتان
معا او احدهما تأمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
وصحة تذكيره بالنسبة الى ما بعده يعنى رجح جانب الجنس لانه
محط الفايدة فاعتباره اولى وههنا امر اخر مقتضى للاولوية
التذكير وهو ان الثانى مفسر ومعرف وهو اكثر فايدة لدلالته
على المقصود بالتفصيل فاختياره اولى ولا يخفى عليك ان ما
ذهب اليه غير مشهور والمشهور في امثال هذا المقام تفسير
المفرد كما يشهد به سياق كلامه يسر المرء ما ذهب الليالى
اى ذهاب الليالى وكان ذهابهن له ذهابا ولكن هو غافل
عن ذلك وههنا حال اهل الوظايف في زماننا هذا وذلك

باتباع الهوى والشهوات قال المرحوم المغفور السعيد الشهيد
في هذا المقام في هذا البيت تأمل فانه دقيق لطيف لا ينتبه له
الا من له ذهن دقيق لطيف الا ترى ان النفس الامارة بالسوء تفرح
كل يوم بزيادة المال ولا تحزن بنقصان العمر ولا تعلم ما نفع مالٍ
يزيد وعمر ينقص تعرض عن الاخرة وهي مقبلة عليها وتقبل على
الدنيا وهي معرضة عنها فكم من مستقبل يومًا لم يستكمله وكم
من مؤمل لغدٍ لم يبلغه ولا تتفكر باي قلبٍ تقف بين يدي
الله وباي لسان تجيب ولا تعد للسؤال جوابًا وللجواب صوابًا
ولا تعمل بقية عمرها في ايام قصار لايام طوال وفي دار زوال
لدار مقام وفي دار حزن ونصب لدار نعيم وخلود فينبغي
للعاقل ان يكون نظره الى الدنيا اعتبارًا وسعيه لها اضطرارًا
ورفضه لها اختيارًا وطلبه الاخرة ابتدارًا ولا يكون ممن يعجز
عن تنكرها اوفي ويبتغي الزيادة فيما بقي وينهى الناس ولا ينتهي

انتهى ما سمعته منه رضي الله عنه وارضاه وانا اقول وقريب من
هذا قوله تعالى اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون ما
ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون لاهية
قلوبهم اعلم ان عدوك نفسك التي بين جنبيك وقد خلقت
امارة بالسوء ومبالغة في الشر مرآة عن الخير وامرت بتزكيتها
وتقويمها فلا تغفلن من تذكرها ومعاتبتها يومًا فيومًا بل ساعة
فساعة ونفسًا فنفسًا وذلك بان تقبل عليها فتقرر عندها جهلها
وحماقتها وغباوتها فانها ابدا تتعزز بفطنتها وهدايتها
واستنكافها اذا نسبت الى الحمق وليت شعري الم الصبر عن الشهوات
اعظم شدةً واطول مدةً او الم النار في دركات جهنم فمن لا
يطيق الصبر على الم المجاهدة كيف يطيق الم العذاب فالطاعة
والمجاهدة انما هو طريق الى نجاتها فمن احسن فلنفسه ومن
اساء فعليها والله غني عن العالمين ليس بفاعلٍ عند الاكثر

يريد ان مزيد جهة القيام به فاتما زاده تفرقة بينهما وهو مذهب
المتاخرين والزمخشري لم يورد هذا القيد في مفصله لاختياره
مذهب المتقدمين بني على عدم التفرقة بين الفاعل ومفعوله ما لم
يلبس فاعله قوله نعت الفاعل نصب على انه مفعوله يثنا وله وكذا
المعطوفات بعده وقوله الماخر نصب ايضا لذلك قوله اذ ذاك اي
الفعل الرافع للفاعل قوله وقوله امرؤ القيس جواب عن مقدر
وهو ان منغيب شبه فعل ونخسه فاعله مع انه مقدم عليه اذ لا
يجوز ان يكون نخسه مبتداء ومنغيب خبره اذ خبر المبتداء يكون مرفوعا
فاجاب بانه ماؤل بكون منغيب منغيبيا اي في الاصل اي اصله
منغيبي فهو خبر للمبتداء الغداف الاسود بالجر اي الاسودي و
اورد البيت الثاني لئلا يقول قائل الرواية الغداف الاسود بضم
الدال لان ذال البيت الثاني مجرور فلو فرضي الاسود بالرفع يلزم
الاقواء مجازا من باب اطلاق الملزوم واراده اللازم اي نم في مقبل

متروك نخسه منغيب فنخسه فاعل المقبل لا لما بعده نديد قوله
وكذا قوله الزباء جواب سوال مقدر ايضا لا يخفى وروده
والحاصل انه انما اورد قوله الزباء ليئلا يقول الكوفي ان مشبها
فاعل وبيد او يفقد خبره وهو ظهرنا صبا لقوله وئيدا او
القصة مشهورة سايرة بينهما فلا حاجة الى ذكرها ورافعه
اي رافع الفاعل المسند يعني الفعل او شبهه ويعني برافعه
ما يسمى عاملا وفي الاصطلاح النحويين ومعنى العامل هو
الامر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للاعراب ومعلوم
ان مقتضي الاعراب في الفاعل هي الفاعلية على ما تقدم
تامل مطلقا اي لفظا ومعنى بشهادة السياق عليه اي على
الفاعل الجر والرفع اي يقال مثلا ما ايتهم من رسول عالم
ونبي وكفى بالله شهيدا والرسول من حيث اسكانهم لامه
يعني لو قيل ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متوالية

فيما هو كالكلمة الواحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يسكن
اللام كما لم يسكن في ضربت مع توالي الحركات الاربع لان المفعول
فضلة ليس بجزء والفاعل جزء فيقدر مؤخرا بناء على الاصل المذكور
وقد جوز اي ضرب غلامه زيدا لشدة اقتضاء الفعل المفعول
به كالفاعل بعضهم وهو الاخفش وتبعه ابن جني كقول حسان
هو ان كان من الحسن فالالف والنون زائدتان فيكون غير منصرف
وان كان من الحسن فالنون من اصل الكلمة فهو منصرف مجدا
المجد الرفعة والكرم الدهر ظرف مفعول فيه ومعنى البيت
ظاهر والاستشهاد في ان ضمير يجن راجع الى مطعما فهو اضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى كما نزى ودقي اي ارتفع في ذرى المجد
في الصحاح ذرى الشيء بالضم اعاليه الواحد ذروة والاستشهاد
في كلا المصراعين على ما لا يخفى ابا الغيلان بفتح العين المعجمة
اسم ذي الرمة كذا في الديوان عن كثير من قولهم فعلت هذا عن

عن امرك وعن تقدمك على ما من جوابه من ان عن في مثل هذه
المواقع يدل على سببية ما بعدها لما قبلها يعني جزاه بنوع من
جهة كبره وحسن فعله الموجبين للاحسان اليه مثل ما جزى
سنمار وهذا مثل يضرب فيمن يجزى بالاحسان الاساءة فان
سنمارا كان رجلا روميا بنى للخورنق الذي يظهر اللوفة لنعمان
بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا وانما فعل به ذلك
ليلا يبني مثله لغيره وفيه رواية جزى والصحيح ما رويناه وقوله
كما يجزى صفة لمحذوف اي جزاء مثل ذلك فما اما مصدرية
اي كجزاء سنمار على انه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول او
موصولة بحذف العايد اي كالذي يجزى به سنمار والاستشهاد
ظاهر وكذا في البواقي اذا الفعل دل على المصدر كما في اعدلوا
هو اقرب للتقوى وقولهم من كذب كان شرا له ويمكن الجواب
عن البواقي بان التقديم لغرض التعظيم والمرجوع اليه معهود ذهني

يفسره المذكور بعده قال الفاضل الرضي والاولى تجويز ما ذهب
اليه لكن على قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع بما
قالوا فتأمل واما الشارح الفاضل فكأن ميله الى هذا المذهب
كما يشعر به قوله لورود في كلام الفصحاء وذكره عدة ابيات وغير ذلك
فتأمل لدفع الالتباس راى وجب التقديم دفعا للالتباس وعملا
بالاصل المذكور ولتعذر تأخير الفاعل المتصل لان اتصاله
يمنع من تأخيره فما زاد الاضعف ما في كلامها قال الراغب ضعف
الشئ هو الذي يثنيه ومتى اضيف الى العدد اقتضى ذلك
العدد ومثله نحو ان يقال ضعف العشرة وضعف المائة وذلك
عشرون ومائتان بلا خلاف وعلى هذا قوله الشاعر جزى بنيك ضعف
الود لما اشتكينه وما ان جزاك الضعف من احد قبلي وكذا اى
يجب تقديم الفاعل اذا اضيف المصدر الى الفاعل لاستحالة
الفاصلة بين المضاف والمضاف اليه لانهما كالكلمة الواحدة

فزجرها بمزجة زجّ الفلوص ابي مزاده الزجّ الطعن بالرمح والمزجّ
بالكسر الرمح القصير كالمزراق وزجّ نصب بانه صفة مصدر محذوف
والتقدير زججت العسكر زجا مثل زجّ ابي مزادة الفلوص وهي
الشابة من النوق فوقع الفلوص مع انه غير ظرف بين المضاف و
المضاف اليه للضرورة وقيل لا ضرورة اذ يمكن ان يقول ابو مزاده
ويكون الفاعل مؤخرا والفلوص مجرورا باضافة المصدر الى المفعول
على الاكثر ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم
واقتضاء الحصر في الاسم الاخير في الا ومعناها يعني انما وجب
تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه فيما ضرب
زيدا الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والصفة
محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها
لجاء المحذور المذكور قوله وكذا اى يجب تأخير الفاعل نحو اعجبني
ضرب عمرو زيدٌ لدلالة قول السائل عليه اى لقيام قرينة دالة على

تعيين الفعل المحذوف والطوائح جمع مطيحة اى على غير القياس
اذ القياس ان يجمع المطيحة على المطايح كالذبيحة على الذبائح وفيه
اى فى التركيب الذى على بناء المفعول وفى قوله وكون اوله غير
مطمع فى ذكر الفاعل نظر فتامل وتحقيق هذا المقام مذكور فى
كتب المعانى وما ذكره الشارع الفاضل فى هذا المقام من وجازة الالفاظ
والعبارات فى غاية الحسن فتامل كيف لا وقد ظفر صاحبه بالارتقاء
الى المراتب العلية وانتهى بمرتبة الممارسة سيما فى فنون الادبية
لكراهة اجتماع المفسر والمفسر اذ هو باطل تجانبا عن اللاغية فان قيل
ما تقول فى مثل جاءنى رجل اى زيد قلنا ههنا تفصيل وهو ان اجتماعهما
مع اذا كان لابهام ما شيا من الحذف دون نفس مفهوم اللفظ كما فى
الاية اذ لا ابهام فى استجارك المحذوف الا بعد حذفه واذا كان
الابهام ما شيا عن مفهوم اللفظ كما فى رجل جاءنى اجتماعهما قوله
لاقتضاء حرف الشرط اى لوجوب دخوله كوقوعه بعد قد لكن قد لا يدخل

لانها من خواص الفعل وعن ابى عمرو الجرمى انه اى زيد فى هل خرج زيد
اعم تصرفا فانه حكى عن سيبويه فى الاسم الذى وقع بعد الهمزة جواز
كونه مبتداء وفاعلا لمحذوف وكذلك اى لا يجوز الامران فى اذا الشرطية
نحو اذا راس الشهر جاء فلا يكون من هذا الباب قوله وكذا اى حذف
الفعل واجب اى لو ثبت صريحا يريد ان الفعل الذى هو خبر ان
قد سد مسد المفسر للمحذوف وانما قدر ثبت لدلالة ان على الثبوت
فكان كالفعل المفسر فاجرى مجراه لذلك تقديره نعم قام زيد فحذف
الفعل والفاعل جميعا للعلم بهما واستغناء بذكرهما فى السؤال عن
ذكرهما فى الجواب ايجازا واختصارا او شبهها الفعل ليشمل اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة قوله قصاعدا ليشمل اكثر من
عاملين وهاؤم اقرؤا كتابيه يعنى ان كتابيه منصوب باقرؤا
لا انه اقرب العاملين واصله هاؤم كتابى اقرؤا كما فى فحذف
الاول لدلالة الثانى عليه فهذه خمس صور الاولى ان يقتضى

العامل الاول الفاعل والثانى المفعول والثانية عكس الاولى
والثالثة ان يقتضى العامل الاول المفعول والثانى الفاعل و
المفعول والرابعة عكس الثالثة والخامسة ان يقتضى العاملان
كلا مما كليهما سببيًا مرفوعًا السببى ما يكون مستدًا الى ضمير
على غير من هى له وهذا ماخوذ من قولهم يوصف الشئ بحال
عالم وبحال ما هو من سببه نحو جاءنى رجل عالم ابوه واما شرح البيت
فمذكور فى شرح اللباب للفاضل الزوزنى واما تحقيق الشارع
الفاضل فى هذا المقام فهو صعب المأخذ فليتامل فانه من لفظة اللام فى
آتونى عليه قطرًا وفى تفسير القاضى اى آتونى افرغ قطرًا اى نحاسًا مذابًا
افرغ عليه قطرًا فحذف الاول لدلالة الثانى عليه وفيه تمسك
البصريون على ان اعمال الثانى من العاملين المتوجهين نحو معمول واحد
اولى اذ لو كان قطرًا مفعول آتونى لاضمر مفعوله افرغ حذرًا من
الالباس والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اى كفروا بالله وكذبوا بآياته او

كفروا بالايات جنانا وكذبوا بها لسانا فيكون الفعلان متوجهين
الى الجار والمجرور فى قوله فيما ورد عطف على قوله بقوله تعالى اى
وتمسكا بما ورد وقوله وبقوله الشاعر ايضا كذلك نصب لون
مذهب باستشعرت ولم يرفعه بجرى مع امكان رفعه به وذلك
دليل على رجحان اعمال الثانى والكمت جمع اكمت وليس بجمع كميت
لان المصغر لا يجوز جمعه لزوال علامة التصغير بالجمع وهو من
الخيل ما هو بين السواد والحمرة قوله ومراعاة عطف على تمسكا اى
تمسكا ومراعاةً وفيه اى فى اعمال الفعل الثانى والفصل بالجر
عطف على المجرور اى وفيه تخليص من الفصل بين العامل
والمعمول بالجملة والعطف بالجر ايضا كذلك على العامل قبل
ذكر معموله لانك اذا قلت ضربنى واكرمت زيد باعمال الاول
فقد عطفت على ضربنى قبل ذكر معموله وهو غير جايز لانه عطف
جملة على مفرد لان الفعل بلا فاعل مفرد من خلافه اى من خلاف

اعمال الاول وهو اعمال الثاني في قوله ومراعاةً اي وللمراعاة ثلث
من البط ذكور البط من طير الماء الواحدة بطة وليست الهاء
للتانيث وانما هي لواحد من الجنس يقال هذه بطة للذكر والانثى
جميعا مثل حمامة ودجاجة كذا في الصحاح قوله وما قبل مبتداء
في جوابها اي جواب الوجوه التي قالها الكوفيون والجملة اعني
قوله ان تقديم الضمير بشرط التفسير سايغ من غير ضعف خبر للمبتداء
يعني ان الاضمار قبل الذكر انما يمتنع اذا لم يكن على شريطة التفسير
اما اذا كان فلا بدليل عدم امتناعه في ضمير الشان ونعم وبئس
وربه رجلا لما كان على شريطة التفسير قوله واعتبار السابق
جواب عن الدليل الثاني وقوله والسابق من القسم جواب عن
الدليل الثالث لكونه اي السابق مقصودا اي لا لكونه سابقا اذا
كان اي السابق واجرائه اي السابق هذا المجرى اذا كان السابق
قسما يعني ان القسم اذا كان سابقا على الشرط اجري القسم

مجرى الشرط وان لم يكن مقصودا طردا للباب يعني ان الاطراد امر
مرعي عندهم في مواضع شتى اذا عرفت ما تلوناه عليك فنقول
وبالجملة يلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة اما البصريون
فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهم قد منعوه واما الكوفيون
فيلزم الفصل بين العامل وهو الفعل الاول وبين معموله بأجنبي
وهو الفعل الثاني جفوني ولم اجتن الاخلاء اني لغير جميل من
خليلي مهمل والمعنى جفاني اخلائي ولم اجفهم فاني مهمل
لما لم يكن حسنا من افعالهم ولا انظر اليه وجاز فيه انني على
تقدير لام الجحد وكسرها على انها ابتداء كلام تعليلا لما ذكر وقوله
لغير جميل متعلقا بقوله مهمل هذا اي المذكور يعني ان الامثلة
المذكورة فيما اقتضا الثاني المفعول والاول الفاعلا واسم
ما لم يسم فاعله كل الى الستة فيكون اربعة وعشرين مثالا
يظهر ذلك عند الكاشف لاستار الحقايق بفكره الصايب

والمنوّن لاسراد الدقايق برأيه الثاقب ضربني وضربت الزيدين
ولم يقل الكسائي ضربابي الى تمام الامثلة السابقة وهي ستة
وثلثون فتأمل قوله اذ حذف الفاعل تعليل لقوله دون الحذف
اي حذف الفاعل وحده قصدًا لم يثبت بحال من الاحوال فانه
يحذفه اي الفاعل ويظهر ذلك في التثنية والجمع فهو بقوله
ضربني وضربت زيدًا او الزيدين او الزيدون او هندا او الهندين
او الهندات كما عرفت حذرا من الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
والحق ان ما ذهب اليه الكسائي بعيد جدًا فان الاضمار قبل
الذكر قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم يثبت بحال فاذا
لم يكن بد من احد مما فالاضمار اقرب وذلك مكشوف لاسترة
به نحو ضربني وضربت زيدًا هو اي القراء يجعل هو فاعل ضربني
لصحة رجوعه الى زيد لتقدمه عليه لفظا وهو باطل اذ المضمر
المنفصل في حكم الظاهر فيخرج من هذا الباب فصار كأنه

قال ضربني وضربت زيدا اذ يلزم اي على تقدير اعمال الثاني باعمال
الفعلين معا نحو ضربني واكرمني زيد يعني ان العامل عنده في
زيد الفعلان معا ولا ضمير في واحد منهما وليس بمرضي لتعذر ان
يفعل الاسم الواحد فعلان في حال واحد لان فعل احدهما
يشغله عن الاخر في تلك الحال ويستقل برفعه كما لا يخفى
على ذي فطرة سليمة قوله وهذا مثل قولك تأبيد لما ذهب اليه الفراء
يريد ان مذهبه ليس ببعيد لانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان
على مذهب سيبويه فان خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر
فيلزمه ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف
عليه معا لانهما معًا يقتضيانه نحو ضربت وضربني زيد بحذف
المفعول من الاول ولا تضمره لانه فضلة مستغنى عنه و
قيل يجب الحذف لئلا يودي الى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة
واما الابيات المذكورة فغنية عن الشرح تأمل ولا تغفل

في هذا المقام الى بنائم الفيس كيف صنع هذا الفاضل في عباراته
الامثلة فانّ فيها دقة كما ترى فمن له ذكاء طبيعة وفادة وضعا
قريحة نقادة فقد فاز بالقدح المعلى بتوفيق الهي وتأييد سبحانه
اذ لولا امتناع الشئ لامتناع غيره اى من حيث التقدير واذا وجب
ان يكون ذلك مقدرا وجب ان يكون غير حاصل فيجب على هذا ان
يكون ما يذكر بعدها منفيا ان كان مثبتا ومثبتا ان كان
منفيا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرام ان منتفيان
واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرام ان حاصلان فيؤدي
الى اثبات الشئ ونفيه فيكون قائلا في صدر البيت انه لا
يطلب القليل وفي عجزه انه طالب للقليل وهو تناقض وعن ابي
علي الفارسي وهو صاحب الايضاح فيصير من هذا الباب سالما
من التناقض فيكون الفعلان قد توجها الى شئ واحد ولم يلزم منه
فساد المعنى قوله على ضعف لان المصنف قال والمفعول على المختار

لكنه محتمل غير منصوص لان الواو يحتمل ان يكون للعطف بل هو
الحق لا ريب فيه والبصريون في مقام المنع فيكفيهم احتمال الفساد
واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات فلا يكفيهم احتمال السداد
اما الغرض لفظي المراد بالغرض ههنا السبب ليستقيم المعنى كقصد
الا يجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه نحو
من طابت سريرته حمدت سيرته السريرة في اللغة التي يكتم وهي
السر والسيرة في اللغة الطريقة كذا في الصحاح وما المال
والاهلون الا ودايع ولابد يوما ان ترد الودايع فانه اقيم المفعول
وهو الودايع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لودايع في
المصراع الاول قوله او لتقويم السجع ليس بادب اذ لا يقال في القرآن
اسجاع لان السجع في اللغة هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل
ولعله وقع سهوا منه لانه ارفع شانا في علم العربية من ان يخفى
عليه مثل هذا كعلم المخاطب به اى بالفاعل فيترك يقول بلا على شهادة

العقل وان مدت لايدى الى الزاد لم اكن المعنى لم اكن عند الاكل اعجل
القوم وان كان اشجع القوم اعجل وانا اشجع والاشتهار فى انه
قال مدت بصيغة المجهول لاثبار غرض المتكلم لانه ما قصد
قوما معينا بل اى قوم كان كقطع اللص ولا تذكر قاطع اللص
تعظيما له كشتم الامير فلا تذكر شاتم الامير اخفاءً به خوفا
منه باسناد الفعل اليه فى كونه مسندا اليه الفعل وشبهه
اى فى اسناد الفعل اليه لان شرط الفاعل اسناد الفعل اليه وهذا
اولى من قولهم فى جواز الاخبار عنه ليدخل فيه الامر والنهى
والاستفهام لانه اسناد وليس باخبار فلفظ الاسناد اولى
لشموله الامور جميعا وعدم الاستغناء عنه وكذا فى تأنيث
الفعل لتأنيثه مطلقا اى سواء كان مع الامن من اللبس وبابقى
الشرايط وسواء عند عدمها قوله لاغير اى لا يقال علم عمرو زيدا
منطلقا واجازه الاخفش والكوفيون قيل هذا المذهب مذهب

سيبويه لان فيه فاعلية ما من جهة انه الاخذ يعنى انك اذا قلت
اعطيت زيدا درهما فانت فاعل للاعطاء وزيد فاعل للاخذ فهو
فاعل من وجه ومفعول من وجه واما الثانى فمفعول من كل
الوجوه كما لا يخفى وان تضمنوا خيرا لكم من العدية وتطوع
الخير او منهما ومن التأخير زيد فى القضاء وسواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت
بالمصادر قال تعالى يا ابى كلمة سواء بيننا وبينكم رفع بانه خبر ان
وما بعده مرتفع به على الفاعلية كانه قيل ان الذين كفروا مستو
عليهم انذارك وعدمه او بانه خبر لما بعده بمعنى انذارك وعدمه
سيان عليهم او مضمر منفصل دون مضمر متصل نحو ما ايمان الزيدان
فان النعت خبر لابتداء تأمل فى هذا المقام وانظر الى الامثلة
فالعبارات فان لك هذه البشارات وتفكر ما ابين كلامه واحسن
نظامه وواسع صدره وارفع قدره وابهر حجته واظهر محجته

صب الله على مرقده المعطر سجال الرحمة والرضوان الا على لغة اكلوني
البراغيث قال ابن السراج في شرح الكتاب في قولهم اكلوني البراغيث ثلثة
اوجه الاول قال سيبويه انهم جعلوا الواو علامة يوزن بها جماعة
وليس بضمير الثاني ان يكون البراغيث مبتداء واكلوني خبره
مقدما عليه والتقدير البراغيث اكلوني الثالث ان يكون
الواو ضميرا مبهما على شريطة التفسير وهو البراغيث قوله اي ان
طابقت الصفة اي في الافراد وقوله موصوفا مفعول طابقت
وزيد فاعلها فلا يكون في قايم ضمير لرفعه الظاهر مقدما عليه
اي لفظا لانه في المعنى مؤخر اذ التقدير ازيد قايم فيكون رافعا
لمتصل اذ في قايم ضمير هو فاعله قوله لفصل اي لوقوع الفصل انهما
يرافعان بسبب اقتضاء كل منهما الاخر قال بعض المحققين والصواب
مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء عاملا في المبتداء والمبتداء
عاملا في الخبر كما ان الجزء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط

مجزوم بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو من تضرب اضرب والمقتضي
اي الموجب خير من حسناء عقيم لانها مجرد صورة لا معنى لها يتشبث
واخرى منك ناسوبي اي يد منك تشبث فيد مبتداء خبره تشبث
ومنك صفة محضضه حذف للعلم بها وهذا اي كون ما بعد ما
مبتداء على مذهب بني تميم واما على مذهب اهل الحجاز فاحد
مرفوع باسمية ما ويروى في البيت الاول بدل ولا ادى وقد
ادى اي ما احلت ذا المجاز الاقدر وتحقيق الشايع في هذا المقام
ينبغي ان يكتب على الاحداق لشرفه الظاهر وفضله الباهر الذي
هو محسن الحق ومبطل الباطل لافادتها ما يفيد المفرد يعني ان
المراد من الجملة هو خلاف المفرد والمراد الجملة الخبرية اي المحتملة
للصدق والكذب واما مثل قولهم زيدا اضربه فما قال به قوم
هو المفرد والشيخ الرضي قد جوز وقوع الانشاء خبرا وتبعه
الفنازاني في بعض تصانيفه ورد عليه الشريف الجرجاني وبين

جلية الحال في كتابه المصباح في شرح المفتاح ليرتبط بالمبتداء
اي ليحصل الارتباط بين الخبر والمبتدا ولا يكون الخبر اجنبيا
عن المبتداء وتحقيق الكلام في هذا المقام ان يقال انما لزم
العايد من الجملة الى المبتداء لانها كلام قايم بنفسه لا يفتقر في
الفايدة الى غيره فلا بد من شيء يخرجها عن الاستقلال ويجعلها
محتاجة الى غيرها والمخرج للجملة عن الاستقلال امران احدهما
الشرط والثاني الضمير او ما قام مقامه مثلا ان الضمير لما ربطها
بالمبتداء اخرجها عن الاستقلال فصارت بالضمير كالمفرد لا
يحسن السكوت عليها وقوله الا اذا اتحدت مشعر بان قوله
فلا بد من عايد ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك لان الجملة
اذا كانت نفس المبتداء في المعنى لا في اللفظ لم يحتج الى عايد مثل
قولك هذا زيد قايم فهذا مبتداء وزيد مبتداء ثان وقايم خبر
عن الثاني والجملة خبر عن هذا ولا عايد فيها يرجع الى المبتداء الاول

وكذلك قل هو الله احد لان هذه ثلثة اسماء مسماها واحد وكذلك
قولك كلامي زيد منطلق وقولي لا اله الا الله لان زيد منطلق
هو نفس الكلام ولا اله الا الله هو نفس القول هذا تصريح بالمرام
لينتفع به الاوهام للعلم به اي اذا وجدت قرينة دالة عليه و
الحاصل ان الذي سوغ حذف العايد هنا كونه معلوما من جهة
المعنى قوله نظرا دليلا انه مقدر بجملة منتقل من المقدر اليه اي
الى الظرف يعني ان الضمير المستكن فيه اعني الفعل انتقل الى الظرف
فصار الضمير مرفوعا بالظرف كما كان مرتفعا بالفعل لنيابة الظرف
عن الفعل فصار الظرف مع الضمير جملة فلذلك قدر بالجملة
ولان الظرف اذا وقع صلة لم يقدر الا بالجملة فكذلك في الخبر قياسا
على الصلة واما طردا للباب فلان الاصل في الخبر هو الافراد فلذلك
يقدر الجملة بالمفرد ويحكم على موضعها بالاعراب فاذا وجب
حمله على احد مما كان حمله على المفرد الذي هو الاصل اولى واقرب

وفي هذا المقام زيادة تفصيل في شرح الرضي فعليك بالمطالعة والله
الهادي قوله ولا قرينة اشعار بانه ليس على الاطلاق بل يجوز تأخير
المبتداء عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية
الدالة على تعيين المبتداء تأمل قوله بنونا بنوا بنائينا وبنا ثنا يعني
ان بنونا خبر مقدم وبنوا بنائينا مبتداء مؤخر وان كانا معرفتين
لان التقدير بنوا بنائينا بمنزلة بنينا ولو جعل بنونا مبتداء لانعكس
المعنى اذ ليس المراد بنونا بمنزلة بنى لبنائينا قوله والفاعل في الرابع مجرور
عطف على المجرور اعني قوله بالجر اي والا لالتبس بالفاعل في الرابع اي
فيما كان الخبر فعلا للمبتداء ومعلوم انك فاضل وقال تعالى واية
لهم انا حملنا ذريتهم لاستحقاق ذي التصدير اياه في الاول قد
تقدم التنبيه على ان الاستفهام له صدر الكلام وان المبتدا يجب
تقديمه ان كان بعض ادواته نحو من عندك او مضافا الى بعض ادواته
نحو غلام من عندك وكذلك يجب تقديم الخبر اذا كان بعض ادواته نحو

اين زيد او مضافا الى بعض ادواته نحو صبيحة اى يوم سفرك وقد تقدم
ايضا ان من مصححات الابتداء بنكرة ان يخبر عنها بظرف مقدم مختص
نحو عندك رجل وانما كان تقديمه مصححا لان تأخيره يوهم كونه نعتا
وتقديمه يؤمن من ذلك وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص
نحو لك مال او بجملة متضمنة لما يحصل به الفايدة نحو فضدك
علامة رجل اذ لولا الكاف من فضدك لم يفد الاخبار بالجملة كما
انه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الاخبار بهما وويل له
اى تحسر وهلك والويل في الاصل مصدر لا فعل له عرضة لدخول
المكسورة عليها وفي ذلك من الاستثقال ما لا يخفى لوقوع الامر
لان اما لا يدخل على المكسورة لكونهما للابتداء فلا يجوز دخول
حرف الابتداء على مثله ولانها لا تدخل على لعل اصلا بل يدخل على
جملة اسمية خبرية وذلك لصدارة كل من اما وان المكسورة والتي
بمعنى لعل فلا يدخل احديهما على الاخرى والحاصل انه لو ابتدئ بان

وصلتها بعدا ما لم يلزم تقديم الخبر لان المحذور آت الثلثة مأمونة
بعدا ما اذ لا يليها ان المكسورة ولا ان التي بمعنى لعل فقوله تقول
اشارة الى الجواز اى فيجوز ان تقول بالتأخير وبالتقديم ايضا قوله
ومن الواجب تقديمه اى ومن الاخبار اللازم تقديمها لا لتعدد
المخبر عنه كقوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما
يريد او لتعدده حقيقة كقولك بنو زيد ففيه وبخوي وكاتب قوله
او حكما اى لتعدده حكما كقوله تعالى اعلموا انما الحيوة الدنيا لعب
ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد كهذا
حلو حامض اى مز فان قيل كيف يصح الاخبار بامرين متضادين في
حالة واحدة قلنا لم يرد انه حلو من كل وجه او حامض من كل وجه
وانما اراد ان فيه طرفا من هذا وطرفا من ذاك وليس بمتناف و
اورد بعض المحققين ههنا سؤالا دقيقا وقال ما حال حلو حامض
ان كان في كل واحد منهما ضمير فاسد لانه يؤدي الى ان يكون

كل خبرا على حيالة وان كان في احدهما فتحكم وان لم يكن فاسد كما
لا يخفى والجواب انا نقول بالقسم الاول ولا يلزم ان يكون كل خبرا على
حياله لان المقصود جمع الطعمين والضمير ان على اصلهما والمعنى
فيه حلاوة وفيه حموضة تأمل وما بكم من نعمة فمن الله فيها اشكال
من حيث ان الشرط وما اشبه به يكون الاول فيه سببا للثاني
نقول اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة وههنا على
العكس وهو ان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها
من الله عز وجل فلا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا للثاني
من جهة كونه فرعا عنه وتأويله ان الاية جيء بها لاخبار قوم باستقرار
بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوك او
مجهولة العياذ بالله سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل فيتحقق
اذن ان الشرط والمشروط على بابه على قراءة غير نافع وابن عامر وما
على قرأتهما فبغير الفاء وما اصابكم من مصيبة بما كسبت ايديكم

بحذف الفاء فدل ذلك على امرين احدهما ان ما هذه موصولة لا شرطية
اذ لو كانت شرطية للزمت الفاء لان بما كسبت لا يصلح ان يكون
شرطا وكل جواب لا يصلح ان يكون شرطا فان الفاء لا تفارقه الا
في ضرورة نحو كل نعمة فمن الله وقد جاء في بعض الاذكار المأثورة
عن بعض السلف وهو بسم الله ما شاء الله كل نعمة فمن الله ما شاء
الله الخير كله بيد الله ما شاء الله لا يصرف السوء الا الله ما شاء الله لا
قوة الا بالله قوله محمول يريد به انه لا حجة للاخفش في هذين
البيتين لان معنى الاول هذه خولان فخو لان خبر مبتدأ محذوف
ومعنى الثاني انظرات فانت فاعل فعل محذوف على ان زيادة الفا
في مثل هنا قد يسهلها كون الخبر امرا كما سهلها كون العامل امرا
مقرونا في نحو زيدا فاضرب وقولي ربك فارغب لان الامر تطرق
الى ما تعلق به معنى المجازاة فالتقابل زيدا فاضرب وزيد فاضربه
كانه قال ما يكن من شيء فزيدا اضرب او ما يكن من شيء فزيد

اضربه فلا يلزم من جواز هذا جواز زيد فمنطلق اذ ليس الخبر فيه امرا
فيتطرق الى ما تعلق به معنى المجازاة وتحقيق هذا المقام على هذا
النمط من الايات الناطقة بان له السبق في علم البلاغة وله اليد
الطولى في هذه الصناعة رضي الله عنه وارضاه لمدح مجرد
نحو الحمد لله الحميد وصلى الله على محمد سيد المرسلين او ذم مجرد
او ترحم مجرد كمررت بغلام المسكين فهنا ونحوه من النعوت
المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها لك فيها
النصب بفعل ملتزم اضماره والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ
لا يجوز اظهاره وذلك انهم قصدوا انشاء المدح فجعلوا اضمار
الناصب امارة على ذلك كما فعل في النداء اذ لو اظهر الناصب
لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنف المعنى فلما التزم
الاضمار في النصب التزم ايضا في الرفع ليجري الوجهان على سنن
واحد تأمل اي حاضر وانا اقول الحذف بعد اذ المفاجاة في ذلك

لم يرد في القران مبتداء بعد اذا الا وخبره ثابت غير محذوف كقوله
تعالى فاذا هي حية فاذا ي بيضاء فاذا هم جميع فاذا هم قيام نحو
لولا انصار زيد حموه ولم يجز محذوف خبر مفهوم المعنى فيجوز اثباته
وحذفه ومنه اى ومن هنا القبيل قول المعرى فى صفه سيف
وعن بعضهم جواز اظهاره اى الخبر اذا كان المبتداء بعد لولا مطلقا
اى سواء كان خاصا او عاما وما ذكره الشارح الفاضل انفا تحقيق
دقيق وقد غفل عنه اكثر الناس واما تحقيق ضربى زيدا قايما
على ما ينبغى وبيانه فى الامثلة والحديث والشعر فمذكور فى المطولات
فلا حاجة الى ادراجه فى هذه الرسالة المعرض فيها عن الاطالة
والاكثار والخبر محذوف لدلالة الواو عليه لانها للجمعية فهى
قرينة من معنى المقارنة فتقديره كل رجل وضيعته مقرونان
هكذا قدره النحويون وفيه نظر لان الخبر ان قدر بعد مما فلا
يلتزم فى موضع الخبر غير الخبر بل كان الصواب ان يقدر كل

رجل مقرون هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر
ملتزما فى موضعه فيما كان ذكره مشعرا بالقسم ضابطة كل
مبتداء فى الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله
فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم
به وجوابى القسم ساد مسد الخبر قوله او تنبيها معطوف على اكراههم
باعتبار المعنى اذ معنى لكراهتهم ان يجعلوا كراهة ان يجعلوا
فانه يجوز والحاصل ان جميع ما ذكر فى خبر المبتداء من اضافه
واحواله وشرايطه قايم فيه ايضا ما خلا جواز تقديمه الا انا
وقع ظرفا فانه يجوز تقديم خبرها على اسمها لما يتسع فى الظروف
وهى العاملة فيه قال الشيخ الرضى رضى الله عنه وارضاه
ان انتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان
كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ان انتفاعه بكونه
خبر المبتداء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار

الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب
بنائه مع قربه منها استبعدان يكون الخبر البعيد يستحق
بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره
مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها تأمل كيف يوضح
كلام هذا المحقق الفاضل كلام ذاك المحقق الفاضل صبت الله
على مرقدهما شآبيب الغفران ونحو لا اله الا الله فان قيل ان قولك
فى كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفى وجود ما سوى الله
تعالى من الالهة لا نفى امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم
منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده
وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفى امكان الوجود
عما سوى الله تع من الالهة واثبات الوجود له تع وعلى الاول
لم يلزم نفى الامكان عن غيره وعلى الثانى لم يلزم اثبات الوجود
له تعالى قلنا قد صرح جار الله العلامة ان التحديد فى هذا ان

المرفوع بعد الا خبر والا لغو لفظا والاصل فى كلمة الشهادة الا
له الا الله ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما
سواه فقدم حرف النفى ووسط حرف الاستثناء وقال بعض
المحققين كلمة الشهادة غير تامة فى التوحيد بالنظر الى المعنى
اللغوى لان التقديرين لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انهما لا
يتم وانما يعد كلمة الشهادة تامة فى اداء معنى التوحيد لانها
قد صارت علما عليه شرعا فتأمل والله الهادى الى سواء السبيل

ويرتفع بهما الاسم عند الحجازيين وبالجملة ان الاصل ان لا
يكون لما ولا عمل لعدم اختصاصهما بالاسم كحروف الاستفهام
ولذلك لم يعملها من العرب الا اهل الحجاز تشبيها لهما بليس
وعادة النحويين انهم لا يعتبرون فى التشبيه ان علة الاصل
موجودة فى الفرع بل متى اشبه شئ شيئا ولم يحصل خلل فى
تعدى بعض احكام المشبه به الى المشبه عدوه اليه وشبه

ما بليس اقوى من شبه لابها ولذلك كثرا عمال ما عمل ليس وقلة
اعمال لا وقد اشار اليه المصنف بقوله وهو في لا شاذ كابن
جني بشكين الباء وتحريكها وتشديدها غلط كما عرفت واما
معنى البيت الثاني فهو في غاية اللطافة لان ما قابله حزن
خصوصا في زمانا هذا بعونك يتم المرفوعات يا كريم فارجوا
بعونك اتمام المنصوبات يا رحيم قال دون ما سواه اقول
ايقظ الله قلوبنا وغفر ذنوبنا انما قدمه على غيره من المفاعيل
لانه المفعول الحقيقي الذي اوجبه فاعل الفعل واخرجه من العدم
الى الوجود الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فعلك
لا زيد وسمي مصدرا ايضا لكون الفعل صادرا عنه اي مشتقا
منه خلافا للكوفيين بحرف من حروف الجر بحذوف سائر المفاعيل
في النوع اي في بيان ان النوع في العدد اي في بيان ان العدد لكونه
للحقيقة المشتركة وهي واحدة والحاصل انه لا يثنى ولا يجمع

لانه للجنس المطلق وليس له مثل يضم اليه ليثنى ويجمع بخلاف
النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع اخر فيثنى او يجمع وبخلاف
المرة فانه يصح انضمام المرة الاخرى اليها وقال قوم هذا الذي
يسمونه تاكيدا ايذانا للفرق بين الحقيقة والمجاز فانك تقول ضرب
الامير اللص اي امر بضربه ولم يباشره بنفسه فاذا قلت ضربه
ضربا علم منه انه باشر ضربه بنفسه هذا فيكون مرادفا للمصدر
الفعل قيل قعدت وجلست مترادفان وقيل الجلوس للنائم
لانه من الجلس وهو الانتفاع والقعود للقائم فيقال اجلس
النائم اي ارتفع من نومه وقعد القائم والتحقيق ان في هذا المقام
نظرا لبتوت الفرق بين القعود والجلوس في المعنى ايضا الا ترى
انه تقال للزمن مقعد ولا يقال انه مجلس وقال الامام الراغب
القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء
فيقال للقائم اقعد وللنائم اجلس فقد بان افتراقهما وتغايرهما

وسؤالنا هنا وان كان منافشة في المثال وهو ليس ببدع في
التوجيهات الآتي عرضنا الشبيهة على دقايق الاعتبارات
اللغوية وعن سيبويه ان مثل هذا مصدر لفعل محذوف من
لفظه قال بعض الائمة ومذهب سيبويه ان المصدر منصوب
بفعله المقدر اي تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا او انبتكم
من الارض فنبتتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب
المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو
اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه هنا نحو
ما زيد سيرا فانه لا يجوز اضمار الفعل بل الواجب ان يقال ما
زيد يسير سيرا نحو زيد سيرا فانه اعني المصدر مثبت لكن
لم يتقدمه نفي فلم يجز النصب حتى يظهر الفعل ويكرر المصدر
لصلاحيته لذلك لا تفاقهما في المصدرية بخلاف ما لو كان
اسم عين والحاصل انك اذا قلت ما زيد الا سيرا لا يصح ان يكون

المصدر خبرا عن زيد لان زيدا عين والسير معنى فاحد مما غير الاخر
ومن شرط الخبر المفرد ان يصدق على المبتداء واذا لم يصلح المصدر
ان يكون خبرا فيتعين ان يكون الخبر غيره ولا خبر يصلح من حيث
المعنى الا فعل بمعنى المصدر المنصوب فقد دل اعني المصدر على
الخبر المحذوف لخصوصية فاستغنوا عن التلفظ به للعلم
به ولقيام اخر مقامه وهو المصدر ولذلك قال سيبويه
في هذا الباب انه ينتصب بالفعل المتروك اظهاره لانه يعني
المصدر قد صار بدلا من اللفظ بالفعل فهذا من باب ما يحذف
فيه خبر المبتداء وجوبا تدبر والله الهادي فيما لم يقع في موضع
الخبر لعدم المبتداء كضربت ضربا الا ترى انه لم يكن ههنا اسم
مبتداء يحتاج الى خبر حتى يقع النكرة موضع خبره كزيد سافر سفرا
قريبا او بعيدا فان قوله قريبا او بعيدا تفصيل لمضمون الفعل
وحده بلا اعتبار انتسابه الى الفاعل وهو تفصيل مضمون مفرد

وله هدى هدى الصلحاء قيل الهدى حسن السيرة فوله لعدم كون
المصدر دالا على الحدوث لان هدى الصلحاء مستمرلهم دايم لاحدث
اي يكون الجملة نصا في الواقع مضمونها اى لا يحتمل تلك الجملة
من جميع المصادر الا ذالك المصدر لاتحاد مدلولى الواقع
وهو اعزافا والجملة ومى له على الف درهم فيكون اى الاتحاد
المذكور اى لبيك تلبية بعد تلبية واسعادا بعد اسعاد معنى
لبيك الدوام والملازمة قال بعضهم يقال للرجل المداوم للشئ
الذى لا يقلع عنه ولا يفارقه قد لبّ على كذا فكانه اذا قال
لبيك قال ادوم على طاعتك واقيم عليها مرة بعد اخرى اى على
الاقامة والملازمة لها واما سعديك فمعناه فى العادة
انا متبع امرك غير مخالف لك فاسعدنى على متابعتك اسعادا
بعد اسعاد اى مرة بعد اخرى وعند يونس انه مفرد يعنى ان يونس
ذهب الى ان لبيك اسم مفرد غير مثنى فان الفه قلبت ياء لاجل الاضافة

الى المضمر مثل لديك وعليك والمراد من الوقوع يعنى انه اراد
بالوقوع التعلق المعنوى المعقول لا الامر الحسى اذ ليس كل الافعال
المتعديه واقعة على مفعولها حسا كما لا يخفى على ذى فطرة سليمة
واما التعلق المعنوى فهو الذى يشمل الجميع فوجب حمله عليه
ثم انهم اختلفوا فى ناصبه ففيه اربعة اقوال قال وناصب
الفعل عند سيبويه وحجته هو ان العامل لابد من تعلقه
بالمعمول والذى يقتضى التعلق وهو الفعل لان احد الاسمين
لا تعلق له بالاخر فالعامل هو الفعل قال والفاعل عند هشام
اى وناصبه الفاعل عند هشام لانه هو الذى يوجد الفعل
المؤثر فى المفعول به واجابوا بان الفاعل اسم فليس عمله
فى المفعول اولى من العكس لانتفائهما فى الاسمية وبانه اعنى
المفعول يتقدم على الفعل والفاعل لا يتقدم والمعمول لا يقع
الا حيث يقع العامل وبان الفاعل قد يضمر والمضمر لا يعمل

وبان الفاعل لو كان هو العامل لما قسموا الفعل الى لازم ومتعد
قال ومجموعهما عند الفراء اي وناصبه مجموع الفعل والفاعل
عند الفراء كما ان حرف الشرط والشرط جميعا عاملان في الجزاء
عند قوم وكما ان الابتداء والمبتدء جميعا عاملان في الخبر عند
بعضهم واجابوا عنه بان معمول الجملة لا يتقدم عليها والفعل
مع فاعله جملة ولا يجوز الفصل بين جزئي العامل والمعمول
بتقدم على الفاعل فيكون فاصلا بين الفعل والفاعل وكل منهما
جزء العامل اذ مجموعهما عامل قال والفاعلية عند بعضهم اي
وناصبه الفاعلية عند بعضهم وهو الاخفش يرى ان العامل
في المفعول به الفاعلية وقوله وهو امر معنوي جواب للاخفش
يعني ان البصريين يجيبونه بان الفاعلية معنى وهو اسناد
الفعل ولم يقل احد بان عامل المفعول به معنى ويتقدم المفعول
على الفعل الذي به يتحقق الفاعلية والعامل المعنوي لا يتقدم

معموله عليه الا وتفكر في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله
لفوت الفعل اي لتقدم المفعول به على الفعل والتحقيق في
هذا المقام ان يقال قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لان الافعال هي الاصل في العمل وغيرها من العوامل مشبه بها
او نائب عنها او مفوض لها ولان الفعل متصرف في نفسه بالماضي
والحال والاستقبال والامر والنهي فكان متصرفا في معموله
وبالجملة الفعل اصل في العمل فيتصرف في معموله اينما وقع هنا تخفيف
المرحوم الذي سمعته منه ووجوبا عطف على جوازا وفيما كان
عطف على فيما تضمن الفعل جوابا بالا ما بان كان المنصوب معمولا
لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه كما في
الاية الكريمة وذلك لما يجيء في حروف الشرط من انه لابد من ذكر
ناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز
ان نقدم ايهما شئت ونخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة

فاضرب زيدا ولقد طبق الشارح الفاضل مفصل الصواب في
تحقيق هذا المقام بايراد القواعد والظوابط مع تكثير الامثلة
والابيات والاشعار والاية الكريمة ولعمري فيها دقة وغموض
لا يقدر على ذلك اى على كشف التحقيق المذكور قوم عجفى كما زرى
لان همتهم مقصورة على العلم بظواهر الكلم والمعاني تحتجب
الالفاظ مستورة لكن الامر عند الفطن الزكي سهل اذ هو
مميز بين السهى والشمس فتوجه بالتوجه اللايق وتامل بالتامل
الصادق والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهاهنا
مفارق الرأس طيبا قوله طيبا منصوب بفعل مضمر وهو نرى
يعني لن نرى تلك المراة ولو بالغنا في النظر اليها مرارا الا نرى
طيبا في مفارق راسها وحاصل معنى البيت وصف تلك المراة
بان الطيب لا يفارقها تامل ان ترك امرء ونفسه الواو
بمعنى مع او للعطف قوله صفه لموصوف محذوف اى لصدر

دل عليه الفعل وعن بعضهم وهو المبرد في قولك ادعو زيدا
اقول اصل يا زيد ادعو زيدا او انادي زيدا وما اشبهه
على معنى الانشاء فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفا واقتصروا
عليه وكان الموجب لحذفه كثرة استعماله ووقوع حرف
يدل عليه في محله وحذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدع في
اللغة بل واقع كثيرا وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك وفي
مثله انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم
وجوده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المعنى انهم علموا الله يكثر
استعماله ففعلوا ذلك به من اول مرة ان قلنا انهم هم الواضعون
باصطلاحهم وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح تدبر
والناصب له الفعل المحذوف عند سيبويه قال ابن الحاجب
في ايضاح المفصل وقد اختلف النحويون في المنادى هل
هو مفعول به بفعل لازم اضماره فيكون من هذا الباب وعليه

الاكثرون او هو مفعول باسم فعل وهو ايا وايا وهيا فجعل هولاء
حروف النداء اسماء افعال والمنادى منصوب بها لفظا او محلا
على ما يقوله المحققون في النصب اللفظي والمحلي والوجه
القول الاول لوجهين احدهما انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات
اسماء افعال لان اسماء الافعال لابد لها من مرفوع ولا مرفوع
ههنا فوجب ان لا يكون اسماء افعال فان زعم انا نعم ان الفاعل
مضمر فيها مثله في رويد زيدا واشباهه قيل مستقيم لانها لا
تخلو اما ان تكون لمتكلم او مخاطب او غايب لا جايز ان تكون لغايب
اذ لم يتقدم له ذكر وليس المعنى عليه ايضا ولا جايز ان يكون للمتكلم
لان ضمير المتكلم لا تكون مستترا في اسماء الافعال ولا جايز ان يكون
لمخاطب لانه ليس المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب هو الداعي وانما
المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه
الفعل والوجه الثاني هو ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل

من حرفين وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد واذا
بطل ان تكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقي اذ لا قايل بالفرق ولان
الجميع في معنى واحد باتفاق فاذا وجب ان يكون بعضها ليس
باسم فعل وجب ان لا تكون البواقي كذلك تم كلامه وكلامه هذا
تحقيق لكلامه وتوضيح لمرامه اسكنهما الله فراديس جنانه وما
سمي لام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي والتحقيق ان المنادى في
قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم
او يا هولاء اعجبوا للماء وللدواهي ولذلك سميت لام التعجب بخلاف
المستغاث به فانه في الحقيقة مطلوب الاقبال كما اذا قلت يا زيد
وانما ادخلوا اللام عليه تنبيها على انه مستغاث به وليس تحقيق
مثل ذلك في الماء والدواهي اذ لا معنى للطلب من مثل ذلك ايها راكبا اما
عرضت فبلغن لم يرد راكبا معينا بل اي راكب اتفق والتحقيق
انه اراد من يتحمل رسالته ولا يختص واحدا بعينه فمن تحمل رسالته

فقد اجابه من حيث كون كل واحد عارضية فجعل حركة التابع وان كان
معربا مماثلة لها في الصورة لدخوله معه في الحكم تأمل قوله في
المعطوف اي في المعطوف الممتنع دخول يا عليه تنبيها على انه منادى
ثان ولان الرفع في كلام العرب اكثر جريا على القياس المذكور كما في
سائر المبنيات قال المصنف لان المعطوف على المبنيات انما يجري
على المواضع لا على الالفاظ بدليل ضرب هؤلاء وزيدا كالنجم والصعق
في الاقليد غلب النجم على الثريا حتى يقول القائل طلع النجم ويريد
الثريا ولا يسوغ ان يقال للثريا نجم بنزع اللام لان جزء العلم لا
يجوز اهداره والصعق صار علما لرجل اسمه خويلد كان يطعم
الناس بتهامة فهبت ريح وسفت في جفانه التراب فشتمها
فريبي بصاعقة قال بعض بني كلاب وان خويلدا ابكى عليكه
قتيل الريح في البلد التهامي وانما قال قتيل الريح لان هلاكه كان
بسبب شتم الريح بخلاف يا رجل ابن عمر اقول الاقسام الممكنة

عقلا اربعة لانهما اما علمان او غير علمين او مختلفان وهنا بالحقيقة
اثنان والحكم المذكور يخص المسئلة الاولى دون الصور
الباقية لاختصاصها بغاية الامتزاج وكثرة الاستعمال
دونها والحاصل ان غاية الامتزاج وكثرة الاستعمال من
المطلوبات المهمة عندهم والله اعلم كراهة اجتماع حرفي
التعريف يعني اللام ويا وفي كون يا علامته تأمل والا لزم
تعرف نحو يا رجلا بل هو مع قصد المتكلم يفيد التعريف
في الصحاح قال ابو عبيدة اذا ناديت واحدا من الرجال بعينه
قلت يا رجل كما تقول يا زيد لانه يتعرف بحرف النداء و
القصد خلافا للمازني والزجاج فان عند مما يجوز نصب
الرجل حملا على المحل والحاصل انهما اجازا نصبه قياسا على غير
المبهم وفرق في الشاذ قل يا ايها الكافرين اذ الاصل
كان الها قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل اذ اصلها

الا له فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه فاجتمع المثلان
فجاز الادغام فصار الله فصارت الالف واللام عوضا من الهمزة
ويعلل ايضا بانه لو قيل يا ايها الله و يا هنا لاطلق لفظ لم يؤذن
فيه اولم يستقم لهم نفي المغيى ان يشيروا الى ما يستحيل عليه
الاشارة نفي الحقيقي ولو قيل يا لاه او يا اله لغيروا الاسم
ولازالوا ما قصد به التعظيم والتثنية مفخم الاقحام ان يدخل
شيء في آخر لشدة وعنق كذا قال الشريف الجرجاني ويجوز
اسكانها تخفيفا قال المصنف وهو الاكثر والاظهر فلا يقال
يا ابتي فان قيل كسرة التاء تدل على ارادة الياء قلنا كسرة التاء
في يا ابث ويا امت ليست لاجل الياء لكن لما اراد ان يحركها
حركوها بحركة تجانس الياء وتناسبها اشعارا بان التاء
بدل من حرف يشبه الكسرة ولذلك جعلوها اعني الياء علامة
الجر كالكسرة تأمل والله الهادي فيما ذكر من الوجوه من حذف

الياء وقلبها الفا وغير ذلك الا الضم فانه يجوز ثم ولا يجوز هنا
لتعذر ضم الثاني مع كونه مضافا اليه لكثرة وقوع النداء في
كلامهم اذ كان ابتداء كل خطاب وفاتحة كل كلام كقول ذي
الرمة او له براقة الجيد واللبات واضحة كانها ظبية افضى
بها لبب وقال علي كرم الله وجهه في مرثية فاطمة رضي الله
عنها لكل اجتماع من خليلين فرقة وكل الذي دون الممات قليل
وان افتقادي فاطما بعد احمد دليل على ان لا يدوم خليل
لو قوعه في وسط الكلمة معنى وذلك على خلاف التحقيق
وهذا عند سيبويه وهنا هو الحق الصريح الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ومن الناس من اسند مذهب
سيبويه الى الخليل ومذهب الجرجاني الى سيبويه ولم يتفطن لما في
المطولات من التصريح والتحقيق والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وكروان هو اسم طائر يكون كل واحد منهما

مدعوا اما المنادى فهو مدعو حقيقة واما المندوب فهو مدعو
مجازا من حيث الصورة واللفظ ومن عادتهم نداء الديار والاشجار
ومخاطبتها مجازا لانها قد كان يحل بها او يجاورها من يجيب
الداعى فكذلك المندوب تأمل بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء
من المضاف فلا يرد قولهم المضاف اليه غير منادى وقد لحقته
علامة الندبة مثل لمن يتكلم ويحضرنه من هوا ولى منه بذلك
وهذا في زماننا اشهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى و
هكذا اقتضت عادة الزمان يجعل اهل الاستخفاف في حوزة
الحرمان ويطرح الافاضل في زوايا الهجران وينسيج عليها عنكبوت
النسيان يجر عليهم ذى التغافل والاغماض ويجعلهم في
معرض الرد والاعتراض هكذا يذهب الزمان على العبر اى يا قوم
بؤس لزيد البؤس المشقة والشدة لعدم تعدى مرر بغير
الباء يريد ان ههنا لا يمكن التقدير من لفظ الفعل المفسر اذ

لا يتعدى بنفسه فوجب ان يكون المقدر من معناه اى لقيت
زيدا وجاوزته لان من مر بشيء فقد جاوزه ولقيه لما في النصب
من النصوصية على المعنى المقصود قال القاضي البيضاوي سقى
الله ثراه وجعل الجنة مثواه اى انا خلقنا كل شيء مقدرا مثبتا
على مقتضى الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح المحفوظ قبل وقوعه
وكل شيء منصوب بفعل يفسره ما بعده وقرئ بالرفع على
الابتداء وعلى هذا فالاولى ان يجعل خلقناه خبرا لانه
ليطابق المشهورة في الدلالة على ان كل شيء مخلوق بقدر
ولعل اختيار النصب ههنا مع الاضمار لما فيه من النصوصية
على المقصود وقال صاحب الكشاف كل شيء منصوب بفعل
مضمر يفسره الظاهر وقرئ كل شيء بالرفع والقدر والقدر
التقدير وقرئ بهما اى خلقنا كل شيء مقدرا محكما مرتبا
على حسب ما اقتضته الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح

معلوما قبل كونه فدعلنا حاله وزمانه وسلامته الكبرى عن الحذف
معارض بقرب الصغرى والتحقيق ان يقال الرفع ارجح لعدم الحذف
والتقدير قلت هذا الرجحان معارض ببعد المعطوف عليه
فسقط فان قلت فبقى النصب راجحا بالقرب قلت هو معارض
بعدم الحذف والتقدير فسقط فاستوى الامران قوله ثابت
في الزبر اى مكتوب في كتب الحفظة اى فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني قال العلامة في الكشاف رفعهما على الابتداء والخبر
محذوف عند الخليل وسيبويه على معنى فيما فرض عليكم الزانية
والزاني جلد مما ويجوز ان يكون الخبر فاجلدوا وانما دخلت
الفاء لكون الالف واللام بمعنى الذى وتضمنه معنى الشرط
تقديره التي ترنث والذي ترنى فاجلد وهما كما تقول من زنى
فاجلدوه وكقوله والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة
شهداء فاجلدوهم وقرئ بالنصب على اضمار فعل يفسره الظاهر

وهو احسن من سورة انزلناها لاجل الامر وقرئ والزان بلا
ياء والجلد ضرب الجلد تقول جلده كقولك ظهره وبطنه وراسه
كذا في الكشاف والثيب في مثل الاسد الاسد قال العلامة في
المفصل ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي
الصبي اذا حذروه الاسد والجدار المتداعي وابطاء الصبي ومنه
اخالك اخالك اى الزمه والطريق الطريق اى خله وهذا
اذا اثنى لزم اضمار عامله واذا افرد لم يلزم ثم كلامه قوله اخالك
اخالك اى الزمه قال الشاعر اخالك اخالك ان من لا اخالكه كساع
الى الهيجا بغير سلاح على حسب المذكور قبل اى حسب ما ذكر
في المفعول به مفصلا فيختار رفعه تارة ونصبه اخرى
ويستوى الامران تارة ويجب نصبه اخرى كل ذلك على
نحو ما فصل في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وهو سبب للفعل على الاكثر قال الشريف الجرجاني رضي الله

عنه وارضاه المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم
الى قسمين احدهما علة غائبة للفعل كالتاديب للضرب والثاني
ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم الاول يكون بحسب تخلفه
علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني
يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل ثم كلامه وانا افول
هذا المفعول انما وقع في الكلام لانه جواب لسؤال سائل في
اللفظ وفي التقدير وعذر للمجيب عند السائل وعلة في حصول
الفعل وغرض للفاعل اذ حروف الجر لا تلغى ولو نصب مع حرف
الجر لكان منصوبا ومجرورا وهو محال وآخر بيت امرئ القيس
لدى لستر الا لبسة المتفضل اى الذى في اصطلاح النحاة
وهو كل ما فعلت معه فعلا اعلم ان الفعل في هذا الباب
لا بد ان يكون لازما للفاعل غير متعد الى مفعول فاذا اردت
تعديته الى المفعول اوصلته بمع فقلت قمت مع زيد لان مع

هي للجمع بين الشيئين واذا دخل الاسم الذى بعدها وضمه الى الاسم
الذى قبلها في الحكم الذى دخل فيه فالاسم الذى بعدها مجرور في
اللفظ باضافتها اليه وهو مرفوع من طريق المعنى بالقيام الذى
اسندته اليه وكذلك لو قلت ذهب زيد مع عمرو فعمرو مشارك
لزيد في الذهاب ومرفوع من طريق المعنى وان كان مجرورا
في اللفظ ومع منصوبة بالفعل الذى قبلها نصب الظروف
فهنا هو الاصل ثم توسعت العرب فحذفت مع من اللفظ
واقامت ما كان مضافا اليها مقامها فانتصب انتصابها
فجاء اللفظ قمت وزيدا وذهب زيد وعمرا الا ان هذا
الفعل لا يتعدى الى مفعول فلما ضعف ان يتعدى الى المفعول
طلبوا حرفا ينوب عن مع في الاشتراك والاجتماع فلم يجدوا
الا الواو لانها تشرك ما بعدها وتضمه الى قبلها وتدخله
في حكمه وتقوى الفعل الذى قبلها وتوصله الى ما بعدها

فقلت قمت وزيدا واستوى الماء والخشبة وذهب زيد وعمرا
تأمل ولا تكن من الغافلين وتوجه بالطبع السليم ولا يتبيك
مثل عليم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم اذ قايم حال اما
من الفاعل اللفظي في ضربت وهو الضمير المتكلم او من المفعول اللفظي
وهو زيدا اقول وبالله التوفيق الحال مشتقة من حال الشئ يحول
اذا تغير ولما كانت هيئة الفاعل او المفعول متغيرة متنقلة
لا يوصف بها الا وقت كونه فاعلا او مفعولا سميت حالا لعدم
ثبوتها فان قلت النعت ايضا مبين للهيئة قلت نعم لكن لا باعتبار
قيام الفعل به ولا باعتبار وقوع الفعل عليه بل باعتبار الذات
ويفهم من قول المصنف ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
انها فضلة فيجب نصبها اما اشبهها بالمفعول واما اشبهها
بالظرف وكان الاحسن اطلاق المفعول ليشمل المفعول المطلق
ايضا نحو ضربت زيدا الضرب الشديد فانه مبين لهيئة المفعول

المطلق لا للفاعل ولا للمفعول به ثم اعلم ان كون الحال بلفظ مشتق
وبمعنى منتقل كجيئ راكبا وذهبت مسرعا اكثر من كونه بلفظ
بلفظ جامد ومعنى غير منتقل لان اللفظ المشتق الدال على معنى
منتقل اكثر في الكلام مما ليس كذلك ومن ورود الحال بلفظ
غير مشتق قوله تعالى فانفروا ثبات وما لكم في المنافقين
فيئتين وقتم ميقات ربه اربعين ليلة وهذه ناقة لكم اية
ومن وروده دالا على معنى غير منتقل قوله تعالى وهو الذي
انزل اليكم الكتاب مفصلا وخلق الانسان ضعيفا ويوم
ابعث حيا وطبتم فادخلوها خالدين وعدم الانتقال في قولهم
هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا او سما من امثلة سيبويه
وانما كان الحال جديرا بورود مشتقا وغير مشتق ومنتقلا
وغير منتقل لانه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه بل يرد مشتقا
وجامدا ومنتقلا ولان ما فكان الحال كذلك هنا تحقيقا لا

غبار عليه فما لهم عن التذكرة معرضين لان المعنى ما يصنعون
كما قال الشارح فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا
في المعنى فصح تقييده لذلك وفي تفسير القاضي اي معرضين
عن التذكير يعني القرآن او ما يعمه ومعرضين حال وفي الكشاف
يريد القرآن او غيره من المواعظ ومعرضين منصوب على الحال كقولك
مالك قايما اذا التقدير اشير اليه في حال كونه قايما يعني ان قايما
حال من المشار اليه لانه مفعول في المعنى فصح تقييده لذلك
لان التقدير اشير اليه في حال كونه قايما ولولا ذلك لم يستقم
الحال الا ترى انك لو قلت زيد قايما اخوك لم يستقم ولو قلت
هذا قايما اخوك لاستقام واسم التفضيل ولقد اصاب
حيث لم يقل وافعل التفضيل ولكونها حكما كالخبر من الاحكام
والاصل فيها التنكير فالحال لا يحتاج بحسب معناها
الى التعريف لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب

الى الفاعل او المفعول والنكرة كافية فيه والحاصل ان شرط
الحال ان يكون نكرة اذ هو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
ولا حاجة في بيان الهيئة الى تعريفها حتى لو عرفت لكان
تعريفها مستدركا وغير ملتفت اليه والله اعلم بالصواب
لشدة الاحتياج الى احوال المعارف لا يخفى عليك ان الحال
جزء في المعنى وان صاحبه مخبر عنه فاصله ان يكون معرفة
كما ان اصل المبتداء ان يكون معرفة وكما جاز ان يبتداء
بنكرة بشرط حصول الفايدة وامن اللبس كذلك يكون صاحب
الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وامن اللبس ولا يكون ذلك
في الاكثر الا لمسوغ كما حقق الشارح الفاضل عليه الرحمة
والرضوان وانا افول ومن جملة المسوغات ان يكون قبل
صاحب الحال نفي كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم فلها كتاب معلوم جملة حالية مقرونة بواو

الحال وصاحب الحال قرية وحسن جعله صاحب حال مع انه نكرة
محضة تقدم النفي عليه كما حسن الابتداء به في نحو ما قرية
الا لها كتاب معلوم ومعناها ارسلها معتركة قال المصنف
في شرحه وفي تأويله وجهان احدهما انها في المعنى نكرات
وان كان اللفظ معرفة فمعنى ارسلها العراك ارسلها معتركة
ومررت به وحده اي منفردا والوجه الثاني وهو اختيار
الفارسي ان التقدير ارسلها تعترك العراك فالحال هو الفعل
المحذوف وانما حذف لدلالة العراك على المحذوف بالحروف
والعراك مصدر على حاله وكذلك مررت به وحده تقديره
ينفرد وحده فالحال محذوف وهو ينفرد ووحده مصدر على
حاله لغزة موحشا طلل قديم ويروى لمية تمامه عفاه كل اسحم
مستديم لا يخفى عليك ان التمسك في هذه المسئلة بهذا
البيت يستقيم على قول ابي الحسن لان الاسم الواقع بعد الظرف

يرتفع بالفاعلية عنده فيكون العامل في الحال وذيها واحدا
وهذا صحيح ولا يستقيم على قول صاحب الكتاب لان طلل مرفوع
بالابتداء وموحشا منصوب على انه حال من طلل والعامل في
الحال ما في لغزة من معنى الفعل فلا يكون العامل في الحال وذيها
واحد او هو مذهب سيبويه واكثر البصريين قال الفاضل
ابن الحاجب تقديم الحال على المجرور اذا كان صاحب الحال هو
المجرور مختلف فيه فاكثر البصريين على منعه وكثير من النحويين
يعلى بتجويزه ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز
التصرف فيه بالتقديم والتأخير كسائر احوال الافعال
فتمسكوا في جوازه بدخوله تحت مفهوم ما ثبت لاحوال الافعال و
قد علم بالاستقراء جواز تقديمه الا ترى انك اذا قلت جاءني
راكبا زيد لم يجئ في جواز التقديم الى سماع مخصوص بل بالحكم
بالجواز نظرا الى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم

كما في رفع جاء زيد ونصب ضربت زيدًا ووجه المنع هو انه كثر
الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تنذيه فلما لم
يقع دل على امتناعه تاء مل الى اخر كلامه فانها جال من كاف
الخطاب في ارسلناك لا عن الناس والهاء فيه للمبالغة قال
نجم الائمة وفاضل الامة محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي
وبعضهم بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو
تعسف ثم كلامه وقال الشريف الجرجاني وبعضهم بجعل
كافه صفة المصدر اى رسالة كافة وهو ايضا تكلف ثم
كلامه وفي الشرح الكبير لصاحب الوافية ان كافة حال فلا
يخلو من ان يكون صاحب الحال هو الكاف او الناس لا ثالث
والاول باطل لكونه مع هاء التانيث فتعين ان يكون حالا
من الناس واجاب سيبويه بانه حال من الكاف على ان تكون
الهاء فيه للمبالغة وليست بمختصة للتانيث ثم كلامه والتحقيق

ان ابن كيسان اجاز نحو مررت راكبا بزيد واستدل بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال ان جاج كافة حال
عن الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة كما في نحو علامة
وراويه اى ارسلناك لتكف الناس عن الكابر وذهب صاحب
الكشاف الى انه منصوب على المصدر لانه قال الا كافة
للناس الا ارسالة عامة لهم محيطة بهم لانها اذا شملتهم فقد
كفتهم ان يخرج منها احد منهم وقال الزجاج المعنى ارسلناك
جامعا للناس في الانذار والابلاغ فجعله حالا من الكاف
وحق التاء على هذا ان يكون للمبالغة كتاء الراوية والعلامة
ومن جعله حالا من المجرور فقد اخطاء لان تقدم
حال المجرور عليه في الاحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار وكم
ترى ممن يرتكب هذا الخطاء ثم لا يقنع به حتى يضم اليه ان
يجعل اللام بمعنى الى لانه لا سنوى له الخطاء الاول الا بالخطاء

الثانى فلا بد له من ارتكاب الخطائين ثم كلامه وفى تفسير القاضى الآ
ارسالة عامة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج
منها احد منهم او الآ جماعهم فى الابلاغ فهى حال من الكاف
والتاء للمبالغة ولا يجوز جعلها حالا من الناس على المختار ثم
كلامه وان اردت زيادة تحقيق فاستمع لما سمعت من انى
واستنادى نقده الله بغفرانه واسكنه فرادیس جنانه انا
غير هذا خر فضل النصيحة خصوصا ما سمعته من عبارته الفصيحة
قال الصحيح جواز التقديم لبقوته سماعا كما فى قوله تعالى وَمَا
ارسلناك الآ كافة للناس وفيه ثلثة اقوال احدها ان كافة
صفة لارسالة فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه
وهو قول الزمخشرى والثانى ان كافة حال من الكاف وهو قول
الزجاج والتاء فيه للمبالغة والثالث ان كافة حال من الناس
والاصل للناس كافة اى جميعا وهذا هو الصحيح وهو مذهب

ابى على وابن كيسان اعنى تقديم حال المجرور بحرف حكاه ابن برهان
وقال اليه نذهب لقوله تعالى وما ارسلناك الآ كافة
للناس وكافة حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام
وما استعملت العرب كافة قط الآ حالا كذا قال ابن برهان
وكذا اقول ولا تلتفت الى قول الزمخشرى والزجاج اما الزمخشرى
فلانه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب الآ حالا وهذا
شبيه بما فعل فى خطبة المفصل من ادخال باء الجر عليه
واضافته والتعبير به عما لا يعقل وليته اذ اخرج كافة عن
استعمال العرب سلك به سبيل القياس بل جعله صفة لموصوف
محذوف لم يستعمله العرب مفردا ولا مقرونا بصفة اعنى
ارسالة وحق الموصوف المستغنى بصفته ان يعتاد ذكره
مع صفته قبل الحذف وان لا يصلح الصفة لغيره والمشار
اليه بخلاف ذلك فوجب الاعراض عما افضى اليه واما الزجاج

فبطلان قوله بيّن ايضا لانه جعل كافة حالا من مفرد ولا
تعرف ذلك بنى في غير محل النزاع وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا
ولا بناء في ذلك الا بجعل تاءه للمبالغة وبانه مقصور
على السماع ولا بناء غالبا ما هي فيه الا على احد امثلة المبالغة
كنسابة وفروقة ومهذابة وكافة بخلاف ذلك فبطل ان
تكون منها لكونها على فاعلة فان حملت على رواية
الشاذ الحاق تاء المبالغة لاحد امثلة المبالغة شاذ والحمل على
لما لا مبالغة فيه اشد فغيره عنه بشاذ الشاذ والحمل على
الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ واذ بطل القولان تعيّن
الحكم بصحة القول الثالث وهو ان يكون الاصل وما
ارسلناك الا للناس كافة فقدم الحال على صاحبه مع
كونه مجرورا ومن امثلة ابي علي في التذكرة زيد خيرها
يكون خيرا منك على ان المراد زيد خير منك خيرا يكون فعل

خير ما يكون حالا من الكاف المجرورة وقدمها وهذا موافق
لنقل ابن برهان ثم ما سمعته منه رضي الله عنه الا وتأمل في
اطنابنا هذا وكن على بصيرة في تأمّلك اذ هو القول الفحل
والمذهب الجزل وقد زلّت فيه الاقدام وحضت فيه
الافهام وتكثرت فيه الاوهام وغير بما من النحويين كابن
برهان فطلبها كهلا عليه شديدا اراد فتطلبها عليه كهلا
شديد اذ هو حال من الهاء في عليه ولا يجوز ان يكون حالا
من فاعل المصدر لان فاعل المصدر لا يضمر فيه بخلاف ايجي
الفاعل والمفعول وعلى هذا بني الاخرين وكقول زهير
يعني كعب بن زهير لا تأخذني باقوال الوشاة ولم اذنب
وان كثرت بيّ الاقاويل لا تأخذني سوالف وتضرع لا بني اي
لا تشبثي دمي باقوال من يزوّق الكلام قصد الافساد
قوله ولم اذنب يتصل بالسابق والجملة حالية اي لا تأخذني

غير مذنب وكيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم هو بهما
قال الزمخشري في الكشاف عند كلامه على قوله تعالى كيف
تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم الواو في وكنتم امواتا
للحال فان قلت كيف يصح ان يكون حالا وهو ماض ولا
يقال جئت وقام الامير ولكن وقد قام الامير الا ان يضمر
قد قلت لم تدخل الواو على كنتم امواتا وحده ولكن على جملة قوله
كنتم امواتا كيف ترجعون كانه قيل كيف تكفرون وقصتكم
هذه قلت حاصل كلام الزمخشري ان وقوع الفعل الماضي
لفظا ومعنى حالا جايز لكن بشرط تقدم قد عليه ظاهرة
او مقدرة فان قلت باي اعتبار جاز ان يعمل كفرون وهو
حاضر المعنى اي في مضمون وكنتم امواتا وهو ماضي المعنى
وحق الحال وعاملها ان يقترنا في الوجود فالجواب ان
الاقتران يقتنع منه بالتقدير هنا كما قنع منه بالتقدير

في نحو زيد اليوم في يده صقرا صايدا به غدا فالحال في وكنتم
ماضية مقدرة الحضور وفي صايدا به غدا مستقبلة
مقدرة الحضور باضمار سافرت وقدمت وحدثت قال الصر
وذلك عند قيام القراين كما تقدم في مثله اي بلى اجمعها
قادرين قال الزمخشري في الكشاف وقادرين حال من
الضمير في نجمع اي نجمع العظام قادرين على تاليف جميعها
واعادتها الى التركيب الاول وقال القاضي البيضاوي
وهو حال من فاعل الفعل المقدر بعد بلى وقرئ بالرفع اي
نحن قادرون تام بتنوين ظاهرا ومقدرا يعني ان المراد
بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية فيتناول الواحد والتثنية
والمجموع والمضاف والمراد بتمامه ان يكون بحالة يمتنع
اضافته على تلك الحالة اي ما يطلق اي بلفظه على القليل
والكثير ولذلك تقول عندي زيت كثير وزيت قليل فيتبين

ويجمع اى على حسب القصد قال نجم الايمة وفاضل الامة قوله
المص ويجمع بنى وغيره ليس بصحيح اقول لقد صدق لامكانها لان
الشنوين لا يلزم وكذلك نون التثنية والحال انه يجوز
الاضافة اثباتًا للتخفيف ومع حذفه يفسد المعنى اذ اقلت
على التمرة مثلها زبدًا فالمعنى على التمرة زبد مماثل للتمرة اى
على مقدار التمرة بخلاف قولك على التمرة مثل زبد فالمعنى على
التمرة شيء غير زبد الا انه مماثل للزبد وجبّة خزا وسوار
ذهبا وعن سيبويه انه فى مثل هذا يجوز نصبه على الحالية
قال بعض المحققين لك فى هذا النوع الجر بالاضافة والنصب
على التمييز او على الحال والثانى هو ظاهر قول سيبويه والاول
قول ابى العباس وهو اولى لانه لا يحوج الى تاويل بخلاف
الحكم بالحالية فانه يحوج الى تاويل بمشتق مع الاستغناء
عن ذلك ويحوج الى كثرة تنكير صاحب الحال وكثرة وقوع

الحال غير منتقلة كل ذلك على خلاف الاصل فاجتنابه اولى اى
ما شابهها تفسيرا لما ضاها ها اعلم ان اصل النسبة
لا ابهام فيها فانك اذا قلت طاب زيد كما لا ابهام فى الطيب
ولا فى ذات زيد لا ابهام ايضا فى اصل النسبة فانها ايضا
معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق به النسبة
فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله
ابًا وودًا وعلمًا ونحوها فالمبهم فى الحقيقة هو الشيء المنسوب
اليه لا النسبة فان هذه الامور تفسير للمنسوب اليه
المجهول لا لنفس النسبة ومراده هنا وقال بعض النحويين
المراد بقولهم عن ذات مقدرة هو الذى فى هذه الاشياء
الثلثة مثلا فى طاب زيد نسبة الطيب الى زيد مبهم
ومحتاج الى بيان انها من اى جهة وبيّنون هذه النسبة
ذاتا مقدرة فلا احتياج الى تقدير شيء ههنا والقول الاول

اصح لان اطلاق ذات مقدرة على شئ مبهم ومقدر اولى من
اطلاق ذات مقدرة على نفس النسبة والله اعلم بالصواب
من التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث قوله
والمعنى التعجب اى المقصود والاكثرون على انه تمييز اذ المراد
منه المدح مطلقا قال بخم الائمة قال الاكثرون فارسا
تمييز وقال بعضهم حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته و
رجح المصنف الاول لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية
واذا جعل حالا اختص المدح وبقيد بحال فروسيته
وتصريحهم بمن فى الله دليل على انه يميز
وكذا قولهم عز من قائل ثم كلامه والدر فى الاصل ما يدر
اى ينزل عن الضرع من اللبن وعن الفم من المطر وهو
ههنا كناية عن فعل الممدوح وانما اضاف فعله اليه تعالى
قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجايب فكل شئ

عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه نحو قولك لله انت ولله
ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله والحاصل ان اللام فى لله للتعجب
والمدح ويحتمل وجهين احدهما التعجب من خيره وجوده وافاضته
للمعروف والثانى التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى امه
اى اتعجب من ذلك اللبن الذى يولد ويربى به مثل هذا الولد الكامل
فى الصفات والتحقيق ان التمييز اولى لان المقصود مدحه
بالفروسية لا مدحه حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية
بغيرها من الصفات وهو ظاهر ونارا لم ير نارا مثلها اراد
لم ير مثلها نارا فنصب نارا بعد مثل بمثل كما نصبوا زيدا فى
قولهم على التمرة مثلها زبدا ثم قدم نارا على مثل مع كونه عاملا
لم يتصرف ولولا الضرورة لم يجز امتناعا لكونه فاعلا فى المعنى قال
صاحب المفتبس وحجة سيبويه ان كلام العرب استقراء
لا قياس ولان المميز فى هذه الافعال فاعل فى المعنى فكما ان

الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله على نية التأخير كذا هذا تم كلامه
وانا اقول وهذا ضعيف لانه يدعي جواز تقدمه اذا لم يكن فاعلا
في المعنى اللهم الا ان يقال انه لم يتقدم عليه اذا كان فاعلا في المعنى
لما ذكرنا لم يتقدم عليه ايضا اذا لم يكن فاعلا في المعنى اطرادا
للباب فعدم يجوز تقديمه عليه قياسا على سائر الفضلات
اجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله اذا لم يكن فعلا
متصرفا فان كان اياه نحو طاب زيد نفسا ففيه خلاف والمنع
مذهب سيبويه والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد
قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف والصحة ورود
ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح اعلم انه انتصر لسيبويه
بان مميز هذا النوع فاعل في الاصل وقد اوهن بجعله كبعض
الفضلات فلو قدم لازداد الى وهنه وهنا فمنع ذلك لانه افحم
قلت وهذا الاحتجاج مردود بوجوه احدها انه دفع روايات نرى

ولا دليل عليه فلا يلتفت اليه الثاني ان جعل التمييز كبعض الفضلات
محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين فاذا حكم بعد
ذلك بجواز التقديم ازداد التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع
الاشكال الثالث انه لو صح اعتبار الاصالة في عمدة جعلت فضلة
لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة وكان يجوز للنايب عن الفاعل
من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة والامر بخلاف
ذلك لان حكم النايب فيه حكم المنوب عنه ولا يعتبر حاله التي
انتقل عنها فكذلك لا يعتبر الحال التي انتقل عنها التمييز المذكور
وقول الاخر وهو اعشى همدان انتهجر ليلى ويروى يبلى بالفراق و
يروى بالعراق حبيبها اي محبوبها ومعشوقها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب ويروى وما كان بالنون ولا استدلال لهم فيه
لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى سلمى تاويل المعشوق و
المحبوب و نفسا خبر كان وتطيب على التذكير او على التأنيث صفة

نفسا بتاويله بالشخص في التذكير اى ما كان نفسا طيبة بالفراق

نحو ما جاءني احد الا حمارا او بعض العرب يقول الا حمار على البدل

وليس بشيء لانه لا يستقيم فيه احد الا بدا فلم يبق الا نصبه على

الاستثناء ان يكون نصبه بنفس الا وهو مذهب المتأخرين

وعن السيرافي ان الناصب ما قبلها وسمعت من المرحوم ثم وجدته

كذلك انه قال قال الامام اليافعي في تاريخه يحكى ان السيرافي

كان يوما في ميدان شيراز نبيسا يرعضد الدولة فقال له لم انتصب

المستثنى في قولنا قام القوم الا زيدا فقال الشيخ بفعل مقدر

فقال له كيف تقديره فقال استثنى زيدا فقال عضد الدولة

هلا رفعته وقدرت الفعل امتنع زيد فانقطع الشيخ وقال الجواب

ميداني ثم انه لما رجع الى منزله وضع في ذلك كلاما وحمله

اليه فاستحسنه وذكر في كتاب الايضاح ان نصب المستثنى

بالفعل المتقدم بشفوية الا وعن الزجاج ان ناصبه استثنى مضمر

في شرح الرضي وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى

منصوب بنادى والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين

فالمستثنى على هذا القول مفعول به الا ان احمد اراد محمدا عليه

افضل الصلوات واكمل التحيات عند المازني فانه ينصب لا غير

لان التقديم على الصفة كالتقديم على الموصوف لان الصفة

والموصوف كشيء واحد وكما يجب النصب عند التقديم على

المستثنى منه يجب ايضا عند تقديمه على صفته وعند بعضهم

انهما حر فاجر قال المصنف ولم يذكر هذا القول سيبويه

ولا المبرد قوله ومنه اى ومن ان ما بعد ما خلا منصوب قول

لبيد رضي الله عنه وارضاه الا كل شيء ما خلا الله باطل عن

ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم ان اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد الا كل شيء

ما خلا الله باطل صدق رسول الله لان ما مصدرية ولا

يليها حرف جر وانما توصل بجملة فعلية وقد توصل بجملة
من مبتداء وخبر وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما
فيهما زايدة قال المرحوم روى الجرمي عن بعض العرب جر ما
استثنى بما خلا وما عدا والوجه فيه ان يجعل ما زايدة وعدا
وخلا حرفي جر وفيه شذوذ لان ما اذا زيدت مع حرف
جر لا يتقدم عليه بل يتاخر عنه نحو فبما رحمة وعما قليل وزعم
بعض الناس ان ما ههنا بمعنى ليس وليس بشئ لفعليتهما
فينصب المستثنى على خبريتهما اعلم ان ليس ولا يكون المستثنى
بهما هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر فلهذا يجب نصب
ما استثنى بهما لانه الخبر ولو قوعهما موقع الا التزم حذف
اسمهما لئلا يفصلهما من المستثنى فيخل قصد الاستثناء
قوله وفي الحديث اي ومن شواهد الاستثناء بليس
قول النبي عليه الصلوة والسلام وهو اظهر في قياس العوامل

العربية يريد ان الابدال اولى اذ لا خلاف في عامله واستغرب
المخالفة في عامل المستثنى ولا تكلف فيه وفي النصب تكلف
وهو تشبيهه بالمفعول اي لاجل العمل لما بعد الا
يعني المستثنى لا يقدر الا عاما لان النكرات تعم في سياق
النفي وحاشا الله بالاضافة في قراءة ابن مسعود فهو مثل سبحان
الله ومعاذ الله واما القراءة المشهور حاشا لله بلا تنوين فالوجه
فيها ان يكون حاشا مبنيا لشبهه بحاشى الذي هو حرف
فانه شبيه به لفظا ومعنى فجرى مجراه في البناء كقرت برجل
عيزر بن يزيد تريد بابناء آخر او في الصفة وان كانت الذات
واحدة مع صحة الاستثناء في قول الشاعر قال المصنف وهو
شاذ عند الاولين وهو ضعيف لانه لا بد من تقدير عامل فيهما
وهو كان وكان اما تامة او ناقصة وتقدير الناقصة ضعيف
لانها قليلة الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه وتقدير

الناقصة ستدعي حذف خبرله فيلزم كرة المحذوف تأمل في الكلام

فانه يوصلك الى المرام اى متعلقا بما بعده على غير جهة الاضافة

يعني ان المعنى بالمشبه بالمضاف ان يكون الداخل عليه لا ضغفا

باسم آخر على غير جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف لشبهه

به في الارتباط لان المضاف اليه مربوط بالمضاف على جهة

الاضافة اعلم ان الفرق بين لا هذه وبين لا بمعنى ليس ان

هذه لنفي الماهية وتلك لنفي فرد منها مثلا اذا قيل لا رجل في

الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز ان يكون

فيها واحد ولا اثنان ولا ثلثة ولا غيرها واذا قيل لا رجل في الدار

كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز ان يكون واحد

غيره او اثنان او ثلثة او اكثر والحاصل ان الواحد المنفي وان

كان غير معين لفظا وقصدا لكنه في نفسه معين فيجوز

ان يكون في الدار غيره وكأنهما ان لا ينبغي رجوعها واجاب اصحاب

المذهب الاول بانه انما سوغه الشعر والضرورة والاختيار ما

الينا رجوعها لما ذكرنا من استغنائهم بما عن لا في المفرد وضعف

هذا الجواب ظاهر والحق انه شاذ لا يعول عليه كذا في الشرح الكبير

فهو في المعنى نكرة يريد انه وان كان ظاهره التعريف والمراد به

التنكير اى ولا مثل اني حسن لها فلا عاملة في مثل لانها لا تعمل

بالاضافة وان اضيفت الى المعارف لنفي غلبتها في الابهام قوله

او بالله اى او والجر لفظة بالله اى اسم لا محذوفا للدلالة يعني يجوز

حذف المنفي بلا اذا علم بقرينة لفظية او معنوية مثاله ان ترى

شخصا يخاف امرا فتقول له لا عليك اى لا خوف عليك او لا بأس

عليك او لا شيء عليك على قدر ما يقتضيه المعنى في ذلك الحال

ما هذا بشرا قال القاضي البيضاوي لان هذا الجماد غير معهود

للبشر وهو على لغة الحجازيين في اعمال ما عمل ليس لمشاركتهما في

نفي الحال وقرئ بشر بالرفع وما هن امهاتهم وعن عاصم امهاتهم

بالرفع على لغة تميم وقرئ بالهاتهم وهو ايضا على لغة من ينصب

وما الدهر الا منجنونا باهله فنارة يرفعهم واخرى يخفضهم

اقول لما ابتداء بالمرفوعات والرفع هو الضمة والضمة من الواو

والواو من ابتداء الفم كان ينبغي ان يتلوا المرفوعات بالمجرورات

لان الجر هو الكسر والكسر من الياء والياء من وسط الفم ثم

يتلوا المجرورات بالمنصوبات لان النصب هي الفتحة والفتحة

من الالف والالف من اقصى الحلق وهي نقيضة الواو الا انه

تلى المرفوعات بالمنصوبات لان المنصوب اصل للمجرور لان المجرور

منصوب في المعنى ومفعول وقدم المنصوب في اللفظ على المجرور

لان المجرور منصوب متناول والمتناول فرع على ما يبر نهيا الى

اللفظ والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اذ لو اريد

لا نجر به كما في ضارب زيد يعني لها غير مرادة ولهذا لا يظهر

اثرها وهو الجر وعلم من ذلك ان مراده بقوله مرادا ان يظهر اثر

ذلك الحرف المقدر فيما بعده او ما يقوم مقامه وكذلك ما ليس

فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها

من النون للتثنية او الجمع الموذن بانفصال الاسم عما بعده يرد

انه لا يجوز الجمع بين هذه الاشياء وبين الاضافة لان الاضافة

تدل على الاتصال وتمام الاسم الاول وهذه الاشياء تدل على

الانفصال لانها دليل على تمام ما هي فيه لمصارع مصرفاتها وان

كانت صفة لكنها ليست بمضافة الى معمولها اذا كوكب الخرقاء

لاح بسحرة قال الشريف الجرجاني رضي الله عنه وارضاه في شرح

المفتاح نسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس

الشتاء بتفريقها قطنها في قربها ينعزل لها في زمان طلوعه

الذي هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص

الكامل وفيه لطف اذا قال قد بي قلت بالله حلفة فيه اشتهارا

احدهما ان الاناء للضيف وقد اضافة الى الضيف لملابسته

اياه في شربة منه ففي جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الملكي مبالغة في اكرام الضيف ولطف والثاني ان ذا يبغي الصاحب
واريد به اللبن واضيف الى الاناء لملابسته اياه بكونه فيه فهذه
ايضا اضافة لادنى ملابسة تامل لكون وضعها لافادة الخصوصية
نحو غلام زيد فان غلاما نكرة شايعة فاذا اضفته الى زيد عينته
واوضحته غاية الايضاح حتى صار معرفة كغير المغضوب عليهم
فانه صفة للذين انعمت عليهم لانه ليس للمنعم عليهم ضد غير المغضوب
عليهم والحاصل انه اضيف الى ما له ضد واحد وهو المنعم عليهم
فيتعين تعين الحركة من غير السكون في نحو مررت بالمتحرك بخلاف
الساكن لانه يزول ذلك الابهام لان ضد الساكن هو المتحرك بخلاف
غلام رجل لانك اذا قلت غلام كان شايعا فاذا قلت غلام رجل
فقد خصصته وازلت عنه بعض الشياع والحاصل ان معنى غلام
رجل غلام من الغلمان لرجل من الرجال ومعنى تقليل الاشتراك فيه

انه ليس غلام امراة بخلاف ما اذا كان المضاف اليه معرفة مثل
غلام زيد فان غلاما فيه صار معرفة باعتبار اضافته الى زيد
فمعنى غلام زيد غلام معين لشخص معين وهو زيد ومعنى غلام
لزيد غلام من الغلمان لشخص معين وهو زيد ولا يلزم مما
ذكر اي من كون الاعداد نفس المعدودات اجازة ذلك يعني
دخول لام التعريف في المضاف نحو جائلة الوشاح هو ما ينسج
من اديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشد المرءة بين عاتقيها
وكشحيها اذ الى التنوين فقد حذف للام يعني ان التنوين قد زال
لاجل الالف واللام فلم يكن الاضافة مفيدة تخفيفا فلذلك
امتنع واما قولهم هم الامرون الخير اي بالخير فحذف الجار
وهذا ايراد فانه قد جمع بين النون والضمير المنفصل واجاب
بقوله فشاذ لا يقاس عليه ولذلك لا يجوز في سعة الكلام
فلا يقال الضاربوك لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون والضمير

المتصل وتعذر ذلك اذ كيف يكون الشئ تبعا غير تبع من جهة
واجيب تقديم التابع على المتبوع وهو عكس حقيقتها ولذلك
امتنع تقديم الصفة على الموصوف يصلح صفة للمسجد لانهم يقولون
المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء
والتحقيق ان هذه الامثلة يذكر على سبيل الايراد على قولهم
لا يضاف الموصوف الى صفته لان المسجد هو الموصوف بكونه
جامعا والصلوة بكونه اولى والبقلة بكونها حمقاء لانها تنبت
على مجارى السيول فتقلعها فاجاب بانه على حذف المضاف اليه
فالمسجد مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع والوقت
الذى اضيف اليه المسجد محذوف فالجامع ليس صفة للمسجد وكذا
الاولى ليس صفة للصلوة بل للمضاف اليه لها وهو الساعة والتقدير
صلوة الساعة الاولى وكذا بقلة الحمقاء تقديره بقلة الحبه
الحمقاء اذ اصله والمؤمن من الطير العايدات فلما حذف الموصوف بقى

والمؤمن من العايدات والعايدات اعم من الطير تبينها بالطير فالطير
بعد العايدات عطف بيان لها والمكون من هو الله تعالى من الامن
وهو ضد الخوف والعايدات حمام مكة التى تعود بالبيت اى
تلجا اليه فيؤمنها الله تعالى اذ هو من باب اضافة الشئ الى
نفسه قال المصنف لان الاضافة لم تات الا لتخصيص او
توضيح فاذا اضفت الاسم الى مثله كنت كاتك او ضحكة بنفسه
او خصصته بنفسه وهو غير مستقيم كما مر فى المنادى وهو
ان الاصل عند الاكثرين الفتح فيما كان على حرف واحد كالكاف
فى ضربتك اى مرادى ان اموت قبلهم يعنى كنت اهوى حتفهم
بعدى وسبقوا اهواى فما توافقنا لقوله تعالى اذا جاء
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وقد جاء سكونها بعد الالف وذلك لان الالف فيها زيادة
مدة فيقوم مقام الحركة وقوله اجراء للوصل مجرى الوقف عبارة

القاضي البيضاوي في تفسيره حيث قال وقرئ نافع محياي باسكان
الياء اجراءً للوصل مجرى الوقف بقلب الواو فيهما ياء لسبق
احديهما بالسكون ثم ادغمهم تاء وقولوا البيت الذي انشده المبرد على
هذا وهو قد راحلت ذا الجحاز ولا اري وانتي ما لك ذو الجحاز
بداً وقالوا افتعم بايائه وذو الجحاز موضع بعينه كان لهم فيه سوق
في الجاهلية كذا في الصحاح قال الزمخشري في المفصل وقد جاء
المبرد ابتي واختي وانشد وابتي ما لك ذو الجحاز نبداً وصحة
محمله على الجمع في قوله وقد بيننا بالايبنا تدفع ذلك تم كلامه اقول
يريد ان الياء المدغمة في قوله وابتي كما يحتمل ان يكون لام الكلمة
يحتمل ان يكون للجمع وقد عرفت ان الاحتمال لا يكون حجة فيما
يتنازع فيه وقال المحقق الفاضل ابن الحاجب في شرح هذا
الموضع في الايضاح وقال المبرد يجوز ان تقول اختي وابتي
في الاحوال الثلث ولو صح له النقل لكان له وجه ولكن ما استدل

به ضعيف لاحتمال ان يكون جمعا وما يستدل به ويجعل اصلا فانما
يدل اذا كان غير محتمل لغير ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا
على القواعد المستقرة واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد اولى
وهو معنى قوله وصحة محمله على الجمع في قوله وقد بيننا بالايبنا
يدفع ذلك يعني اذا كان اب يجمع على ابين فمن المحتمل ان يكون قوله
ابتي اراد به وابين ثم حذف النون للاضافة فاجتمعت الياء اليتي
للاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها واذا احتمل ذلك وصح كان جاريا
على القاعدة المستقرة في مثلها فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك
مما لم يثبت واما الابيات التي ذكرها الشارح الفاضل في
هذا المقام فانا تركنا شرح معانيها اعتمادا على ذكاء طبيعتك
الوقادة وصفاء قريحتك النقادة ربنا اتنا من لدنك رحمة
وهيئ لنا من امرنا رشدا لما مر من كونه وصله الى ما بعده
وهو المضاف اليه فلو قطعت لخرجت عن وضعها قيل واعلم ان

الدّليل المذكور يقتضي ان لا يضاف الى غيرها فيه معنى الجنس فلا فائدة
ح في التخصيص بالمضمر احتراز من مثل ضربت زيدا قائما والحق انّ
قوله مطلقا غير محتاج اليه لانطباق الحدّ على المحدود بدونه لانّ
الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون باعرابا سابقه
ولانه ليس على جهةٍ واحدةٍ ومن ثمّ قيل لم ما ذكر دفعا لتوهم منوهم
انه داخل في التوابع غالبا يريد انّ هذا هو الغالب في مجيء الصّفة
وهو في النكرات اى اذا كان المتبوع نكرة وهو في المعارف
اى اذا كان المتبوع معرفة اعلم انّ التخصيص والتوضيح كلاهما
تقليل الاشتراك لكن التخصيص بالنسبة الى الاشتراك الحاصل
في معنى اللفظ والتوضيح بالنسبة الى الاشتراك الحاصل في
اللفظ فقط نحو بسم الله الرحمن الرحيم ونحو جائني زيد الفاضل
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ونحو جائني عمرو الفاسق تأمل
تقديره بمذق مقول عنده هذا القول فالجملة الاستفهامية

في التقدير مفعول للقول والقول هو الصفة وهو خبر الاستفهام
فيه هو مفعول ثان لوجدت يعني انّ الجملة وهي قوله اخبر نفسه
طلبيّة مع انه أوقعه مفعولا ثانيا لوجدت فقد اوقع الطلب
موقع خبر المبتداء وثانيه ايضا مثل ذلك اى وجدتهم مقولا
فيهم هذا القول اى اذا جرّبتهم وجربتهم ابغضتهم والمثل يضرب
في ذم الناس وسوء معاشرتهم دون المعرفة اى يوصف النكرة
بالجمل دون المعرفة لانّ الجملة نكرة فلا يقع صفة لحصول الربط
بينهما فيحصل عند الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة
ويحصل له تخصيص لكونهما معربين من جهةٍ واحدةٍ لانه يعرب
من الجهة التي اعرب بها متبوعه ثم يوجب اعرابه بمثله لاتحادهما
في المعنى فقصد الى موافقتها في ذلك لتوافقهما في قصد
المعنى المراد اذ المتكلم يعني انا اى اعرف من الصفة يعني انّ المراد
بكونه اخص ان يكون اعرف بحسب درجات التعريف لانّ الموصوف

هو المقصود بالنسبة فلو جعل ناقص من الصفة لزم ان يكون
الصفة التي هي في حكم الفضل اعرف مما هو المقصود بالنسبة
او للضرورة اى يترك التاكيد بالمنفصل لضرورة الشعر قلنا اذا
اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا قال بعض المحققين
الفتح في هذا العطف على مراتب فالاقبح العطف على المستتر نحو
اذهب وزيد والقبيح ذهبت وزيد والمنحرف عن الفتح قليلا ذهبا
وزيد ثم قال قوله في البيت وزهر عطف على الضمير المستكن في
اقبلت من غير تاكيد وهو على ما ذكرنا في الدرجة العليا من القبح
ثم قال النهادى ان يمشي بين اثنين متعمدا عليهما من ضعفه
وتمايله والملا هو الصحراء والتعسف سيرك في غير طريق يقول هؤلاء
النسوة يمشين مشي نعاج الوحش في الرمل فانهن ينقلن قوائمهن
نقلا بطيئا هذا وعدم المنفصل المجرور اى في كلام العرب وهو جواب
عن سؤال مقدر لا يخفى على الفطن الزكي نشاء لون به والارحام

بالجر عطفا على الضمير المجرور مستضعفة لانه كبعض الكلمة لكون
واو القسم والمعنى وحق الارحام قال الشاعر وهو اعشى همدان اقول
ان اردت الوقوف الاكبر فعليك بالمطولات فانها توصلك الى
المرام نحو جاءني زيد اخوك اعلم انه يشترط في هذا البدل التخارج
صدقا لا في المفهوم فان مدلول اخوك ليس مدلول زيد لغة لان
اخوك يدل على معنى وصفي لا يدل عليه زيد لكنهما صادقان
على ذات واحدة اى بغير البعضية والكلية سواء كان الاول مشتملا
على الثاني نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
او على العكس نحو سلب زيد ثوبه وشمينه به قيل لاشتمال
الاول على الثاني وقيل بالعكس ومما لا يستقيمان على ما عرفت
فالوجه ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وهو اشتمال معنى
الكلام على البدل فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى
الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في

المعنى هو البدل لكون الغلط سببا للابيان به بمعنى ان المبدل غلط
لا البدل ولذا قالوا بدل الغلط بالاضافة دون البدل الغلط
على الوصف قال الفاضل في اللباب وهو اى بدل الغلط لا يقع
في فصيح الكلام بل انما يقع في نوع سبق لسان وفيه نظر وقال
بعض المحققين ان ههنا قسما خامسا اهمله النحويون وهو بدل
الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه واجاب عنه بعض الافاضل
بانه داخل في بدل الاشتمال لانه عبارة عن بدل يلابس المبدل
منه بغير الكلية والجزئية اى بغير ان يكون البدل عينه وجزئه
ويصدق على الفلك في المثال انه يلابس الاول اى القمر بغير الكلية
لانه ليس نفسه وبغير الجزئية لانه ليس جزء القمر بل الامر بالعكس
فتدبر قاصر اي في الدلالة عن غيره من كل الوجوه كالجاب لذلك اى لما فيه
من النقص اختص من الظاهر اى اعرف واقوى في التعريف من
الظاهر اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول حتى يقال ان الاول

اقوى دلالة فيمتنع من حيث ان غير المقصود لا يكون اقوى من المقصود
لانه مغاير له لان البعض ليس الكل وكذلك بدل الاشتمال ليس هو
المبدل منه وبدل الغلط اظهر لكان التارك داخلا عليه لانه
المقصود بالنسبة واذا كان مقصودا بالنسبة كان تقدير العامل
له اولى لان البدل في حكم تكرير العامل كذا في شرح المصنف
في التقدير فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جايز
كما ذكرنا في الضارب زيد لعدم التخفيف الا عند من يجوزه
وهو الفراء فلا يقع عنده فاصلا بين البدل وعطف البيان
لفظا وتخفيف مباحث التوابع كلها على ما ينبغي مذكور في
كتب المعاني او ما فقد فيه سبب الاعراب وهذه ليست بالتي
يفسد بها الحد لان المراد ههنا ما كان على احد هذين الوصفين
وانما يفسد بها الحد اذا كان المراد بها الشك فيجوزون كلا منها
اى كل واحد من اللفظين في بينه يؤتى الحكم في الصحاح الحكم

بالتحريك الحاكم وفي المثل في بيته يؤتى الحكم وحكم ايضا ابو حي من
اليمن قوله مما كان مرفوعا بيان لقوله ما في نحو ضربت باختلاس
قال الامام الجعبري الاختلاس الابنان ببعض الحركة فني الوصل
ويراد فيه اخفاء الحركة وضدها اتمامها ومنه قراءة نافع قبل
همزة قطع وقرئ بها ابن عامر في قوله تعالى لكنا هو الله ربي والاصل
لكن انا نقلت حركة الهمزة الى النون واذغمت النون في النون وقد
جاء اي هو وهي بحذف الواو والياء قال الشاعر اي في حذف واو
هو اظطرارا وقال آخر اي في حذف ياء هي فانها ضمير مجرورة قال
صاحب الكشاف في تفسير قوله تع اياك نعبد واياك نستعين
اياضمير منصوب منفصل واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء
والياء في قولك اياك واياه واياي لبيان الخطاب والغيبة
والتكلم ولا محل لها من الاعراب كما لا محل للكاف في ارائيك وليث
باسماء مضمرة وهو مذهب الاخفش وعليه المحققون وما حكاه

الخليل عن بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين الى اخره فشئ شاذ
لا يعتمد عليه قال المرحوم ونقل الامام الجنبصي مخالف لما قاله
صاحب الكشاف لان الجنبصي قال اللواحق ضمائر مجرورة عند
الاخفش وهذا عند سيبويه اي كون اياضمير اولواحقه حروفا
دالة على ما يراد به الى آخره مذهب سيبويه اذ قد يخلفها اسم
ظاهر يعني ان هذه اللواحق لو لم يكن اسماء مجرورة المحل لم يخلفها
اسم مجرورة بالاضافة فيما رواه الخليل من قول العرب اذا بلغ الرجل
الستين فاياه واياة الشواب بلى والسوءات اقول وهذا مستند
قوي لانه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتين المغني ثم ان
هذا الكلام تضمن وعظا وترغيبا لمن بلغ الستين في ذكر
الموت والاعراض عن الفتنة بالنساء الشواب ومن رواه
بالسين والنساء فقد اصاب لفظا ومعناه النهي عن القبايح
فان اجتنابها مامور به عموما والشيخ باجتنابها احق لان صدورها

منه اقبح ومصطح مربع الثلثة والاثنين ثمانية عشر اقول المسطح هنا
ضرب الاثنين في التسعة والمربع ضرب الثلثة في الثلثة وكل
عدد يضرب في مثله فهو مربع ضربنا الثلاثة في الثلثة فصارت
تسعة ثم ضربنا الاثنين في التسعة فصارت ثمانية عشر
والتحقيق ان المصطح في اصطلاح الحساب هو الحاصل من ضرب
عدد في غيره كخمسة عشر الحاصل من ضرب الثلثة في الخمسة والمربع
وهو الحاصل من ضرب عدد في مثله كالتسعة الحاصلة من
ضرب الثلثة في الثلثة وكل عدد ضرب في نفسه يسمى جذرا
والحاصل من هذا الضرب مربعا والثلثة في مثالنا جذر والتسعة
مربع ثم اذا ضرب المربع في اقل من جذره سمي مصطحا كضرب
التسعة الى الاثنين هنا والاصل فيه الاستتار قال المصنف
نحو زيد قام وهند قامت وليست التاء هذه بضمير فيؤكد
اعتراضا انما هي حرف يدل على ان الفاعل مؤنث لا غير مثلها

في قامت هند والفاعل مستتر لا يظهر ابدا وما يظهر من قولهم
قامت هي ليس هو الضمير المستتر لان هذا ضمير منفصل يؤكد به ذلك
المستتر هذا كلامه والنون الدالة على احد الاربعة من المثنى المذكر
والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وليستا بضميرين اي الالف
والواو في الصفات ليستا بضميرين لانفلا بهما يا في النصب
والجر كقولك رايت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين
ومن تامل في هذا الشرح مباحث المضمرات وعلم معاني الايمان
التي ذكرها الشارح الفاضل فقد فاز بالفتح المعلى فكن على بصيرة
ولا تكن من الغافلين ومنه قول الشاعر وهو الفرزدق سكنت
بالرمح حيازيمه والخيل تجري زيما بيننا لحيازيم جمع الحيزوم
وهو ما حول الصدر والزيم المنفرقة يقول طعنت بالرمح
في صدره والخيل تجري بفرسانها منفرقة فقوله اي منفرقا
تفسير لقوله زيما وهو حال فاينما اي افتمت لا انفك احدو

قصيدة من الحدو وهو سوق الابل يكون واياها مثلا بعدي
انما لم يجعل واو واياها عاطفة لانها اذا كانت عاطفة يلزم عطف
الضمير المنصوب على الضمير المرفوع وهو غير جايز اذ المعطوف
من التوابع وهي كل ثان باعراب سابقه وضمير اياها وبها رجع
الى قصيدة وتعذر الاستتار في الحرف لضعف عمله فلا يمكن
اتصاله بالحرف وطرد اللباب في غير المفرد الغايب اي حمل عليه
غيره في عدم الاتصال واما في لغة بني تميم فهو من باب ناربد
اي من باب كون العامل معنويا لان ما ولا لا يعملان في مذهبهم
فهو مرفوع بما كان قبل دخولهما فانفصاله لكون العامل معنويا
لا لكونه حرفا بنصركم نحن اي ينصرنا اياكم والضمير المنفصل ههنا
نحن بفعل غير قلبي لاتصال اولي ولذلك لم يات في القران
الا متصلا كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو
اراكهم كثيرا لفشلتم وما جاء في الشعر منفصلا فللضرورة يعني انما

المختار في هذه الثلثة وامثالها الانفصال ولكنه ترك واستعمل
الاتصال لان الوزن لم يات الا به هذا وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة لضغمهما هايقرع العظم نابها في الافيد لضغمهما
هو بدل من قوله لضغمة والضمير الاولى في لضغمهما للذيب
والضبع والثاني للضغمة وهي مصدر ومنها اشتق الضيغم
ونابها اي ناب الضغمة والاضافة للملابسة كانه يقول لكثرة
ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي ان يعضني سبعان نابا هما
يضر بان العظم ويقرعانه او لقصور هذه الافعال الناقصة
عن اتصال ضميرين بها على حد انصافهما بالفعل التام ليت
هذا الليل شهر الا نرى فيه عريبا بالعين المهملة اي احدا
يريد ليس فيه غيري وغير اخ احد وهو استثناء بنفسه كما
قال الا اللات وعليه استعمال الفصحاء ومنه الوارد في الحديث
اي ومن الوارد منه في النثر قول النبي عليه السلام لعايشة

رضى الله عنها ان تكونيها لم يقل ان تكوني اياها ان يكنه والا يكنه
لم يقل عليه السلام ان لم تكن اياه قال صاحب المفتبس وفي ربيع
الابرار قال ابو الحسن بن فضال النحوي واخوان حسبتهم دروعا
فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن
في فوادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن
ودادي كعديد الطيس الطيس هو الكثير من الرمل والماء وغيرهما
ويقال طيسل واللام مزيدة كذا في المفتبس وقوله اذ ذهب
القوم الكرام ليسي من الضرورات لانه استثناء ولو لم يكن
استثناء لكان الاتصال اولى من الانفصال كما تقرر وهو
مجرور في الاول منصوب في الثاني وبالجملة ان لو لا مع المضمر
في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر في هذه
اللغة حرف نصب هذا واما تحقيق معاني الابيات فهو
مذكور في شروح المفصل للحفظ وعن دخول الكسرة عليكه اي

على الماضي فلا يجوز حذفها بحال وقول المصنف لا تمة في الماضي
ليس على اطلاقه بل كان ينبغي ان يقيد ويقول عريا عن نون
ضمير جماعة النساء كما قيد في المضارع بقوله عريا عن نون
الاعراب اذ قد يحذفون نون الوقاية استغناء عنها بنون
الجمع او الضرورة وهو كثير تشبيها لها بالفعل من الوجه الذي
شبهت به في العمل في قراءة نافع لدني عذرا بتخفيف النون
وضم الدال وفي تفسير القاضي وقرء نافع وحده من لدني بتخريك
النون وضم الدال والاكتفاء به عن نون الدعامة وابو بكر
عن عاصم لدني بتحريك النون واسكان الدال واسكان الضاد من
عضد لالحاقها باخواتها لانها منها وافقد بعض مالي ويروى
جل مالي للمحافظة على السكون وكونها على حرفين قال المصنف
اما من وعن فلكونهما على حرفين مبنيين على السكون فحوفظ
على بنائهما ان يدخلهما الكسر كما حوفظ على الفعل ان يدخله

الكسر وقد وقط مثلهما في كونهما على حرفين وان كانتا اسمين
وفي الحديث غير الدجال اخوفني عليكم اى كما اخاف على امتي
من الدجال اخاف على امتي من غير الدجال والخوف في هذه
الصورة اشد وكنت انت الرقيب عليهم وانت على كل شيء
شهيد لا يخفى عليك انه لا يلتبس الخبر بالصفة في قوله تعالى
كنت انت الرقيب عليهم فكيف يفصل بين الصفة والخبر
لامتناع وصف الضمير اللهم الا ان يقال لما حصل في المظهر
حملوا المضمر عليه لانه كناية عنه فاللبس في بعض المواضع
كاف قال العلامة في المفصل ويتوسط بينهما ليوذن
من اول امره بانه خبر لا نعت مثل زيد هو المنطلق وليفيد
ضربا من التوكيد يعني نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب
لان الضمير لا يوصف فلا يحتمل الوصفية هذا وعماد اعطف
على فصلا اى ويسمى عمادا عند الكوفيين لانه يعتمد عليه

في عدم الالتباس قال المصنف في ايضاح المفصل وتسمية
اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم
معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل
كان تسميتها فصلا احرى من تسمية الكوفيين لها عمادا
نظرا الى ان السامع او المتكلم او هما جميعا يعتمدان بها على الفصل
بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي الى معناها
فكانت تسمية البصريين اظهر لحصول اللبس حينئذ اى حين
اذا كان معرفة لانه اذا كان الخبر نكرة لم يقع لبس لان المبتدأ
معرفة والمعرفة لا يوصف بالنكرة بانه تاكيد لما قبله فيكون
له محل من الاعراب قوله اذ ذاك اى لزوم اختلاف التابع
باختلاف المتبوع او قع في النفس كثير فالداعي الى طلب علمه
وقد عرفت ان المفرد الغايب اشد ابهاما من غيره ويؤنث
على ارادة القصة اى ويكون مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث

فكانهم قصدوا الى المناسبة والا فالمعنى سواء مذكرا كان
او مؤنثا هذا والحاصل ان ضمير الشان قد يعرض له سبب تفخيم
تأنيثه باعتبار القصة لا على سبيل اللزوم بل على سبيل
الاختيار ومراعاة الاولى ان من يدخل الكنيسة يوما فانه
لو لم يحكم ههنا بالحذف وان التقدير انه من يدخل يلزم
بطلان صدرية من يدخول ان عليه فجوز الاضمار على ضعف
في المنصوب خاصة اقتصارا على مورد الشعر قوله لانه
حذف تعليل لضعف حذفه لضمير مراد لا دليل عليه ولانه انما
يؤتى بهذا الضمير لقصد الابهام فلو حذف لزال هذا الغرض
وآخر دعويهم اى وآخر دعاءهم ان الحمد لله رب العالمين اى
ان يقولوا ذلك ولعل المعنى انهم اذا دخلوا الجنة وعاينوا عظمة
الله وكبرياءه مجدوه ونعتوه بنعوت الجلال ثم حياهم
الملائكة بالسلامة عن الافات والفوز باصناف الكرامات

او الله تعالى فحمدوه واثنوا عليه بصفات الاكرام وان هي
المخففة من الثقيلة وقد قرئ بها وبنصب الحمد كذا في
تفسير القاضي عليه الرحمة والرضوان وعن بعضهم انه
معرب قال الشيخ ابن الحاجب وقال بعض الناس ان المثنى
معرب وذلك انه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب
ان يكون معربا قياسا على سائر المثنيات واجيب عن ذلك
بوجه احدها ان الدليل قايم على وجوب البناء فيها كلها فوجب
الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل هذا مشكل ووجهه ان يقول
لو كانت على قياس المثنى لوجب ان يكون الفها منقلبة
كما تنقلب الف عصا ورحا ولما لم تنقلب دل على انها صيغة
موضوعة للمشار اليه المرفوع تارة والمنصوب اخرى كما
وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع ولكن
لما كان ثم تغييرا لجميع الصيغة وضح امره ولما كان ههنا

تغييرًا لبعض الصيغة اشكل امره ولا فرق في التخفيف في تغيير الصيغة
بين ان يكون تغييرًا للجميع او تغييرًا لبعض اوجه الاخر انها
يشدد نونها ولو كانت نون التثنية لم يشدد نونها اذ لا
يجوز ان يقال ينى رجلان رجلان بالتشديد هذا كله على لغة
من قال هذان ينى الرفع وهذين ينى النصب والجر وقد جاء هذا
مطلقا اى في الاحوال كلها فلا اشكال فيه حينئذٍ اذ هو على
هذا القول مبنى بالاتفاق وقد يقع البعيد موضع القريب
اعلم انه قد ينوب ذو البعد عن ذى القرب لعظمة المشير
او المشار اليه وذو القرب عن ذى البعد لحكاية الحال وقد
يتعاقبان مشارًا بهما الى ما ولياه فمن نيابة ذى البعد عن
ذى القرب لعظمة المشير قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى
ومن نيابته عنه لعظمة المشار اليه قوله تعالى ذلكم الله ربى
ومنه قول امرأة العزيز مشيرةً الى يوسف عليه السلام فذلكن

الذى لمتننى فيه بعد ان اشارت اليه النسوة بهذا اذ قلن ما هذا بشرا ان هذا
واحد الا ان مرئى يوسف عليه السلام عند امرأة العزيز كان اعظم من
مرآه عند النسوة فاشارت اليه بما يشار به الى البعيد اعظامًا واجلالًا
ومن نيابة ذى القرب عن ذى البعد لحكاية الحال قوله تعالى كلا انه
هؤلاء وهؤلاء وقوله تع فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته
وهذا من عدوه واما تعاقب ذى القرب وذى البعد على اثرها الاشارة
اليه فكقوله تع متصلا بقصة عيسى عليه السلام ذلك نتلوه عليك
من الايات والذكر الحكيم ثم قال ان هذا لهو القصص الحق ومنه قوله
تع لهم ما يشاؤن عند ربهم ذلك جزاء المحسنين وقوله وعندهم قاصرات
الطرف اتراب هذا ما توعدون ليوم الحساب ومنه ان فى ذلك لذكرى
وان فى هذا لبلاغا هذا تحقيق شريف وتدقيق ظريف على ما يشهد
به اصحاب العقل ومع اللام للبعيد فيقال هنالك قال الكوفيون
اللام فى هنالك وذلك للدلالة على ان اسم الاشارة ليس بمضاف

لقيام الفصل وهذا منقوض بما ليس فيه اللام نحو ذاك وهنالك كقوله
تعالى في سورة الاحزاب هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا
حينئذ نوار اسم امراة وهو فاعل حينئذ غير منصرف للعلمية والتانيث
ولان هنا حينئذ وبدا الذى كانت نوار حينئذ اقول وبالله التوفيق
هنا في هذا البيت اشارة الى وقت وهو منصوب على الظرفية وحينئذ
في موضع رفع بالابتداء والخبر الظرف وهذا احد المواضع المخبر فيها عن الفعل
مؤ لا بمصدر وزعم بعض المتاخرين ان هنا اسم لان والتقدير ليس
ذلك الوقت وقت حينئذ اى وقت حنان وليس ما زعم صحيحا لان هذا
الاستعمال مخالف لاستعمال لات الملحقة بليس ولاستعمال هنا فان
لات انما يكون اسمها الحين محذوفا كقوله تعالى ولات حين مناص اى
وليس الحين حين مناص وهنا بخلاف ذلك فلا يكون اسم لات وايضا
فان هنا لا يفارق الظرفية الا بدخول من او الى عليها وارتفاعه على
ان يكون اسم لات مناف لذلك فلا يصح فليتامل في هذا المقام فانه

من مزال الاقدام حيث واذ واذا قال الله تعالى ومن حيث خرجت
واذنا اذن ربكم واذا قيل لهم اركعوا وليست بموصولات في الاصطلاح
لكونها مستغنية عن عايد لما مر في الصفة من وجوب كون مضمون
الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجملة الانشائية
والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واللذ بسكون الذال
مع حذف الياء وفيهما ما في هنان اى الكلام في المثنى فيمن قال اللذان
واللذين واللنان واللنين في اللغة الفصيحة كالكلام في هذين
وهذان في الاعراب والبناء على ما عرف وبالجملة ان من قال اللذون
رفعا واللزين جرا ونصبا قال في اللاء اذا اريد به ما يراد باللذين
اللاؤن رفعا واللائين جرا ونصبا ومن قال الذين مطلقا قال
اللائين مطلقا وقيل اللاؤن في الرفع واللائين في الجر والنصب
لغة هذيل كالسماء وما بناها في تفسير القاضي وانما اوثرت
على من لارادة معنى الوصفية كانه قيل والشيء القادر الذى بناها ويل

على وجوده كما قدرته بناءها ولذلك فرد ذكره وكنا الكلام في قوله
والارض وما طحيها ونفس وما سويها وقد جاء ذات بمعنى التي وذوات
بمعنى اللواتي مضموضتين قال المرحوم وحكى ابن درستويه في الارشاد
عن ان من طيئ يقولون جائني ذو يقوم ورايت ذا يقوم ومررت بذي
يقوم وحكى مثل ذلك ابن جني ومنهم من يقول رايت ذات فعلت
وذوات فعلن بمعنى التي فعلت واللواتي فعلن وعن المازني ان الالف
واللام في الصفة من الحروف اقول زعم المازني ان الالف واللام
للتعريف وان الضمائر عائدة الى موصوفة محذوفة وهذا ضعيف
لان ذلك لو جاز مع الالف واللام لجاز مع التنكير اذ لا فرق بين تقدير
الموصوف منكرا او تقديره معرفا بل ذلك مع التنكير اولى لان حذف
المنكر اكثر من حذف المعرف ولان اعمال النكرة اولى من اعمال المعرفة
اذ النكرة اشبه بالفعل من المعرفة بيبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
وكقوله تع وآمنوا بما انزلت مصدقا لما معكم ويعلم ما تسرون

وما يعلنون ومما جاء بوجهين قوله تعالى وما عملته ايديهم وفيها
ما تشتهيه الانفس وقرأ ابو بكر بالحذف فيهما ووافقه يعقوب في
تشتهي ابن كثير وابو عمرو وحمزة والكسائي كون الضمير حالا اي
يلزم من الثاني اضمار الحال والاضمار انما يسوغ فيما يسوغ تفسيره
كما تلك بيمينك يا موسى ونحو ومن اصدق من الله حديثا
لتعذر عمل الصلة اي لا يكون ما الا مبتدأ لتعذر ان يعمل الصلة
فيما قبل الموصول او يعمل جزء من الخبر في المبتدأ اعلم ان لسيبويه
قولين احدهما ان ذا بمعنى الذي فما ذا صنعته معناه اي شيء
الذي صنعته والاخر ان ما ذا بمنزلة كلمة واحدة ومعناه اي
شيء صنعته خلافا للكوفيين فان ذا عندهم اسم اشارة بمعنى
الذي ولم يشترطوا تقدم ما عليه بل كل اسم اشارة عندهم يجيء
بمعنى الموصول ويقدرون قوله تع وما تلك بيمينك يا موسى
بقولهم ما التي بيمينك قال صاحب المفتبس وبيانه اوضح في

الكشاف فى ماذا اراد الله بهذا ما ذا فيه وجهان ان يكون ذا اسما
موصولا بمعنى الذى فيكون كلمتين وان يكون ذا مركبة مع ما مجعولتين
اسما واحدا فيكون كلمة واحدة فهو على الوجه الاول مرفوع المحل
على الابتداء وخبره ذا مع صلته وعلى الثانى منصوب المحل فى حكم
ما وحده لو قلت ما اراد الله والاصوب فى جوابه ان يجئ على الاول
مرفوعا ليطابق الجواب السؤال وعلى الثانى ايضا منصوبا كذلك
وجوز واعكس ذلك كما تقول فى جواب من قال ماذا رأيت خيرا اى
المرئى خير وفى جواب ماذا الذى رأيت خيرا اى رأيت خيرا وقل العفو
بالرفع والنصب مبنى على التقديرين فاعرفه هذا كلامه ليكون
مطابقا للسؤال اذ لو نصب لنصب بفعل فيكون الجملة فى الجواب
فعلية وفى السؤال اسمية فلا يطابقان وبناؤها اى بناء
اسماء الافعال لكونها واقعة موقع الفعل اعلم ان هذه الاسماء
قد يؤتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الأسماء موضع

الافعال ويسدون بها مسدها ولنوع من المبالغة والتوكيد
لا يكون فى لفظ الفعل فاذا قلت رويد فانه ايقع مقام امهل
واستوى فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا
نوع من الاختصار كما لا يخفى قال الشيخ عبد القاهر اسماء الافعال
ليست بافعال حقيقة لانها لا اشتقاق فيها كضرب من الضرب
وليست ايضا باسماء على الاطلاق لان معناها الفعل فلم تشرف
تشرف الاسماء ولا تصرف الافعال فصار حكمها حكم الحروف
فبنيت لوقوعها موقع ما لا اصل له فى الاعراب وهو الامر
والماضى وحكى عن بعض السلف انه قال ينبغى ان لا يعتقد
فى اسماء الافعال انها تدل على ما يدل عليه الافعال بل مدلولها
الفاظ الافعال ثم مدلول الفاظ الافعال ما عرف من معانيها
وتلك المعانى هى الحركات والسكنات وهو اقرب الى التحقيق
لانها لو كانت دالة على ما دلت عليه الافعال من حدث مقترن

بالزمان لكانت افعالا ولانتقض حد الفعل بها لاستعمالهم
اياها استعمال الاسما واتفاق العلماء عليها انها اسما الافعال
وهذا كلام حسن فاعرفه عند سيبويه اى فعال على انواع
منها ما يكون بمعنى الامر كما مثل وهو قياس من الثلاثي اى مجئ
فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه
وانما كان قياسا فيه لكثرة وروده في كلامهم اى لكثرة مجئ فعال
بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي وهي خساء ذكاء في الصحاح
يقال خساء وذكاء اى فرد او زوج قال الكميت مكارم لا تخصى اذا

نحن لم نقل خساء وذكاء فيما بعد حلالها ومنهم من قال نباء مثل قطام
لتضمنه لام التعريف كما سمى قال المصنف في شرحه وقول من قال ان
قطام مبني لتضمنه تاء التأنيث وفساق كذلك ضعيف لان تضمن
تاء التأنيث لا يوجب بناء كالاسما التي هي مؤنثة ولا تاء تأنيث
فيه كنفس واذن وعين وشبهها ومن قال ان قطام مبني لتضمنه

لام التعريف لم يبعد لما ثبت في امس حيث كان بناؤه لذلك تم
كلامه وتمام تفصيل في اسماء الافعال وتحقيق المباحث فيها
مذكور في المفصل وشروحه وشرح الرضي رحمة الله عليه ففيها
رحمة واسعة وعلى سائر المتقدمين والمتاخرين من المحققين الذين
الذين كان غرضهم تحصيل العلم والدين لا الدنيا كعلماء زماننا وبناؤها

لعدم التركيب الموجب للاعراب فيها وهذا هو الحق لا ريب فيه
ومنهم من يجعلها حروفا على تقدير تضمنها معنى في
الغير كالحروف وهو ضعيف والدليل على اسميتها وجهان احدهما
دلالتها على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان والثاني دخول
التنوين على كثير منها كغاق وحيهل ودراك ونظايرها قال بعض
المتأخرين وهو صاحب الرشاد والاحسن اسقاط لفظ الاسما
لانها وان كانت اسماء لكن الاصطلاح جرى على تلقيبها بالاصوات
والتعبير عنها بها والمراد بالصوت ههنا نوع من الالفاظ لا

مطلق الصوت كما لا يخفى وهي على ضربين احدهما ما يحكى به صوت
وثانيهما ما يصوّت به البهايم واليهما اشار بالمثال بقوله كغاق
ونخ انتهى كلامه اقول وانما سميت اصواتا وان كان غيرها من
اقسام الكلمات ايضا من جنس الاصوات لكونها في الاصل اصواتا
ساذجة لا كلمات دالة على معان قال ابن جنى رحمه الله ويكانه ثلاثة
اقوال منهم من جعل كلمة واحدة فلم يقف فيه ومنهم من جعل وى كلمة
وكانه اخرى فوقف عندوى وهو مذهبنا ومنهم من قال ويك كلمة
فوقف بالكاف ثم ابتدئ انه لا يفلح الكافرون وهو مذهب ابي
الحسن ثم قال مذهب الكوفيين ان الكاف متصلة بوى وان
فيه للتعليل تقديره لانه لا يفلح قال صاحب المفتبس فان قيل كيف
يجوز التعجب على الله وهو لا يخفى عليه شئ قيل له هنا مجاز والمراد تعجب
العباد اى هم مستحقون لان يتعجب منهم وحكى سيبويه عن الخليل
ويونس ان وى مفصولة عن الكاف في الكتابة فاعرفه وشعر بعز

في المقتبس يجوز ان يكون اشتقاقه من قولهم شعر الكلب اذا رفع احدى
رجليه فباعدها عن الاخرى وبغر من قولهم بغر الرجل اذا شرب فلم
يروكانه عطش لا روى بعده فجعل عبارة عن التفرق الذى لا اجتماع
بعده قال الاصمعى البغر بالتحريك عطش يأخذ الابل فيشرب ولا
يروى وتمرض عنه فتموت والفعل منه مكسور العين وتمام التخيير
والتفصيل على ما ينبغى مذكور في المطولات فلذلك سكتنا عن
القيل والقال فتامل وتبصر ولا تكن من الغافلين وبناء كم في
الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والحاصل انه انما
بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام والخبرية لم توجد فيه
هذه العلة وانما بنى الحاقا لها بالاستفهامية لكونها مثلها ولكونها
على وضع الحروف في المقتبس الكناية ذكر مجمل وارادة مفصل
والكناية من كنى اذا ستر وفي معناه كى وكم وكن وكن والياء
فيه عوض عن حرف التضعيف ويقال لها النودية كان النبى

صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفرا ودّى بغيره ذكره جار الله قال
الشيخ عبد القاهر بنيت كم الاستفهامية لتضمنها يعني الهمزة
واما الخبرية فلمشابهتها الاستفهامية لفظا ولان لها صدر
الكلام ولانها نقيضة رب ورب حرف مبني ولها صدر الكلام
لانها للتقليل وهي كالنفي وللنفي صدر الكلام وكذا عطف على كم في
قوله وبناء كم اي وبناء كذا الكون اصله ذا لانه اسم اشارة واسماء
الاشارة مبنية على ما تقدم واما تقريب معناها فاذا قلت
عندي كذا درهما فقد قال عبد القاهر عندي كالعدد درهما
قال بعض المحققين ان الكاف وذا سلب عنهما التشبيه والاشارة
بعد التركيب كما في كاي سلب عنهما المعنى الاصلي وصارا اسما كنى به
عن عدد مبهم ولذلك استوى فيه المذكر والمؤنث فلم يقولوا
كذه مثلا لاجرائهما مجرى ليكنّ عنهما من الجملة اي مما كنايات عن
الجملة والجمل من حيث هي مبنية فيكون القائم مقامها مبنيا

قال صاحب المفتبس ويقال العلة في بنائهما ان التركيب لزمهما اشبها
ولم يجز هذا الابهام في قبيل الاسماء مخالفا وخرجا عن منهاج هذا النوع
فاشبها المبنيّ الاصل في المخالفة فبنيا ومثل هذه العلة مذكور
للشيخ رحمه الله في باب الغايات واما بناء مما على الفتح فلان في
تكرير مما معنى التركيب لخمسة عشر ثم قال مسئلة اذا قال لفلان
علي كذا درهما لزمه عند الشافعي درهم واحد وفي كذا درهما
وعند ابي حنيفة رحمه الله في الاول احد عشر وفي الثاني احد وعشرون
والنصب بالجر اخف اي ولكون النصب اخف من اخويها و
بالجملة انه خص النصب للاستفهامية لان الاستفهام
يطلب الفعل ويقتضيه والفعل ينصب والجر ليس من اعماله
والجر بتقدير من وابقاء عملها وهو مذهب الخليل وسيبويه
والجماعة وزعم ابن بابشاذ انه ليس مذهب المحققين وقوله
فاسد واضمار حرف الجر نص من كلامهم الا الزجاج وحده اذ حكى

عنه انه كان يحفض هنا بكم ولا يحذف شيئا باضافتها اليه على
الاكثر كما ميز ما حملت عليه وعن الكوفيين ان جره بمن المقدرة
اقول لا سبيل الى ذلك كما لا سبيل اليه فيما حملت عليه ولان الجر
بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه
بلا فصل لان معنى من مراد واستعمالها سايغ مع الاتصال والانفصال
فلو كان عملها بعد الحذف جايز البقاء مع الاتصال لكان جايز البقاء
مع الانفصال في النثر والنظم وفي كون الواقع بخلاف ذلك
دلالة على ان الجر بالاضافة لا بمن مقدرة الاستفهامية الا
والجرية لحملها على اختها لمماثلتها في اللفظ وتحقيق هذا المقام
على ما ينبغي ان يقال اداة الاستفهام منبهة للمستفهم
وموذنة بحاجة المستفهم الى ابداء ما عنده فنزلت تمام
حيزها منزلة حرف النداء من المنادى في استحقاق التقدم
فلذلك امتنع تاخيرها والتزم تصديرها ولا فرق في ذلك بين

كم وغيرها فلذلك وجب رفع صاحب الضمير في نحو زيد كم ضربته
كما وجب في نحو زيد اين لقيته وبشرطي رايته والجرية جارية
مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير فلذلك لا يجوز
في نحو زيد كم درهم اعطيته الا الرفع وهي ايضا مساوية لها
في وجوب البناء لشباهتهما في مشابهة الحرف وضعا وايهاما
وينفرد الاستفهامية بتضمن معنى حرف الاستفهام والجرية
بمناسبة رب ان قصد بها التكثير وبمقابلتها ان قصد
بها التقليل وهو الغالب على رب والشايع الفاضل نظرا الى
هذا الغالب الاعم الاكثر فلذلك قال وعلى رب نقيضتها
تامل وهو يهدي السبيل وبناؤها لاحتياجها الى المضاف
اليه المنوي كاحتياج الحرف الى غيره قال الشيخ ابن الحاجب
علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى
المضاف اليه والفرق بينها اذا اعربت وبينها اذا بنيت

والحذف في الحالين انهكني البناء متضمن للمحذوف تضمن اين لحرف
الاستفهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا مرادا لفظه في
نفسه لا على معنى ان شيئا يتضمنه فهو كالظروف في مثل قولك
خرجت يوم الجمعة في ان الحرف محذوف لا متضمن له والا
وجب البناء وهو معرب باتفاق فلما جاءت هذه الظروف على
الوجهين قدر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية هذا
كلامه والتحقيق ان للغايات احوالا ثلثة اضافتها وتنكيرها
منية وهي فيهما معربة وتنكيرها منوية وهي فيها مبنية
لظهور احيانا جواز كالحرف وقد جاء اذ للمستقبل كقوله تع
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اى قد يقع اذ موقع اذ
كما في هذه الاية الكريمة وكقوله تع يوم يجمع الله الرسل فيقول
ماذا اجبتم قالوا لا علم لنا انك انت علام الغيوب اذ قال الله
يا عيسى بن مريم لان اذ هذه بدل من يوم يجمع ويوم يجمع مستقبل

المعنى فتعين كون المبدل منه مثله في الاستقبال وتمام
مباحث اذ واذا مذكورة في المطولات وكتب المعاني والبيان
وحركت النون من اين لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحة
لنقل الضمة والكسرة بعد الياء وبناؤها لتضمنها معنى الاستفهام
وسمعت من المرحوم انه قال والدليل على اسمية كيف ابدال الاسم
منها نحو قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم فقولك اصحيح ام سقيم
بدل من كيف فلولا انها اسم لما ابدلوا منها الاسم او يقال لو كانت
حرفا لما افادت مع الاسم كلاما نحو كيف زيد ولو كانت فعلا
لما وليها الفعل ووليها من غير حاجز كقوله تعالى الم تر كيف
فعل ربك باصحاب الفيل واذا امتنع ان يكون حرفا او فعلا
وجب ان يكون اسما ضرورة انحصار القسمة في ثلثة وحمل
البقية عليه لاتفاقها معه في لفظها ومعناها اى اليكم
في الاكم لا اليناني لا الانا ولدينا في لدانا وعلينا في علانا او

لام التعريف لكونهما دالين على الزمان المعين قال المصنف في
ايضاح المفصل و اما قط فبنيت اما لتضمنها معنى لام التعريف
لان معناها استغراق الزمن الماضي جميعه وهو قول بعض
المتقدمين واما ان يقال لتضمنها معنى المضاف اليه لانه بمعنى
زمن الماضي او يقول ان من لغاتها قط ساكنة وهو موضوعة
وضع الحرف وهذه مشبهة لها من حيث المعنى واللفظ فاجريت
مجراها كما قلناه في لدن بالنسبة الى لد والآن للوقت الحاضر
جميعه كوقت فعل الانشاء حال النطق به او بعضه كقوله تع
فمن يستمع الان يجد له شهابا رصدا وكقوله تعالى الآن
خفف الله عنكم و بناؤها لتضمنه معنى الاشارة فان معنى
قولك افعل الآن افعل في هذا الوقت حيث لا يثنى ولا يجمع
ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان وقيل بنى لتضمن معنى
حرف التعريف والحرف الموجود غير معتد به وضعف هذا القول

بين لان تضمن اسم معنى حرف اختصارا ينبغي زيادة ما لا يفيد
به هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف اذا كان اياه وجعل
الزمخشري سبب بنائه وقوعه في اول احواله بالالف واللام
لان حق الاسم في اول احواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقانه
كقولك مررت برجل فاكرمني الرجل فلما وقع الآن في اول احواله
بالالف واللام خالف الاسماء واشبه الحروف ولعمري لو كان
هذا سبب بناء لبني مثل الان مما وقع في اول احواله بالالف
واللام وايضا لو كانت مخالفة الاسم لسائر الاسماء موجبة
لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء
بوزن او غيره وعدم اعتبار ذلك مجمع عليه فوجب اطراح ما افضى
اليه ومن العجب صدور مثل هذا الكلام من مثله مع انه شيخ
العربية فارس علم الاعراب كثير المطالعات طويل المراجعات و
بناؤه لتضمنه معنى لام التعريف والتحقيق ان يقال اذا قصد

بامس اليوم الذى وليه اليوم الذى انت فيه بناء الحجازيون فى
موضع الرفع والنصب والجر على الكسر لتضمنه معنى الالف واللام
ووافق فيه الحجازيين اكثر التميميين فى موضع النصب والجر
واعربوه فى موضع الرفع غير منصرف للتعريف والعدل عن الالف
واللام فيقولون مضى امس بما فيه وكان ذلك امس واول من
امس ويقول الحجازيون مضيا امس بما فيه وكان ذلك امس واول
من امس فيبنونه فى موضعى النصب والجر ويختلفون فى موضع
الرفع ومن بنى بنى على الكسر ومن سوى بين المجرور والمنصوب بالمرفوع فى الاعراب
ومنع الصرف كما فى البيت الذى ذكره الشارح فتأمل اظفرك الله
لمراضيك وبيسر عليك مباغيك غير ان نطقت فبنى غير على الفتح
وهى فاعلة تمنع لاضافتها الى ان المصدرية ولو رفع لكان هو
الاصل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وهى اسماء
الاشارة والموصولات فان قلت اليس فى المبهم بين تسميته معرفة

وبين تسمية مبهما تناقض لما ان التعريف تبيين والابهام
خلافه قلت انما يلزم التناقض لو كان الامر ان فيه اعنى التعريف
والابهام من جهة واحدة وليس الامر فيما نحن فيه كذلك فان المعنى
من تعريفه انه يشار الى المعرف باللام او ما يقوم مقامها فيتعين
بذلك بل التعريف بالاشارة ابلغ والمعنى من الابهام فيه انه من
حيث اللفظ لا يدل على جنس دون جنس كرجل وفرس ولذلك يوصف
المبهم بالمعرف باللام من اسماء الاجناس اذا اريد رفع ابهامه الواقع
فى جنسه فيقال هذا الرجل وهذا الكتاب فاعرفه واما ابهام
الموصول فيرتفع بصلته ولذلك شرط فيها ان يكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذى تقدم من مكة لمن بلغه ذلك تأمل والله
الموفق قال ابو سعيد السيرافى فى التعريف معلق بمعرفة المخاطب
دون المتكلم وما يعرفه هو ولا يعرفه المخاطب فهو المنكور المصطلح
كقول الرجل لمخاطبه فى دارى رجل وعندى صديق وهو يعرف

الرجل والصديق بعينهما وقد يجوز ان يكون المتكلم ايضا لا يعرفه
كقول الرجل لمخاطبه انا في طلب غلام اشتريه او دار اكتريها ولا
يكون قصده الى شيء بعينه ويجوز ان يكون معلوما عندهما
جميعا نحو الرجل خير من المرءة فالمعرفة يفيد علما جزئيا والنكرة
يفيد علما كليا فتعريف الاسم يقربه الى فهم المخاطب والتنكير يبعده
منه واعلم ان تعرف المضمر من حيث انه انما يضمر بعد جري ذكره
حقيقة او حكما ولا فصل في اللفظي بين ضمير المعرفة والنكرة في
ان كلا منهما معرفة في نحو زيد ضربته واتاني عالم فاكرمته
لان عالما وان كان نكرة في اول كلامك الا انه بالذكر صار معهودا
بينك وبين مخاطبك فحسن اضماره عند ذكره الثاني اذ لا
يتبادر فهمه الا اليه ويندفع مؤنة النكرة اذا عرفه فان
من فقد العلم فقلبه مريض وصوته لاذم ولكنه لا يشعر به اذ حب
الدنيا وشغله بها ابطل احساسه كما ان غلبة الخوف قد يبطل

احساس الم الجرح في الحال وان كان واقعا فاذا خطر الموت عنده
اعياء الدنيا احس بهلاكه وتحسر تحسرا لا ينفعه ذلك وذلك
كاحساس المفيق عن سكره وما اصابه من الجراحات في حالة
السكر والخوف فنعوذ بالله من يوم كشف الغطاء فيه فان
الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا كرجل فرس فانهما موضوعان
لكل فرد من افراد هذين الجنسين على البدل وهي اسم لما ينكر كالطلبة
اسم لما يطلب وهو الحاجة ولها مراتب ايضا بعضها اعم من
بعض كما في قولنا شيء وموجود وجسم وحيوان وانسان ورجل
والحاصل ان النكرة اصل للمعرفة وبعضها انكر من بعض واعم
الاشياء وابهمها شيء لشموله الموجود والمعدوم قال
الله تعالى ان زلزلة الساعة شيء عظيم وليس الواحد بعدد
عند كثير من الحساب والاثنان عند بعضهم قال الشيخ الرضي
ليس الواحد من العدد عند الحساب لان العدد عندهم هو

الزايد على الواحد ومنع بعض الحساب كون الاثنين من العدد
قالوا لان الفرد الاول اى الواحد ليس بعدد فكذا ينبغى ان
يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى
تفسير تم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد وجب
دخول الاثنين لانه زايد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع
للكمية يدخل الواحد والاثنان ليس لاجزائيه حد مشترك الحد
المشترك هو الذى يكون نهاية لبعض الاجزاء وبداية للبعض
كالان فانه نهاية الماضى وبداية المستقبل فيخرج الواحد
والاثنان لانهما ليسا مركبين من الاحاد او غيره كعشرين
الى تسعين لان نحو عشرين ليس بجمع حقيقة كما لا يخفى
لكنه يضاهيه لفظا ومعنى او عطف كاحد وعشرين او تركيب
كاحد عشر اى او معطوف محقق كالمثال الاول او فى حكم المعطوف
كالمثال الثانى مع الامتزاج بما فيه فتحة اى مع امتزاجها

بالاسم الذى فى آخره فتحة بخلاف ثلثة عشر اذ لم يمتزج بما فيه
فتحه للتخفيف مع كونه مركبا اى انما سكن لاستثقال اصل الحركة
على الياء مع ثقل المركب بالتركيب لامكان الاضافة التى هى
اخف وقد جاء منصوبا مفردا قول وهذا نادر شاذ لا يعتد
به كان خصيصيه من التدلدل تحرف يجوز فيه تثنا خنظل
والقياس حنظلتان والتدلدل التحرك وظرف يجوز جراب
يجعل فيه خبزها وما يحتاج اليه وقيل ان تثنين ليس
عددا بل هو من باب اضافة الشئ الى جنسه اى تثنان من
الحنظل فالمراد به المعدود لا العدد والتقدير حنظلتان من
حنظل ولذلك قال الخليل فى قوله تع ثلثة قروء معناه
ثلثة من القروء اى ثلثة اقراء من قروء فتامل وانظر بعين
البصيرة والاعتبار والله يهدى من يشاء الى طريق مستقيم
واجلى على فعلى اسم موضع وهو كرعى لهم معروف ومنه قول

الشاعر باجلى محلة الغرب كذا في الصحاح ومرطى هو ضرب من
العدو وكذا في الصحاح وشعبى بضم الشين وفتح العين اسم
موضوع كذا في الصحاح ودقلى بنت مريكون واحذه وجمعا
كذا في الصحاح وسيراء بكسر السين وفتح الياء برد فيه خطوط
صفر وقوله وحسن ذلك اى الحذف مع الفصل نحو طلع اليوم الشمس
ليس بشئ اذ هو شعر باتن اثبات التاء مع عدم الفصل
احسن وليس بسديد للاجماع على قوله تعالى وجمع الشمس
والقمر بادخان تفنعث اى يبست قلت مل الخبز خبزه
في ملة وهى الرماد الحار هذا البيت في وصف زمان جدب
لان العذارى في حال السعة لا يقربن الدخان كذا في الا
قليد وقوله في البيت الثاني بيدى وصف لنفسه بغاية
الجود في زمان القحط وفي الحديث نظم الحديث هكذا اللهم رب
السموات السبع وما اظللن ورب الارضين السبع وما اقللن

ورب الشياطين وما اضللن ورب الرياح وما ذرين اسالك خير
هذه القرية وخير اهلها واعوذ بك من شر هذه القرية وشر
اهلها اللهم ارزقنى جناها واعزنى من وبائها وحببنى الى اهلها وحبب
صالحى اهلها الينا كسلمان وزيدان الاصل في المثنى ان يقال مثلا
زيد وزيد الا انهم استطالوا وكرهوا تكرارها فعوضوا التكرار
شيأ فيه اختصار جدا واختاروا حروف اللين واقرب حروف
منها وهو النون لانها اخف جميع الحروف ففي كلامهم للينها وما
فيها من الصوت الرخيم كانه هواء للنسيم وسلس التسنيم مختصر
المعنى والمقصود مع اختصار اللفظ والنون عوض عن الحركة في
والتنوين في نحو رجلين قال صاحب المقتبس من كلام عبد القاهر
الواو في اخوه والنون في يضربان علامة للاعراب وليس باعراب
وهو قول ابى على قال ومن يقول بهذا القول لا يجعل شيأ من
الحروف اعرابا بل يجعل الحركة هى الاعراب لا غير وقال الجرجانى في

التثنية حرف اعراب ومعنى اعراب وهو نقلا به من حال الى حال وقال
الاخفش ليس فيه حرف اعراب ولا اعراب ولكن فيه دليل الاعراب
وهو نقلا به قال علي بن عيسى وابن جني ان هذا النون يكون تارة
عوضا عن الحركة ومرة عن الشفين فقط واخرى عنهما جميعا
ففي الرجلان عوض عن الحركة والنون في غلامان معاقبة للاضافة
في غلامان زيد وبدل من الشفين وحده وفي رجلان والزايدان
عوض عنهما جميعا الا انه يحذف عند الاضافة ويثبت مع الالف
واللام للضرورة لان في اثباتها للاضافة اثباتا للشفين وفي
حذفها مع اللام حذفا للحركة وكلا مما غير جايز فاختير الاصوب
وهو الحذف في الاضافة ليلا يؤدي اثباتها الى الفصل بين
شيئين اتحدا وكان الاثبات مع اللام اولى الان بالحذف
يشبه بالمفرد لان قولك جاءني الرجلان بمنزلة قوله نفع فاضلوا
السبيلا وتحقيق هذا المقام على ما ينبغي مذكور في المطولات

فعليك بالمطالعات وانتجب من ضربه عبده الآن اذ هو بمعنى
ان مع الفعل اقول المصدر لا يصح ان يكون للحال وهو عامل لانه
لا يصح اعماله الا اذا افد بان والفعل وان لا يكون للحال فبقي
ان يكون ماضيا او مستقبلا فعلى هذا لو قلت عجبت من ضرب
زيد عمرا الآن لم يجز ليخرج عنه الصفة المشبهة لان وضعها على
الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل
فيقال في حسن حاسن الآن او غدا قال تع في ضيق وضايق به
صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة فان قلت كان الاولى
ان يذكر في الحد قيد ليخرج اسم التفضيل فان قولك اعلم يصدق
عليه انه اسم مشتق وهو لمن قام به الفعل بمعنى الحدث و
لكنه للتفضيل فلو قال لا للتفضيل يخرج عنه قلنا لعله اكتفى
بقوله لمن قام به فان اسم التفضيل لم يوضع من قام به اصل
الفعل بل لمن قام التفضيل وبه سمي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل

الباب هكذا قيل وفيه نظر لان تسميته باسم الفاعل لا لكونه
على وزن فاعِل بل لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفاعل لا الفعول
لانه اسم من وقع عليه الفعل من الفاظ الاستفهام لان الاستفهام
بالفعل اولى وكان المص استغنى بذكرها هو اصلها عن ذكرها ونحوها
من حرف النفي هو ايضا اولى بالفعل لاستقلال الصفة حينئذ
مع فاعلها كلاما لانه حينئذ يتقوى على العمل لوقوعه موقعها هو
بالفعل والي ولذا حكم باستقلاله مع فاعله اذا وقع بعد ما ولا
يقال زيد ضارب عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء
في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب
من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيط حيث اريد به حكاية حال ماضية ولذا اعمل اسم
الفاعل قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان يقدر نفسك كانك
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود

الآن ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي به
الآن على ما تلفظ به واما اصحابنا فقد ذكروا بان باسط و
ان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك اذا
اوقعت المضارع موقعه نحو بيسط يصح وذلك لان الحال
الماضية يحكى بها الحال الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس
لفوات شرط اللفظية لان شرط الاضافة اللفظية ان يضاف
الصفة الى معمولها واذا كانت بمعنى الماضي لم يكن ما بعدها معمولا له
فيكون الاضافة معنوية نحو زيد معطي عمرو درهما امس ولا
يمكن اضافته الى معمولين معادل عليه اسم الفاعل تقديره اعطا
درهما كانه لما قيل زيد معطي عمرو قيل وما اعطاه فقيل درهما
اي اعطاه درهما وهذا مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على
مذهبه جواز حذف احد مفعولي باب علمت وقال السيرافي
الاجود انه انما عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني ضرورة حيث

لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في
الاعمال بما في الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل كراهة انطالها
على الفعل اى كراهة ان يدخل الفعل ما هو في صورة لام التعريف
والفصل ما يبين اى الفرق ما يبين لان وهو ان يقال الفصل
بين ما كان اللام فيه وبين ما لم يكن انه اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الفعل فنعمل مطلقا لانه صلة الموصول واذا لم يكن اللام
لم يكن بمعنى الفعل فلا يلزم من اعماله ههنا اعماله ثمة تامل
والله الهادى قوله وما فيها من معنى المبالغة تايب مناب
الشبه اللفظى دفع لما يقال ان هذا النوع ليس فيه مشابهة
لفظية فلم عمل لباسا اليها جلالها نصب جلالها بلباس وجلال
الحرب الدروع قال سيبويه سمعنا من يقول اما الفعل فانا شراب
فنصب الفعل بشراب لاولوتيه اى الثلاثى بها اى بالمذكورات
كلها لقلته اى الثلاثى باعتبار حروفه والحاصل انهم غيروا الثلاثى

بالزيادة وضم ما قبل الواو وفتح الميم دون الرباعى لاولوتيه الثلاثى
بها لقلة حروفه للفرق بينه وبين الفاعل والتخفيف ان يقال
انما فتح عين اسم المفعول اجراء له على فعله كما كسر في اسم الفاعل
اجراء له على فعله فيعمل عمل فعله المجهول وانما يعمل مع انه لا يوازن
يفعل في الظاهر لان اصل مضروب مضرب وانما يتولد الواو
من اشباع ضمة الراء وانما فعلوا ذلك لئلا يلزم بناء مفعل
في كلامهم وهو بناء مرفوض لا يوجد في ابنيتهم وانما فتحوا
الميم ليلا يتوالى الضمتان بعدهما واو ولتخرج عنه اسم الفاعل
اللازم فانه بمعنى الحدوث واعلم انه ليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لانها كما لم يكن موضوعة للحدوث
لم يكن موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة بل هي موضوعة
للقدر المشترك بينهما فنعني بحسن في اصل الوضع ليس الا
ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن

بعض الازمنة اوفى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة كان
الظاهر ثبوته فى جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على تخصيصه
ببعضها ولهذا صاغوا فيها عند اردتهم دلالتها على الحدوث صيغة
اسم الفاعل منها فيقق لون حاسن وضايق وهذا مطرد عندهم
والحاصل ان المراد بالثبوت عدم التعرض للحدوث لا التعرض
لعدم الحدوث والاول اعم من الثانى وفى الالوان والعيوب
يجئ على فعل اى وقد جاء الالوان والحلى منها قياسية كاسود
وابيض على وزن افعل اى فهى فى العمل احط درجة من الفاعل
لانها غير جارية على الفعل فى الحركات والسكنات والدلالة على احد
الزمانين فلذلك انحطت رتبتها عن رتبة اسم الفاعل الجارى
على الفعل فاعمل تشبيها باسم الفاعل من جهة التثنية والجمع
والتذكير والتانيث بعد مشاركته فى كونه مشتقا من
فعل واقتضائها موصوفا يجرى عليه كاسم الفاعل وليس المراد

ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه
وتانيثه سواء بل المراد مطلق ذلك وذلك لانه لا يطرد ذلك
فى بعض الصفات المشبهة كالالوان والعيوب فانه لا يقال
ابيض ابيضان ابيضون ابيضة ابيضتان ابيضات وفى قوله
اد المراد من زيد حسن استمرار حسنه لانه كان حسنا ثم انقطع
نوع نظر اذ قد عرفت ان معنى حسن فى الوضع ليس الا ذو حسن
سواء كان فى بعض الازمنة او جميعها ولا دليل فى اللفظ على
احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بين القيدين
وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض
الازمنة اوفى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة لانك
حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته
فى جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها
كما يقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن

فقط حسن وظهور في الاستمرار ليس وضعيا لكون مسطح
الاثنين والثلثين ذلك لانك اذا ضربت الاثنين في الثلثة
حصلت منه الستة واذا ضربت الثلثة في الستة حصلت
ثمانية عشر اذ هو اضافة معرفة الى نكرة وهي خلاف قياس وضع
اللغة لاختلاف مدلوليهما لكون الحسن اعم من من الوجه والحاصل
ان ما ذهب اليه بابشاد ليس بصحيح لانه انما يلزم اضافة الشيء الى
نفسه ان لو كان مدلولهما واحدا كالحبس والمنع واما اذا كانا
متغايرين لفظا ومعنى فلا فالحسن ههنا ليس هو الوجه وانما
هو معنى قام بالوجه فلا يلزم ما ذكره هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة
محطوطة جدلت شنباء انيابا الهيف ضمر البطن والمجدلة
المفتولة الجسم ليست بمسترخية اللحم وليس يراد بوصفها بالجدل
انها صلب الجسم بل يراد ان لحمها ليس بمسترخ بل هي مستديرة
الاعضاء كالغصان والشمع المجدول والمحطوطة قيل في معناها

انها ليست بكثيرة لحم المتنين وقيل يراد بها انها ملساء الجلد براقة
والشنب رقة الاسنان وبردها وهيفاء خبر مبتدا محذوف
وهو هي ومقبلة حال والناصب محذوف تقديره اذا كانت
مقبلة وكان تامة وتظير هذه المسئلة ضربي زيدا قائما الا
ما جاء لخير وشر ومما مصدر ان يقال لخير منه وشر
منه بمعنى اخير واشر فحففا لكثرة الاستعمال قالوا ولا يقال
اخير اصلا لا في لغة فصحة ولا في غيرها ولا اشر الا في لغة
رديئة وقصتها مع خواث في سوق عكاظ معروفة في شوح
اللباب ذات النحيين امراة من تيم اللات بن ثعلبة كانت
تبيع السمن في الجاهلية فاتاها خواث بن جبير الانصاري
فساومها فحلت نحيا مملوا فقال امسكيه حتى انظر الى غيره
فلما شغل يديها ساورها حتى قضى ما اراد وهرب ثم اسلم خواث
وشهد بدرا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف شرك

يا خوان وتبسم عليه الصلوة والسلام ولا يلزم منه تفضيل
الشئ على نفسه اذ كونه منهم من جهة الشركة له معهم فى اصل
الفضل لا غير وتحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه ما ذكره
المصنف فى شرحه قال وقد توهم بعض الناس انه من قبيل
التناقض وذلك انك اذا قلت زيدا فضل الناس فانت تفضل
زيدا على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت تفضل
زيدا على نفسه وهو محال والجواب ان زيدا لم يذكر فى الناس
لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر لغرض التشريك معهم
فى اصل الفضل فالوجه الذى ذكر به معهم غير الوجه الذى
فضل عليهم به وصح ذلك لان لافعل جهتين بثوت اصل
المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله والذى
يدلك على ان لافعل جهتين فى استعماله باعتبارهما قولك
زيد قايما احسن منه قاعدا هى فقولك قايما حال المفضل

بها وقولك قاعدا حال المفضل عليها والعامل فيها جميعا
افضل فلو ذهبت تجعل نسبة افضل اليهما واحدة لصار القعود
مفضلا ومفضلا عليه وهو محال فعلمت ان النسبة الى يوم القيام
نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفضل فصح
العمل فيهما بها بين الجهتين فظهر انتفاء ما توهم فى قولهم زيد افضل
الناس من تفضيل الشئ على نفسه هذا كلامه تسمية الدليل باسم
المدلول يعنى انهم سموا هذا النوع من الكلم فعلا باسم مدلوله وهو
المصدر الذى اشتق منه فهو من تسمية الدليل باسم المدلول
ولم يسم زمانا وان دل على الزمان لانه غير مشتق من لفظ الزمان
وهى مختصة بالافعال اى هذه المعانى لا يتصورها وجودها
فى غير الافعال لاختصاص الجزم به وذلك لوجهين احدهما
ان معناه معنى يستدعى فعلا ايضا فان قولك لم يضرب نفى يرد
المضارع الى الماضى وكذا غيره والثانى ان الجزم عبارة عن تغيير

يلحق آخر الفعل بقطع حركة كلم يضرب او حرف كلم تغز ولم يرم ولم
يخش فيظهر اختصاص الجوازم بالافعال نظرا الى الجهة اللفظية
والمعنوية ثم اعلم ان مراد المصنف من الجوازم لم ولما ولام الامر
ولا في النهي وجميع ادوات الشرط والجزاء لاجتماع الفي التثنية
وواوي الجمع في المثنى والمجموع وامتناع ان يكون احدهما مقام
كليهما في الافادة لان الف التثنية تقلب ياء ولا يمكن ذلك
في الف الضمير وكذا الواو واجرى المفرد على طريقهما طردا للباب
على وتيرة واحدة وتقييد ضم الضمير المتصل البارز بالمرفوع
ليلا يرد عليه غلامك وغلامي وشبهه فانه ضمير متصل لا بد
وقد اتصل بالاسم واذا اخذ المرفوع قيدا لفي ذلك استقام
ولذلك مثل به المصنف دون غيره فدل على انه مقصود فانه يضم
معها لمجانستهما اذ ما قبل الواو ولا يمكن تسكينه ليلا يتوالى الساكنان
في قولك يضرب زيد فانه يصلح لهما في شرح اللباب للركني وشرح

بين الحاضر والمستقبل اى هو حقيقة في الحال والاستقبال
وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهذا
قوي لانه اذا خلا المضارع من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف
الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز فان
السامع لا يحمل اللفظ على الانسان البهيم الا لقرينة وبدونها لا يحملها
الا على البدن المتعارف وقال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح
ومشترك فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور
ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم
من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا
كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات ثم انك
تامل في الايات والابيات التي ذكرها الشارح الفاضل فان فيها
دقة وغموضا ونحن نزكا شرحها لاعتمادنا على فكره الصائب
ورايه الثاقب فلا تكذبنا ايها الكامل وقيل هذا قول الفراء

واختاره ابن الحاجب وعند البصريين وهنا مختار الشيخ جار الله
العلامة وحرف برأسه عند سيبويه وهذا اصح لان اعتبار
التصرف كيف ما كان خلاف الاصل ولم يثبت فان اعتمد على ما
قبلها لم ينصب اذ لا يخفى عليك ان ما بعدها اذا كان معتمدا على ما
قبلها امعمول له لم يمكن اعمال اذن والا لتوارد عاملان على معمول
واحد وهو قبيح وكذا ان كان الفعل حالا لكونها جزاء وهو لا يتأتى
الا في المستقبل اى تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها كالاسلام
للدخول في الجنة وهي ناصبة بنفسها دون اضمار ان عند الكوفية
وهو مختار الشيخ ابن الحاجب وقيل انها ناصبة باضمار ان و
الاول اصح واولى وهذا يدخل فيها اللام الجازة نحو اسلمت لكى
ادخل الجنة بنصب باضمار ان عند البصريين لا بنفسها
اعلم ان حتى ناصبة بنفسها دون اضمار ان وهو مذهب
الكوفية خلافا لاصحابنا البصريين ومذهبهم هو المشهور

المنصور الذى اختاره الائمة المتأخرون ليفصل بها وبين
لام الجحود من اول الامر ولم يعكس لان الاختصار احق بلام الجحود
لكونها زايدة ليلا يكون عطف الفعل على الاسم ظاهرا اى لصرف العناية
الى اظهار ما ينبغى كراهة عطف الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ
اى لا مانع له من الاعطاء قال ابو عبيدة يقال ما له حرم اذا كان
لا يعطى منه شئ والحرم بكسر الراء الحرمان اى يقول ليس نهايب
مالى ولا حرمان عنه بيطل في الجزاء ايضا تبعا له فيترك على اول
احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله
لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله
لزيد وهو فاسد لانه علق حصول دخول النار على انتفاء الكفر
وهو قبيح فانه يجوز مثل ذلك اعتمادا منه على وضوح المعنى
في مثله يعنى ان الكسائى يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت
بعد المنفى وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا

تكفر ندخل الجنة ويجوز ايضا اسلم ندخل النار بمعنى ان لا تسلم ندخل
النار قال بخم الايمة وفاضل الامة الرضي الاستراباذي وليس
ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لوساعد نقل والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب من السكون اى في الصحيح وحذف حرف العلة
اى في المعتل وان لم يكن مجزوما عند البصريين اذ هو عندهم
مبني موقوف الاخر لكنه في حكم المجزوم باعتبار انه يحذف منه
تارة الحركات واخرى الحرف وتحقيق هذا المقام وتبيين المرام
ان يقال اختلف البصريون والكوفيون في فعل امر المخاطب
فذهب البصريون الى انه مبني على السكون وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم حجة البصريين ان الاصل في الفعل ان يكون
مبنيا والاصل في البناء ان يكون على السكون وانما اعرب من الافعال
ما شابه الاسماء في الحركات والسكنات وفي وقوعه موقعه
وفعل الامر لا يشابه الاسم في الحركات والسكنات ولا يقع موقعه

اذ يضرب يقع موضع ضارب في زيد يضرب ولا يقع فعل الامر
هذا الموقع فبني على السكون على قياس اصل الافعال حجة
اخرى لهم انا اجمعنا على ان نزال وتراك مبنيان لقيامهما
مقام انزل واترك فلو لم يكن فعل الامر مبنيا لما بني ما ناب منابه
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم واصل افعل لتفعل
وهو معرب كما في امر الغايب وهو ليفعل زيد فانه مجزوم
باتفاق واحتج الكوفيون ايضا على اعراب الامر بالقياس على
النهي نحو قولك لا تفعل فانه معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد
على الضد فيكون امر المخاطب ايضا معربا مجزوما كالنهي هذا
تقرير حجة الكوفيين والاولى ضعيفة لانه لو كان في
حكم الامر الغايب لكان يجب ان لا يحذف اللام منه كما لا
يحذف اللام من امر الغايب قولهم انما حذف في المخاطب
لكثرة الاستعمال قلنا لو كان كذلك لاختص الحذف بما كثر

استعمال له دون ما يقل نحو احر نجم كما حذف النون في لم يكن وقيل
لم يك لكثرة الاستعمال ولم يحذفوه في لم يصن ولم يهن لانهما
لم يكثرا في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل متضمن لمعنى
لام الامر تقتضي كونه مبنيا لانه متضمن لمعنى الحرف والاسم
اذا تضمن معنى الحرف بني كما في اين ونظايره فكذا الفعل المضارع
اذا تضمن معنى اللام والثانية ايضا ضعيفة لان فعل النهي
انما كان معربا لوجود حرف المضارعة فلم يوجد فيه مشابهة
الاسم فافترقا ولكل من الطرفين احتجاجات لا تطيل الكتاب
بذكرها وانما ذكرنا هذا القدر تنبيها على تمسكهم في الاختلاف
في هذه المسئلة وكقول كعب بن زهير رضي الله عنه
ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل قال
بعض الافاضل ارجو فيه التفات عن الخطاب في فلا يغرنك وفيه
التفات عن قوله فقلبي وان كان الخطاب لنفسه فلا التفات

اصلا قوله وآمل بمعنى الرجاء ينبل ومصحح العطف اختلاف اللفظ
نحو قوله تعالى فما وهبوا لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا
قوله ان تدنو اسكان الواو واما لاجراء ان المصدرية مجرى
ما المصدرية واما لاجراء الفتحة على الواو مجرى الضمة للضرورة
وهو من احسن الضرورات قوله مودتها تنازع فيه الفعلان
فاعمل الثاني وحذف مفعول الاول قوله وما اخال لدينا الخ فيه
الالغاء لتقدمه على النافي في معنى فبطل الصدارة والتعليق
على ان التقدير لدينا فحذف اللام قوله اخال اي اظن وكسر
الهمزة فصيح استعمالا شاذ قياسا وفتحها لغة اسد وهو
بالعكس قوله لدينا قيل لغة في لدن والصحيح انها مرادفة
لعند فيكون للقرب الحسي نحو قوله تعالى والفيا سيدها
لدى الباب والمعنوي نحو لديه فقه وادب قوله منك اي الفاد
عن قوله مودتها قوله تنويل ايتاء النوال والمراد ههنا اينا

الوصال وفى رفعه وجهان الاول ان يكون فاعلا للظرف الاول
اعنى لدنيا والثانى اعنى منك اما على مذهب الاخفش فظاهر
واما على اشتراط الاعتماد فكون اخا المعترضة بين الناقص
والظرفين وليس من تنازع العاملين اذ ليس احد الظرفين
معطوفا على الآخر ولا بد فيه من ارتباط احدهما بالآخر
الثانى ان يكون مبتداء خبره احد الظرفين او كلاهما فان جعل
كل خبرا يقدر لكل متعلق وان جعل احدهما خبرا فالآخر متعلق
به او بمتعلقه المحذوف على الخلاف فى ان العمل للظرف وللاستقرار
ويجوز ان يكون حالا عن ضمير الظرف الذى وقع خبرا والتعليق
عبارة عن ابطال عملها لفظا لا محلا فان موضع الجملة فى قولك
ظننتنى زيد قائم نصب وان لم تعمل لفظا لان لام الابتداء
وحرف النفى وحرف الاستفهام لهن صدر الكلام والعامل له
حكم التصدير على معموله فنداقها فهو من الظن بمعنى التهمة

تقول ظننتك زيدا بمعنى اتهمته اى اتخذته مكانا للوهم وهو
افتعال من الوهم ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت
اى عرفتم وتقول علمت زيدا اى عرفت ذاته وشخصه بعد
ان لم اكن عارفا به قبل وقيل ولا بد فيه من ادراك الحاسة
ولذلك سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدث
فلا صح دلالتها عليهما الا ليس وان اردت زيادة تحقيق
فاستمع لما نتلو عليك وهو ان جماعة منهم ابن جنى وابن برهان
والجرجانى زعموا ان كان واخواتها تدل على زمان وقوع الخبر
ولا تدل على حدث ودعواهم باطلة من وجوه شتى منها ان مدعى
ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم
الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده
مصدر والدال على الزمان وحده اسم زمان والعوامل المذكورة
ليست بمصادر ولا اسماء زمان فبطل كونها دالة على احد

المعنيين دون الآخر ومنها ان مدعى ذلك معترف بان الاصل
في كل فعل الدلالة على معنيين فحكمه على العوامل المذكورة بما
زعم اخراج لها عن الاصل فلا يقبل الا بدليل ومنها ان العوامل
المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز ان تعقد
جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما تعقد منه ومن اسم زمان
وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه ومنها ان من جملة
العوامل المذكورة انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل
على الحدث الذي هو الانفكاك بل على زمان الخبر لزم ان يكون
معنى قولنا ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات
الماضية وذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما افضى اليه و
منها ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان
لان دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن ودلالته على الزمان
تتغير بالقرائن فدلالته على الحدث اولى بالبقاء من دلالته

على الزمان ومنها ان هذه الافعال لو كانت مجردة عن الحدث
مخلصة للزمان لم يبن منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط
لان الامر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث واذ قد ثبت
بالدليل المذكور ان هذه الافعال غير ليس دالة على الحدث
والزمان كغيرها من الافعال فليعلم ان سبب تسميتها نواقص
انما هو عدم اكتفائها بمرفوع وانما لم تكتف بمرفوع لان حدثها
مقصود اسناده الى النسبة التي بين معموليها فيغني قولك
كان زيد عالما وجد اتصاف زيد بالعلم والاقتصار على المرفوع
غير واف بذلك ثم قال وما كان نحو هن مما لا يستغني عن
الخبر وهذا دليل على ان هذه الافعال غير محصورة في عدد
معين وضعا للمدح العام والذم العام يعني لمدح الخصوصية
فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقا
من غير تعيين خصلة معينة مدحته بها وهذا معنى

قولهم المدح العام وكذا الذم وذلك فيما يصح مكانها لفظ بعض
قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري وجماعة من تابعيهم ان
اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في نحو قولك
اخذت من الدراهم مبدا الاخذ ويعرف من التبعيضية بان
يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن نحو خذ من اموالهم
صدقة تظهرهم او مقدر نحو اخذت اي من الدراهم شيئا
وقال صاحب الارتشاف والتجريد نحو لقيت من زيد اسدا قلت
ليبين هذا اسما على حياله لاندراجه في الاقسام المذكورة
فالشيخ جار الله ذهب الى ان من التجريدية بيانية اعتبارا
للواقع واعترض عليه شيخنا الشريفي بان الحمل على البيان
يفوت ما هو الغرض من صيغة التجريد وهو المبالغة فالصواب
انها ابتدائية وعلى كلا التقديرين فهي داخلة فيما سبق
وهي ظاهرة الدلالة في دخول ما بعدها فيما قبلها قال الشيخ

العلامة وحتى في معنى الى وهو الانتهاء الا انها تفارقها في
ان مجرورها يجب ان يكون آخر جزء من الشيء كرأس السمكة او ما
يلاقي في آخر جزء منه كصباح البارحة لان الفعل المعدى بها
الغرض فيه ان يقتضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه
وذلك قولك اكلت السمكة حتى رأسها وسرت البارحة حتى
الصباح ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها
او ثلثها ومن حق حتى ان يدخل ما بعدها فيما قبلها ففي مسئلتي
السمكة والبارحة قد اكل الرأس ونيم الصباح لكونها سفلة
لا يخفى عليك ان اعتبار الاصل يقتضي كون احرف هذا الباب
خمسة لا ستة كما يقول اكثر المصنفين فانهم يجعلون الستة
بان المفتوحة ولا حاجة الى ذلك لانها فرع المكسورة وقد جاء
النصب والرفع قال الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل ولم
يسمع اعمال هذه الحروف مع ما الا التي في قول الشاعر فانك لا ينما

هذا الحمام لنا وقول صاحب الكتاب الا ان الاعمال في ليتما ولعلما
وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما بشيء اختاره من طريق قياسي
فكان الاولى ان يقول موضع قوله اكثر اولى لان هذا لم يأت
عنهم فيه نصب ووجه القياس انه ثبت النصب بعد ليتما
فيحمل عليها لعلما ولكنما لانها فرعية في تغيير معنى الابتداء فحملت
عليها اختاها هلا في ذلك وامّا انما وانما ولكنما وان كانت من
اصل الباب الا انها لم تغير معنى الجملة فيما كانت له فلم تقو قوة
البواقي واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر
ان الله برئ من المشركين ورسوله في الكشاف وقرئ
ان الله بالكسر لان الاذان في معنى القول ورسوله عطف
على المنوي في برئ او على محل ان المكسورة واسمها وقرئ
بالنصب عطفا على اسم ان او لان الواو بمعنى مع اى برئ
معه منهم وبالجر على الجوار وقيل على القسم كقوله لعمرك وبحق

ان اعرابيا سمع رجلا يقرؤها فقال ان كان الله برئ من رسوله
فانا منه برئ فبلغه الرجل الى عمر فحكى الاعرابي قراءته فعندها
امر عمر بتعلم العربية وانا اقول رب اغفر وارحم وانت خير
الراحمين عشرة على مذهب جمهور الائمة وقال صاحب المفتاح
انها احد عشر حرفا هذه العشرة واى التفسيرية والعطف
في اللغة الامالة ومنه عطف العود فانعطف وعطف
الوسادة ثناها ولقب هذا الباب بالعطف لامالة حرفه
ما بعده الى ما قبله اعرابا وحكما في المفردات نحو قام زيد و
عمرو اوحصولا وتحققا في الجمل لان زينب قيل انها عند المحققين
بدليل قوله تعالى فلما جاء امرنا جعلنا عاليها سافلها وامطرنا
عليها فان الامطار مقدم على جعل العاليا سافلا والقصة
واحدة اى والحال ان القصة واحدة وتقول بعث الله
ادم ومحمدا صلى الله عليهما لانهما قد اشتركا في البعثة وان

بينهما زمان طويل ولو قلت بعث الله محمدا وآدم لجاز لان
المتقدم في الواو قد يكون متاخرا في المعنى قال صاحب صنوع
المصباح والدليل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب
وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزى
الى الشافعي رحمه الله من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء
عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى
عليه مثل هذا ثم كلامه وانا اقول وكيف لا والاصمعي من
علماء العربية تلميذه والسبب في الافتراء ان الشافعي لما
كان مذهبه فرض الترتيب في اية الوضوء ظن ان الحنفية
ان الواو عنده للترتيب وليس كما ظنوه لانه انما اخذ وجوب
الترتيب من الحديث قال عليه السلام لا يقبل الله صلوة
احدكم حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه
ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه وثم للترتيب بلا خلاف وفي

الشلوبين الواو لا تدل على المعية والمقارنة اي الاجتماع
في الزمان كما نقل عن مالك ونسب الى ابي يوسف ومحمد
ولا على الترتيب اي تاخر ما بعدها عما قبلها في الزمان كما نقل
عن الشافعي ونسب الى ابي حنيفة فتصح الارض محضرة فان
تمام احضار الارض وان كان متراخيا عن الانزال بزمان
طويل الا انه لا مهلة بين الانزال وابتداء الاحضار
نحو جالس الحسن او ابن سيرين لان كل واحد منهما صالح زاهد
عالم وفي مجالستهما فخر وثواب فان شئت اقتصرت على
احدهما وان شئت جالستهما معا وتعلم اما الفقه واما
النحو لان كل واحد منهما ثواب وجمال فان شئت اقتصرت
على احدهما وان شئت تعلمتهما فان فعلت احدهما فقد اطعت
وان جمعت فقد اطعت جدا وندا الله تعالى بهما مع انه اوجب
الينا من حبل الوريد لاستبعاده النفس قال العلامة في

المفصل وقول الداعي يا رب ويا الله استفتاح منه لنفسه و
هضم لها واستبعاد عن مظان القبول والاستماع واظهار
للرغبة في الاستجابة بالجوار وختم بالجاء المهملة بابدال
العين جاء لكونها حرفي خلق ولو قالوا نعم لكان كفرا كما حققه
ابن عباس رضي الله عنهما لما تقرر في نعم من انه لتصديق
ما تقدم منفيا كان او مثبتا فان قلت لو قال البيع الي عليك
الف فقال نعم تقتضي معناه ليس لك علي الف مع ان بعض
الفقهاء اجروه على العرف فانه في العرف يفهم منه معنى بلى
وهو الايجاب بعد النفي وقياس اللغة ان لا يلزم كشيء و
بالجملة يجوز بعضهم وقوع نعم موقع بلى وعلى هذا يجوز ان
يقال نعم في جواب الست بربكم سميت حروفها لانها قد يقع
زوايد في بعض المواد ومعنى كون هذه الحروف زوايد انك
لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا لم يتغير

عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو
التوكيد ولم يكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لان
التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى والختار
موسى قومه سبعين اى من قومه كانك قلت تفسيره من قومه
او معناه من قومه قال العلامة واما ان المفسرة فلا يأتي
الا بعد فعل فيه معنى القول كقولك ناديته بان قم وامرته
ان اقعد وكتبت اليه ان ارجع وبذلك فسر قوله تعالى
وانطلق الملاء منهم ان امشوا وقوله تعالى وناديناه ان
يا ابراهيم وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
قال العلامة في المفصل وقد فسر به قوله تع والسماء وما
بنيها سميت حرفه لما انها يقال في جواب من يتوقع امرا قال
الشيخ ابن الحاجب قد يسمى تفريعا ويسمى حرف توكيد و
سمي حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه وهو يفيد ذلك

فاما معنى التقريب فيه فهو انك اذا قلت قد قام زيد كان دالا
على ان قيامه قرب من اخبارك بخلاف قولك قام زيد فانه
ليست فيه هذه الدلالة فثبت انها مستفادة من قد ومن ثم
اشترط في الماضي اذا وقع حالا لفظا او تقديرا كقولك جاء زيد
وقد ضرب غلامه ولو قلت جاء زيد وضرب غلامه من غير
تقدير قد لم يجز لان الماضي لا يصلح ان يكون حالا لتضادهما
في المعنى وقد تقدم ذلك ولذلك قال في بيانه يقرب الماضي
من الحال وقدره بقولهم قد قامت الصلوة واما كونها للتوكيد
فيما ذكر سيبويه من انه جواب قولك هل فعل ولما يفعل
ويفصل معنى التوكيد فاذا كان جواب المؤكد كان مؤكدا و
اما كونها بمعنى التوقع فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام
لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك انك انما تخبر بذلك من
ينتظر الاخبار به في ظنك او علمك ومنه قولهم قد قامت الصلوة

ولذلك قال لا بد فيه من معنى التوقع وهذا كله اذا دخل على الماضي
هذا كلامه لكنهما لقسم من اقسامه فيد لان من اول الامر على ان
الكلام استخبار لا اخبار ولم يذكر بعده اما اخرى الا انه يفهم
عنه في هذا الموضع بحسب المعنى استدل بانها للشرط اي لكونها
بمعنى الشرط لزمتها الفاء قال سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق
فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق الا يرى ان الفاء

لازمة لها بل لاعطاء المال ليس للاكرام وتضييقه ليس للاهانة
لانه جل وعلا قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق
على الانبياء والصالحين للاستصلاح وفي هذا المقام زيادة تحقيق
وتدقيق فاستمع ولا تكن من الغافلين اعلم اسعدك الله ان الغنا
افضل من الفقر وبه اخذ بعض المشايخ رحمهم الله وقال عامة
المشايخ الفقير الصابر خير من الغني الشاكر وبه اخذ الفقيه
ابو الليث رحمه الله واتفقوا على ان الفقير الصابر خير من الغني

المبذر والبخيل حجة الفريق الاول قول الله تعالى ووجدك ضالاً
فهدى ووجدك عائلا فاغنى من عليه بالغنى كمن عليه بالهدى
فلو كان الفقر افضل لم يكن لامتنانه معنى وفائدة ولان الانبياء
كانوا اغنياء كداود وسليمن ويوسف وابراهيم وموسى وشعيب
صلوات الله عليهم اجمعين والصحابة كانوا اغنياء كعبد الرحمن
بن عوف رضي الله عنه وغيره وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال كاد الفقر ان يكون كفرا ولان الغنى جمع بين العبادتين
عبادة الفقر وعبادة المال فيكون الغنا افضل من الفقر وكذلك
روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال نعم المال الصالح
للرجل الصالح وحجة الفريق الثاني قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى ان راه استغنى وعن النبي عليه الصلوة والسلام انه
قال عرضت على مفاتيح كنوز الدنيا كما كانت فلم اقبلها فقلت اجوع
يوما واشبع يوما وكذلك روى عن النبي عليه الصلوة والسلام

انه قال اللهم احيني مسكينا وامتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين
وان الانبياء كانوا فقراء مثل زكريا ويحيى وعيسى والخضر والياس
عليهم السلام وروى كثير من الناس على الله مائة اربعون نبيا
يفي يوم واحد من الجوع والغفلة ونبينا عليه افضل الصلوات
واكمل التحيات اختار الفقر وقال لكل نبي حرفة وحرفتي اثنان
الفقر والجهاد فمن اجبهما فقد اجبني ومن ابغضهما فقد ابغضني
وفي خبر آخر الغنى مسرة في الدنيا مشقة في الاخرة والفقر
مشقة في الدنيا مسرة في الاخرة وفي خبر آخر الفقراء يدخلون
الجنة قبل الاغنياء بنصف يوم وهو خمس مائة سنة من سنة الدنيا
فثبت ان الفقر افضل من الغنا والجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى
ووجدك عائلا فاغنى اى اغناك بالقناعة وهي كنز لا يفنى لان
الغنا غنا القلب لا غنا المال والثاني اغناك بالعلم والجواب
عن قولهم الانبياء كانوا اغنياء قلنا كانوا اغنياء بالقلب حيث

لم يلتفتوا الى الدنيا والمال كانت في ايديهم ولم يطمئنوا بها واكلوا
من كسب انفسهم وفي الخبر الدنيا ملعونة وملعون ما فيها الا عالم
ومتعلم وفي رواية اخرى الا من ذكر الله تعالى واما قوله عليه
الصلوة والسلام كاد الفقر ان يكون كفرا قلنا المراد به الفقر عن
العلم وعن الصبر لا عن المال او كاد يكون مستورا عن اعين الناس
من غاية عزته الله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوي
العزيز والحمد لله الذي ما من شيء الا يسبح بحمده ولا من حي
الا يطرح بحمده اقر بربوبيته كل مؤمن وكافر واعترف بفقر عشيه
كل مذعن وفاجر فاذا مستهم الضر لا يدعون الا اياه ولئن سألتهم
من خلقهم ليقولن الله والصلوة على رسوله محمد المبعوث الى العجم
والاسود بشيرا ونذيرا وعلى آله واصحابه صلوة دائمة وسلاما كثيرا
واسأل الله تعالى ان يزيد ايام دولة السلطان الاعظم مالك
رقاب الامم رايش العالمين وروح العالمين خلد الله ملكه

وجعل افطار البسيطة زمام ايادية وانفذ امره المطاع في اوانيه
ملكه واقاصيه وايده بنصره العزيز على اعاديه والقى في قلوبهم
من الرعب ازيز ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز

ولكن هذا آخر ما اردنا ايراده وقد وقع
الفراغ من تاليفه وتسويده في اليوم
الاخر من شهر رمضان المبارك
سنة احدى وتسعين وثمانمائة
ربنا اتنا من لدنك رحمة
وهيئ لنا من امرنا
رشدا
ثم يقول الله